

الربط بين حماية اللاجئين وتحقيق التنمية

توصيات السياسات لتطبيق مقاربة
محور التنمية- النزوح

ميغان هندو

كانون الثاني/يناير ٢٠١٩



الربط بين حماية اللاجئين وتحقيق التنمية

توصيات السياسات لتطبيق مقاربة
محور التنمية- النزوح

ميغان هندو

كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

Gonzagagasse 1

A-1010 Vienna

www.icmpd.com

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

فيينا، النمسا

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب، أو نسخه، أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو بأي وسيلة، إلكترونية كانت أم آلية، بما في ذلك النسخ، أو التسجيل أو أي نظام لتخزين للمعلومات واسترجاعها، بدون إذن من أصحاب حقوق التأليف والنشر.

لا تعكس محتويات هذه الدراسة الرأي الرسمي لصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) أو المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، بل تقع مسؤولية كافة المعلومات والبيانات الواردة في الدراسة على عاتق المؤلفين وحدها.

عرفان وتقدير

هذا التقرير هو ثمرة مشروع «دراسة حول حماية اللاجئين والتنمية: تقييم محور التنمية والنزوح في سياسات الحماية الإقليمية» الذي يموله صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. وهنا، لا بدّ لمؤلفة هذا العمل والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة أن ينوّها، بكلّ امتنان وتقدير، بالدعم الذي قدّمه صندوق الأوبك للتنمية الدولية في هذا المجال.

ونخصّ بالشكر مالن فرانكهاوزر، ومارتن هوفمان، وألبرت كرايلر، ومارتن فاغندر على ما وقّروه من إسهامات واقتراحات، فضلاً عن كريم البحري وتيريزا جيل ريكول على عملهما في إطار التحضير لنشر هذا التقرير. كما توذّ المؤلفة أن تشكر جميع المشاركين في «اجتماع الطاولة المستديرة حول خيارات السياسات المندرج ضمن إطار محور التنمية والنزوح» الذي انعقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، منوّهةً بالملاحظات التي أدلوا بها على هذا التقرير ومساهماتهم في تنقيحه وتحسينه. فضلاً عن ذلك، لا تنسى المؤلفة أن تتقدّم بالشكر من لى قبانجي، وجاد قبانجي، وفوليا ميميشولو على وجه التحديد، لخبراتهم التي أغدقوا بها خلال فترة البحث، فضلاً عن مساهماتهم الملموسة في هذا التقرير.

أخيراً، لا بدّ من التوجّه بالشكر من كلّ الذين أجريت معهم المقابلات في لبنان وتركيا ضمن إطار هذا التقرير، شاكرين لهم تخصيصهم الوقت اللازم لإطلاعنا على تجاربهم وخبراتهم. ما كان هذا التقرير ليبصر النور لو لم يكن من مشاركتكم الفاعلة والبناءة.

المحتويات

٧	١. مقدمة
٩	٢. معلومات أساسية
١١	النماذج الإقليمية
١٥	الميثاق الأردني
١٨	٣. خيارات السياسات
٢٢	تحليل الوضع وتصميم المقاربة
٢٢	تسجيل كافة عمليات الوصول وجمع معلومات حول المهارات والاحتياجات
٢٣	ضمان مقاربة تشاركية
٢٦	إجراء تقييم لسوق العمل
٢٨	تقييم الخدمات المقدّمة للاجئين والمجتمعات المضيفة وتكييفها مع احتياجاتهم
٣٠	البحث في إمكانية التمويل الواسع النطاق والمتعدّد السنوات منذ البدء
٣٢	البحث في مقاربات متعدّدة البلدان
٣٣	تحقيق التوازن بين السرعة والمساءلة
٣٦	إبراز الاحتياجات وزيادة الوعي وتنسيق الاستجابة
٣٦	تحديد القيادة
٣٦	إنشاء هيئات التنسيق وتمكينها
٣٨	تعزيز التوعية والمناصرة
٣٩	التنويه بجهود البلد المضيف في تحقيق خير العالم أجمع
٤١	مراعاة المنظور الإنمائي عند تقديم الخدمات
٤١	تكييف السياسات ذات الصلة لتعزيز الخدمات المقدّمة وخطط التنمية
٤٥	تشجيع التحاق أطفال اللاجئين بالمدارس
٤٨	دمج اللاجئين في البنى التحتية الحالية للخدمات، عند الإمكان
٥٠	دمج سكّان البلد المضيف في البرامج والمشاريع
٥١	تعزيز المؤسسات الوطنية
٥٣	تعزيز قطاع الأعمال والعمل اللائق
٥٣	إصدار الشهادات والتدريب
٥٤	توظيف اللاجئين
٥٨	التركيز على العمل اللائق عوضاً عن عدد الموظفين
٥٩	دعم تطوير قطاع الأعمال
٦٣	٤. الاستنتاجات
٦٥	الملحق
٦٥	ملاحظة منهجية
٦٧	المراجع

الأشكال

- ٢٠ الشكل ١: من التحليل إلى التطبيق: سير العمل الخاص بخيارات السياسات
- ٢٥ الشكل ٢: مقارنة تشاركية: إشراك أصحاب المصلحة عبر مختلف المناطق الجغرافية والمجالات القطاعية
- ٣٠ الشكل ٣: فريق التوعية وفرز الحالات المتعدّد الاختصاصات المعنيّ بالتحويلات النقدية المشروطة بالتعليم
- ٤٤ الشكل ٤: التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الأردنية مقارنةً بالتمويل المحصّل عام ٢٠١٨ (بحلول تشرين الأول/أكتوبر)
- ٤٦ الشكل ٥: اتّجاهات التحاق التلاميذ اللبنانيين وغير اللبنانيين (السوريين) بالمدارس الرسمية اللبنانية
- ٥٥ الشكل ٦: الروابط بين خيارات السياسات التي تسهّل إيجاد فرص عمل للاجئين والمواطنين

مقدمة

تُعتبر العودة وإعادة التوطين والدمج المحلي الحلول الأساسية الدائمة الثلاثة بالنسبة إلى اللاجئين، وهي تمثل الإطار الجامع لاستجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند التعامل مع اللاجئين، لا سيّما أولئك الذين يعانون من أوضاع اللجوء الممتدّ. فوفقاً للمفوضية، كان ثلثا اللاجئين جميعهم، أي ١٣,٤ مليون لاجئ، يعانون من أوضاع لجوء ممتدّ بدءاً من نهاية ٢٠١٧ (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨: ٣٢).^١ يُعتبر وضع اللجوء الممتدّ، وفقاً لتعريف مفوضية شؤون اللاجئين، الوضع "الذي يعيش فيه ٢٥ ألف لاجئ أو أكثر من الجنسية نفسها في المنفى لخمسة سنوات متتالية أو أكثر في بلد لجوء معيّن" (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨: ٣٢). في هذا الإطار، بالرغم من المسؤولية العالمية التي تحتم تلبية الحاجة إلى الحماية الدولية، يبدو من الواضح أنّ هناك اختلالاً في التوازن عند دراسة بيانات النزوح الممتدّ. فبشكل عام، تتحمّل البلدان المجاورة، في منطقة تشهد نزاعاً، قسطاً مفرطاً من مسؤولية استضافة اللاجئين المتواجدين في أوضاع اللجوء الممتدّ.

لعلّ أبرز مثال عن ذلك هو النزاع السوري وما تلاه من نزوح للاجئين. فمنذ اندلاع الاضطرابات في سوريا قبل سبع سنوات، نزح حوالي اثنا عشر مليون سوري، سواء أداخل سوريا أم نحو البلدان الأخرى في المنطقة (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨، مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ش). بدءاً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استضافت المنطقة المجاورة ٥,٦ مليون لاجئ سوري، منهم ٣,٦ مليون تقريباً مسجلون^٢ في تركيا، و ٩٥٠ ألف في لبنان، و ٦٧٠ ألف في الأردن (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ذ). في المقابل، بين ٢٠١٤ و ٢٠١٨، وصل عدد اللاجئين السوريين الذين أُعيد توطينهم على الصعيد العالمي إلى ١١٦٣٠٨ لاجئاً (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ س). بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧، أُعيد توطين ٣٧٠٧٥ سورياً، وصدرت قرارات إيجابية بشأن ٧٦٥٤٦٠ حالة، وذلك عبر دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين كلها (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ٢٠١٨). بالنسبة إلى القسم الأخير من العام ٢٠١٨، سلّطت تقارير وسائل الإعلام الضوء على عودة الآلاف من السوريين من لبنان (وهي عودة منظمة ذاتياً بشكل أساسي) (رويترز ٢٠١٨ أ؛ جانسن ٢٠١٨)، وعودة مئات الآلاف من تركيا (بيلغيهان ٢٠١٨؛ رويترز ٢٠١٨ ب). ولا ريب في أنّ هذه الأرقام تشكّل تناقضاً صارخاً بين البلدان، مما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك عمق الأعباء التي تتقاسمها بلدان المنطقة بشكل أساسي. لكنّ هذا التوجّه ليس فريداً من نوعه: بالفعل، كانت سوريا نفسها، قبل النزاع السوري، وجهة أساسية بالنسبة إلى اللاجئين العراقيين، حيث استضافت حوالي مليون عراقي ما بين منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة وأواخره (هندو ٢٠١٠).

من هذا المنطلق، تمّت صياغة تقرير السياسات هذا على ضوء مفهوم تقاسم المسؤوليات، مع التركيز على المقاربات التي تتناول محور التنمية والنزوح في أبرز البلدان المستضيفة للاجئين. ومع أنّ محور تركيز هذا التقرير يرتبط بشكل واضح بالمسار الثالث المتعلق بالدمج المحلي بصفته حلاً دائماً، إلا أننا نقرّ بأنّ هذه المقاربات لا يمكن أن تتكلّل بالنجاح إلا عندما تُطبّق ضمن إطار شمولي، أي كجزء من استجابة عالمية أوسع تراعي الحليّن الدائمين الآخريين، وهما العودة وإعادة التوطين. فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ خيارات السياسات المبيّنة هنا تسلّط الضوء على التوصيات والاحتياجات والدروس المستخلصة التي ذكرها صنّاع السياسات في أبرز الدول المستضيفة للاجئين، بناءً على تجاربهم الخاصة. من هنا، من خلال اعتماد هذه المقاربة، يعترف هذا التقرير بالدور الملحوظ الذي تؤديه بلدان اللجوء الأول وأبرز البلدان المستضيفة للاجئين، لا سيّما في العالم النامي.

استناداً إلى ذلك، يهدف هذا التقرير إلى توفير مؤشّرات وتوصيات، بناءً على الممارسات السليمة والدروس المستخلصة المحدّدة، لصنّاع السياسات وبقية أصحاب المصلحة الأساسيين، مثل المانحين أو الجهات القائمة بالإنفاد (أمنظمات

^١ تستثني هذه البيانات اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٥,٢ مليون نسمة الذين يندرجون ضمن ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا مفوضية شؤون اللاجئين، والذين باتوا مشرّدين منذ العام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧. راجع: الأونروا ٢٠١٨.

^٢ تمثّل هذه الأرقام عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين. ومن الأرجح أن يكون العدد الفعلي أكبر بكثير عند مراعاة اللاجئين السوريين غير المسجلين في البلدان المذكورة.

دولية كانت أم منظمات غير حكومية)، من أجل دمج التفكير الموجّه نحو التنمية في خطط الاستجابات الإنسانية الخاصة باللاجئين. فلا يخفى على أحد أنّ صنّاع القرار يفتقرون إلى خيارات سياسات واعدة في ما يتعلق بسياق الهجرة القسرية والحماية والتنمية: أي خيارات تركز على الأولويات والتحديات الخاصة بكافة أصحاب المصلحة المعنيين، وتكون مختبرة عملياً، ومرتبّبة بطريقة منهجية وتحليلية وذات صلة بالسياسات. استجابةً لهذه الحاجة، أطلق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، بدعم من صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدّرة للنفط (الأوبك)، مشروع بحث لتقييم خيارات السياسات بهدف: التخفيف من الآثار السلبية المقترنة بالنزوح القسري، وتعزيز قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمة، وتحفيز جوانب مختلفة من التنمية. في هذا الإطار، أجريت بحوثٌ مكتبية وأخرى قائمة على التجربة- شملت ٤٥ مقابلة واستشارات مع أصحاب المصلحة، ومنهم مؤسسات حكومية، ومنظمات غير حكومية، وغرف تجارة، ووكالات الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين- بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وقد ركّز البحث بشكلٍ خاص على الأردن ولبنان وتركيا، مع تغطيته أيضاً مقاربات عملية ونظرية نحو التنمية والنزوح. بناءً على ذلك، أعدّ تقرير السياسات هذا لعرض أبرز المجالات والخطوات ذات الصلة بالسياسات التي تمّ اعتُبرت أساسيةً من أجل تحقيق هذه الأهداف، من خلال البحث المكتبي، وصنّاع السياسات، وأصحاب المصلحة الآخرين، مع إدراجه أمثلةً لتوضيح تلك المقاربات.

ينطلق التقرير أولاً بمعلومات خلفية عن الأساس المفاهيمي الذي يركز عليه البحث، بما في ذلك محور التنمية والنزوح، فضلاً عن أمثلة عن البرامج الإقليمية والوطنية التي تمّ تطويرها استناداً إلى هذه المقاربة. بعد ذلك، يوجز القسم الأكبر من التقرير خيارات السياسات المتعلقة بكيفية تصميم مقاربة حول محور التنمية- النزوح، والتعبير عن الاحتياجات، ونشر التوعية، ودمج المنظور التنموي ضمن عملية توفير الخدمات وتعزيز قطاع الأعمال والتوظيف. بعد ذلك، تُستكمل خيارات السياسات هذه بأمثلة عن ممارسات سليمة كشفت عنها عملية البحث، فضلاً عن توجيهات عملية للتنفيذ. أما الفصل الأخير، فيختتم التقرير بملخص عن الدروس الأساسية، مع فتح المجال أمام الآفاق التي يمكن الوصول إليها بفضل السياسات والأبحاث.

٢ معلومات أساسية

لا يخفى على أحد أنّ مفهوم دمج المقاربة الإنمائية ضمن الاستجابات الإنسانية (الرابط بين الجانب الإنساني والإنمائي)، بصفته أحد مفاهيم السياسات العامة، ليس بجديد^٤، رغم أنه خضع للتجديد في التونة الأخيرة، خاصةً على ضوء التحركات الواسعة النطاق للاجئين، وتطورات السياسات التي جرت استجابةً لهذه التحركات. إلى جانب ذلك، ارتبطت الهجرة القسرية بالنتائج السلبية في مجال التنمية، كما وثّقت الدراسات أثر عمليات الوصول الواسعة للاجئين على البنية التحتية والقطاعات المعنية الأخرى في اقتصاد البلد المضيف (زيتير وآخرون، ٢٠١٤). من هذا المنطلق، تركزت مقاربة التنمية- النزوح على المفهوم الإنساني- الإنمائي، أي مع مراعاة جوانب النزوح ذات الصلة بالتنمية، خاصةً وأنّ المقاربات التي لطالما طُبّقت في هذا المجال تقوم على توفير المساعدات الإنسانية القصيرة المدى و/أو إنشاء المخيمات^٥.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم التقرير مفهوم «القدرة على مواجهة الأزمات»^٦ ضمن إطار مقاربة التنمية- النزوح لتسليط الضوء على ضرورة تمكين اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم، مع التأكد، في الوقت عينه، أنّ المجتمعات المضيفة قادرة، لا على التأقلم مع الأزمة والتعافي منها فحسب، بل على تحسين آفاق التنمية المتاحة لها على المدى الطويل أيضاً، من أجل تحقيق السلام الدائم والازدهار في نهاية المطاف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦ب، ٢٠١٦ج؛ المفوضية الأوروبية ٢٠١٦ب، ٢٠١٧ث). من هنا، على ضوء أوضاع اللجوء الممتدّ والآثار الطويلة المدى التي تخلفها هذه الأوضاع، استدعو الحاجة إلى اعتماد سياسات طويلة المدى للاجئين والمجتمعات المضيفة. وستركّز هذه السياسات لا على التخفيف من الآثار السلبية فحسب، بل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الفرص التي يمكن أن يقدمها اللاجئون إلى اقتصاد البلد المضيف، بما في ذلك من خلال الدمج المحلي (بيتس ٢٠٠٩، ٢٠١٠؛ فيلدمان ٢٠٠٧؛ زيتير ٢٠١٤)، للتأكيد أنّ «وجود اللاجئين يمكن أن يتحوّل من عبء إلى حافز من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية» (كيرياب ١٩٨٥، كما ورد في دنبار وميلنر ٢٠١٦: ١١٩).

بههدف تطبيق مقاربة التنمية- النزوح، أقرّ المجتمع الدولي بضرورة كسر الحواجز بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تستجيب لأزمات اللاجئين، وتلك العاملة في مجال التنمية ضمن المجتمعات المضيفة وغيرها. في هذا الإطار، يشدّد المبدأ التوجيهي للترابط بين الجانبين الإنمائي والإنساني الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على القيمة الإضافية التي تنجم عند مضافرة الجهود بين الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني والإنمائي: فمن شأن هذا الأمر أن يضاعف عامل الكفاءة والفعالية، ويخفّف من التكاليف، ويزيد المشاركة الحكومية والشراكات، كما يعزّز من استدامة العمل. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٧ب). لهذه الأسباب، شهدت السنوات الأخيرة صياغة أطر دولية عامة، أو إعادة قبوليتها لتحسين مدى دمج المنظور التنموي في الاستجابات الإنسانية، وبالتالي تلبية هذه الاحتياجات في سياق النزوح الممتدّ.

تقدّم خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة مرجعاً واضحاً للجهات الفاعلة العاملة في كلّ من المجال الإنساني والإنمائي، كما تطرح مقاربةً مرتكزةً لا على الاحتياجات الفورية فحسب، بل على تخفيف المخاطر على المدى الطويل أيضاً. فضلاً عن ذلك، تضمّن مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ دعوةً واضحةً إلى تجاوز الانقسامات بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، والتمويل، من خلال التركيز أكثر على النتائج الجماعية المتأتمية

^٤ أبصر هذا المفهوم النور، على وجه التحديد، ضمن إطار نزوح اللاجئين في الدول الأفريقية في الستينيات والثمانينيات. راجع: هولبورن ١٩٧٥؛ بروكس والعيوطي ١٩٧٠؛ بيتس ٢٠٠٩.

^٥ صحيح أنّ إنشاء مخيمات لإيواء التدفقات الكبيرة من اللاجئين ليس معمولاً به في الحالات كافة، غير أنّ هذه المقاربة تبقى شائعة، وهي تنطوي على افتراض بأنّ النزوح لن يطول كثيراً.

^٦ لمتابعة نقاش أوسع حول مفهوم القدرة على مواجهة الأزمات، فضلاً عن مفهوم القدرة على مواجهة الأزمات كما هو مرتبط بالمساعدات الإنسانية الخاصة بالاتحاد الأوروبي وسياسات الحماية المدنية، راجع: بيرشينغ ٢٠١٦؛ بيرشينغ، راشي وشاور ٢٠١٧.

عن العمليات المختلفة (لكن المنسقة)^٧. وقد انعكست هذه الدعوة في طريقة العمل الجديدة والالتزام بالعمل الذي وقّع عليه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ووكالات الأمم المتحدة الثماني (بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) بمصادقة المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي. تهدف طريقة العمل الجديدة إلى تبسيط العمليات بشكل أفضل (ذات المنحى الإنساني والإنمائي) بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وبقية منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والحكومات. بالفعل، لقد أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في الفترة الممهدة للقمة العالمية للعمل الإنساني، فريق عمل خاص بتعزيز الرابطة الإنساني/الإنمائي، يركّز على السياقات الممتدة بشكل خاص، وهو يتضمّن اليوم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة الاثنتين والثلاثين، والمانحين، والمنظمات الدولية وغير الحكومية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ٢٠١٨). نتيجة لذلك، تحوّلت هذه الأطر العامة إلى عددٍ من المقاربات التعاونية والإقليمية- مثلاً بين مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والبنك العالمي^٨- وستتم مناقشتها بشكلٍ موسّع لاحقاً في هذا الفصل.

أبصرت أطرٌ مشابهةٌ للنور على المستوى الأوروبي. فقد شدّد بيان المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٢ المتعلق بالمقاربة المعتمدة في مجال تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (المفوضية الأوروبية ٢٠١٢) على ضرورة معالجة أوجه الضعف المزمّن، من خلال دمج الاستجابات الإنسانية ضمن أطر ومقاربات تنموية أوسع. عام ٢٠١٦، أطلق الاتحاد الأوروبي استراتيجيته العالمية الجديدة، وقد تضمّنت ركنين متعلقين بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لدى الدول والمجتمعات المتضرّرة جزّاء الأزمات، وتطبيق مقاربة أكثر تكاملاً للتعامل مع النزاعات والأزمات، وإعادة الإعمار ما بعد الأزمات (المفوضية الأوروبية ٢٠١٨ ث). في العام نفسه، صدر توافقٌ التراء الأوروبي بشأن التنمية لتعزيز المواءمة بين السياسات التنموية الخاصة بالاتحاد الأوروبي من جهة وخطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، مشيراً إلى أهمية تحسين القدرة على مواجهة الأزمات لدى النازحين في أوضاع النزوح الممتدّ والمجتمعات المضيفة. فتمّ تليم هذه الاستراتيجيات ضمن مقاربات سياسات الاتحاد الأوروبي لتوطيد التعاون بين الاستجابات الإنسانية والتنموية، مع تعزيز الرابطة الملموس بين الجهتين، وتوحيد المقاربات السياسية بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية العاملة على مستوى الاتحاد الأوروبي. لعلّ أبرز مثال على ذلك هو النهج الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي للتعامل مع النزوح القسري والتنمية، ومقارباته لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الأنشطة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث يتمّ التشديد على ضرورة تجانس السياسات للتعامل مع حالات اللجوء الممتدّ، والابتعاد عن التقسيم الطولي التقليدي بين المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي (المفوضية الأوروبية ٢٠١٦ أ، ٢٠١٧ ب). بالإضافة إلى ذلك، ينعكس تطوير سياسات الاتحاد الأوروبي على تطوير برامج الحماية الإقليمية التي سيتناولها القسم التالي، فضلاً عن تطوير الأطر الوطنية المشتركة بين الجانب الإنساني والجانب الإنمائي. جديرٌ بالذكر أنّ هذه الأطر تشكّل أساساً لوضع الخطط والبرامج الإنسانية والإنمائية الخاصة بالاتحاد الأوروبي على المستوى الوطني، وقد تمّ تطويرها في عددٍ من البلدان المتأثرة بالأزمات والنزاعات (المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية ٢٠١٨).

أخيراً، بهدف فهم التحديات والفرص المرتبطة بالتنمية بشكلٍ أفضل، لا سيّما بالنسبة إلى أبرز البلدان والمناطق المستضيفة للاجئين، لا بدّ من التشديد على التورّع المتفاوت لهذه القضية على المستوى العالمي. فتتحمّل البلدان النامية القسم الأكبر من مسؤولية الاستجابة للاجئين: بالفعل، بدءاً من ٢٠١٧، كانت المناطق النامية تستضيف ٨٥٪ من لاجئي العالم، في حين أنّ البلدان الأقل نمواً تستضيف ثلث العدد الإجمالي من اللاجئين عبر العالم (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ز). ولا ريب في أنّ تلك البلدان والمناطق كانت، منذ البداية، تواجه أقسى التحديات في مجال التنمية، وقد تضاعفت هذه التحديات مع وصول تدفقات اللاجئين الواسعة النطاق وظاهرة النزوح الممتدّ. في هذا الإطار، غالباً ما يكون التضامن وتقاسم المسؤوليات (أكان ذلك من خلال الدعم المالي أم إعادة التوطين) محطّ نقاش، ضمن إطار تحركات اللاجئين الواسعة النطاق، بين الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني والتنموي، وضمن

^٧ راجع بشكل خاص خطة العمل من أجل الإنسانية ٢٠١٨ التي تتضمّن، من جملة التغييرات التي تطمح إليها، «تجاوز الانقسامات بين القطاع الإنساني والإنمائي».

^٨ راجع مثلاً كتابهما المشترك: البنك الدولي ٢٠١٧.

الأوساط الأكاديمية بحكم التجربة التاريخية (فاغنر وكرايبر ٢٠١٦). وقد صيغت عدة اقتراحات على مرّ السنوات لتحسين نظام الحماية، منها ما يتعلق بتوزيع حصص إعادة التوطين، ومعالجة طلبات اللجوء، والمقاربة الجغرافية. في منتصف التسعينيات، اقترح هاتواي ونيف (١٩٩٧) وتشاك (١٩٩٧) نظام تفاوض ثنائي على حصص اللاجئين. وكان هاتواي قد ارتكز في الآونة الأخيرة على عمله السابق عند (إعادة) التشديد على اقتراح بإعادة تنظيم نظام اللاجئين العالمي، بما في ذلك مفهوم «مسؤوليات الدول المشتركة لكن المتميزة» المتعلقة بحماية اللاجئين، مقترحاً فصل الدولة التي يصل إليها اللجوء عن قرار اعتبارها دولة اللجوء (هاتواي ٢٠١٦). ويجادل فينش، ارتكازاً على بعض حجج هاتواي، من أجل «حماية منظّمة» تُطبّق بطريقة تدريجية، تبدأ بمناطق المنشأ أو العبور، قبل تنفيذ إعادة التوطين (فينش ٢٠١٦).

تشدّد هذه الاقتراحات على ضرورة تقاسم المسؤوليات من أجل ضمان نجاح النظام العالمي للاجئين، ومعه نجاح الهدف المتعلق بضمان حماية اللاجئين عبر العالم كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. بالفعل، يهدف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٨^٩ إلى وضع إجراءات ملموسة من أجل تحسين طريقة تقاسم المسؤوليات حول اللاجئين، وتسهيل الضغوطات التي تنوء أبرز الدول المضيفة تحت ثقلها. فكما يجادل بيتس، «في حين اضطرت البلدان الجنوبية إلى فتح حدودها أمام اللاجئين الهاربين من النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان في الدول المجاورة، فإنّ الدول الشمالية لم تتحمّل واجبات كثيرة ولا قدّمت حوافز ملحوظة للمساهمة في حماية اللاجئين في الجنوب» (بيتس ٢٠٠٩). من هذا المنطلق، تُعتبر تدابير تقاسم المسؤوليات، المستندة بدورها على الحلول الدائمة المتوقّرة للاجئين التي تمّت مناقشتها في المقدّمة، عناصر أساسية لنظام عالمي ناجح للاجئين. فضلاً عن ذلك، تساهم بعض النماذج الحديثة التي تمّ اختبارها على المستويات الإقليمية والوطنية، بدورها، في تأطير المساعدات الإنمائية المرسلّة إلى البلدان والمناطق المستضيفة للاجئين كأحد أشكال تقاسم المسؤوليات (المالية).

النماذج الإقليمية

في الآونة الأخيرة، تمّ تطوير عددٍ من النماذج الإقليمية الهادفة إلى تطبيق مقاربة التنمية-النزوح، وتقديم الدروس حول الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق مثل هذه المقاربة على المستوى الإقليمي. جديرٌ بالذكر أنّ مفهوم برامج الحماية الإقليمية كان قد أبصر النور في بداية الألفية الجديدة، لا سيّما في السياق الأوروبي (بيتس ٢٠٠٤؛ حداد ٢٠٠٨؛ ببادوبولو ٢٠١٥). تهدف برامج الحماية الإقليمية هذه، بشكلٍ أساسي، إلى تحسين قدرات الدول في مناطق المنشأ أو العبور الخاصة باللاجئين، لا سيّما في مجال نظامي الحماية واللجوء. ومع أنّ هذه البرامج ارتبطت باقتراحات تشجّع على معالجة الطلبات خارج الأقاليم المعنية، إلا أنّ تعزيز الوصول إلى الحماية ومستويات الحماية في بلدان اللجوء، الثؤل شكّل أحد الأهداف الأساسية للمفهوم؛ كما يمكن فهمها كطريقة لتقاسم المسؤوليات المالية من خلال دعم أبرز البلدان المستضيفة للاجئين.

اقترحت مفوضية شؤون اللاجئين مقاربةً مماثلةً في «اقتراحها الثلاثي الأبعاد» الصادر عام ٢٠٠٣ الذي صيغ ضمن إطار الحوار الأوسع بين مفوضية شؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي^{١٠}، فأوجزت مقاربات خاصة بمناطق المنشأ، والحكومات الوطنية، والاتحاد الأوروبي. بالنسبة إلى مناطق المنشأ، شدّد الاقتراح على ضرورة تحسين قدرات اللجوء والحماية ضمن مناطق المنشأ، مع التركيز على الحاجة إلى توظيف المساعدات الإنمائية بطريقة استراتيجية لتمكين اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم، وكذلك كطريقة لتقاسم المسؤوليات دعماً للبلدان المضيفة.

^٩ في وقت كتابة هذه السطور، كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد اقترحت الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في تقريرها السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، من دون أن تكون الجمعية العامة قد صادقت عليه بعد. من المتوقع أن تصادق عليه الجمعية العامة بحلول نهاية العام ٢٠١٨.

^{١٠} اندرج هذا الحوار ضمن الاقتراح الثلاثي الأبعاد، لا سيما من خلال البعد الثالث المرتكز على الاتحاد الأوروبي والمتعلق بتحسين معالجة طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تسهيل عودة المهاجرين الاقتصاديين، وكذلك ضمن سياق توسع الاتحاد الأوروبي، ونظام دبلن ٢ الجديد، ونظام يوروداك. وقد تمّت إعادة النظر في اقتراح المفوضية الثلاثي الأبعاد في وقتٍ لاحق، مع مراجعة البعد المتعلق بالاتحاد الأوروبي. راجع: مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠٠٣.

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت الفترة نفسها مناقشةً حول برامج الحماية الإقليمية (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤)، في ظلّ اعترافٍ متزايدٍ بالحاجة إلى العمل مع بلدان المنشأ والعبور في مجالات الهجرة، ومراقبة وضبط الحدود، وإعادة القبول. فكان قد صدر بيان عن المفوضية الأوروبية في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٤) اقترحت فيه إنشاء برامج الحماية الإقليمية، كما كان المجلس الأوروبي قد طلب الاطلاع على خطة عمل لتطبيق البرامج بشكل تجريبي، في استنتاجاته الصادرة في ٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. فضلاً عن ذلك، ركّز برنامج لاهاي لفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ على الحماية في مناطق المنشأ، بحيث تكون مقارنة تكميلية للجوء ضمن أوروبا.

بناءً على هذه الخلفية، اقترحت المفوضية في بيانها الصادر عام ٢٠٠٥ (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٥) إعداد برامج الحماية الإقليمية بهدف «تحسين قدرة الحماية في المناطق المعنية وتوفير حماية أفضل للسكان المهاجرين فيها، من خلال تأمين حلول دائمة (مع الإشارة إلى أنّ الحلول الدائمة الثلاثة هي العودة إلى الوطن، والدمج المحلي أو إعادة التوطين في بلد ثالث إذا كان الحالتان الدائمات الأولتان غير ممكنين)» (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٥). في هذا الإطار، تُدرج هذه الجهود ضمن إطار «مجموعة من الأدوات السياساتية» المرنة والخاصة بكلّ حالة على حدة، يتمّ تطويرها بالتنسيق مع مفوضية شؤون اللاجئين، وتركّز بشكلٍ خاص على بناء القدرات والمساعدات التقنية في مجال الحماية، كإجراءات وأنظمة تحديد مركز اللجوء، وتوفير الدعم الإنساني للاجئين في مجال تحسين ظروف الاستقبال، وبرامج التدريب الموجهة نحو الحماية، وتسجيل اللاجئين إلخ. بدأ تطبيق برامج الحماية الإقليمية في منطقتين، قبل التوسّع لتشمل منطقتين جديدتين: أوروبا الشرقية (بيلاروسيا، جمهورية مولدوفا، أوكرانيا)، ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية (لا سيما تنزانيا)، ثم القرن الأفريقي (كينيا، اليمن، جيبوتي) وشرق شمال أفريقيا (مصر، ليبيا، تونس). بدءاً من نهاية العام ٢٠١٧، كانت المشاريع المتعلقة ببرامج الحماية الإقليمية في أوروبا الشرقية، والقرن الأفريقي، وشمال أفريقيا ما تزال قيد التطبيق (المفوضية الأوروبية ٢٠١٨).

ضمن سياق الأزمات السورية المستمرة، أُعيد إطلاق هذا المفهوم عام ٢٠١٢ ليصبح «برامج التنمية والحماية الإقليمية» من أجل العراق والأردن ولبنان^{١١} (بدأ التطبيق في ٢٠١٤)، مع تسليط الضوء على الإمكانيات التي يمكن أن تتأتّى عن استخدام هذه المقاربات - وتمويل العمل الإنساني والتنموي مجتمعين - من أجل تعزيز الأهداف الإنمائية في سياق النزوح السوري الطويل المدى (زيتير وآخرون ٢٠١٤؛ بابادوبولو ٢٠١٥). تركزت برامج التنمية والحماية الإقليمية من أجل العراق والأردن ولبنان على أربعة أركان أساسية: البحث، الحماية (بناء القدرات، وتوفير الدعم القانوني للاجئين وتمكين المجتمع المحلي)، والمناصرة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، دعت خطة عمل فاليتا لعام ٢٠١٥ إلى تطبيق مثل هذه البرامج في القرن الأفريقي وشمال أفريقيا، حيث أطلقت المشاريع ذات الصلة بهذه البرامج بقيادة هولندا وإيطاليا على التوالي.

أجري هذا التعديل تماشياً مع التحوّل الأوسع الذي طرأ على مقارنة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٢ و٢٠١٣ (بابادوبولو ٢٠١٥). فبشكلٍ خاص، في حين ركّز النهج العالمي بشأن الهجرة لفترة ٢٠٠٥-٢٠١١ على الهجرة عوضاً عن الحماية (مع أنّ الحماية الدولية كانت تُعتبر موضوعاً شاملاً)، تضمّن النهج العالمي للهجرة والتنقل لعام ٢٠١٢، بشكلٍ صريح، برامج الحماية الإقليمية وحماية اللاجئين كأحد أركانه الأربعة، كما أوصى، استكمالاً لذلك، بإعداد برامج تنموية للاجئين والنازحين الآخرين. جديرٌ بالذكر أنّ هذه المقاربة الجديدة لبرامج التنمية والحماية الإقليمية تتّبع، بشكلٍ كبير، نموذج الحماية وفقاً لبرامج الحماية الإقليمية، لا سيما بناء قدرات أنظمة اللجوء الوطنية. في هذا الإطار، يركّز عنصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية على تعزيز فرص العمل وتطوير قطاع الأعمال، من خلال تطوير المهارات، والتدريب المهني، وتطوير البنية التحتية الاجتماعية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأنشطة أخرى. جديرٌ بالذكر أنّ هذا النوع من الدعم متوفّر لـ للاجئين فحسب بل للمجتمعات المحلية أيضاً.

صحيحٌ أنّ هذا المفهوم المتجدّد يعكس تحوّلاً في المقاربة المتّبعة (أي دمج المقاربات الإنمائية بشكلٍ أوثق في العمل الإنساني المتّصل بشؤون اللاجئين)، إلا أنّه يمثّل في الوقت عينه ردّ فعل على بعض الانتقادات والتحديات التي قوبلت

١١ للمزيد من المعلومات حول برامج التنمية والحماية الإقليمية في العراق والأردن ولبنان، راجع: برامج التنمية والحماية الإقليمية ٢٠١٨.

بها برامج الحماية الإقليمية. وبشكل خاص، عزا المعنيون العديد من نقاط الضعف الأساسية لبرامج الحماية الإقليمية إلى قدرتها المحدودة على التأثير (مما يبرّر الحاجة إلى ربطها بشكل أكبر بمبادرات أوسع، مثل برامج التنمية) والمستوى غير الكافي من التنسيق مع السياسات الإنمائية والإنسانية الوطنية، وكذلك بين مختلف المكونات (بابادوبولو ٢٠١٥). بالإضافة إلى ذلك، في حين وفّرت برامج الحماية الإقليمية قيمةً إضافيةً واضحةً، من حيث تمويلها خدمات مفوضية شؤون اللاجئين التقليدية وبناء القدرات في أبرز البلدان التي تحتاج إليها، إلا أنها لم تختلف كثيراً عن أنشطة المفوضية العادية في البلدان المستضيفة للاجئين (بابادوبولو ٢٠١٥). لذا، تمّ انتقادها على اعتمادها نطاقاً محدوداً، عوضاً عن مقارنة لتعزيز الدمج، والقدرة على مواجهة الأزمات، وإغناء الآثار الإيجابية المحتملة على التنمية البشرية والاجتماعية (بيتس ٢٠٠٩، ٢٠١٠؛ فيلدمان ٢٠٠٧). أما برامج التنمية والحماية الإقليمية، من ناحية أخرى، فتوسّع نطاق المقارنة المعتمدة لتشمل الأنشطة ذات المنحى الإنمائي التي لا تندرج ضمن النطاق التقليدي لمفوضية شؤون اللاجئين.

أخيراً، بالرغم من تصنيف برامج الحماية الإقليمية لعملها كـ«إقليمي»، إلا أنها واجهت انتقادات لكونها تعتمد مقاربات «إقليمية» غير مناسبة من حيث التنسيق، والهدف المحدّد، والقيمة الإضافية، والنطاق:

«في الوقت الحاضر، كشفت تجارب برامج الحماية الإقليمية في مناطق مختلفة عن هيمنة المشاريع الوطنية التي تحظى بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتطبيق مفوضية شؤون اللاجئين، غير أنّ معظمها يقدّم الخدمات التقليدية الخاصة بمفوضية شؤون اللاجئين. لذلك سيكون مضملاً أن نسميها برامج إقليمية نظراً إلى أنّ أنشطتها الإقليمية كانت محدودة، ولا تتضمن ربما كافة الدول المتأثرة بتدفقات اللاجئين الأولية أو التحركات الثنائية التي قام بها الأشخاص بحثاً عن طريقة للاعتماد على أنفسهم.» (بابادوبولو ٢٠١٥: ١٦).

مع ذلك، ما زال غير واضح كيف تقوم برامج التنمية والحماية الإقليمية الجديدة بمعالجة هذه المخاوف كلها. بطبيعة الحال، لا ريب في أنّ دمجها الواضح والصريح للأهداف الإنمائية يوسّع من نطاق تأثيرها بحيث يطال مجال التنمية، كما يتطلّب تعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي (على المستويين الوطني والدولي). بالفعل، لقد أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً مهماً لبرامج التنمية والحماية الإقليمية أيضاً. لكن ما زال يمكن دحض الجانب «الإقليمي» لهذه البرامج: فما زالت المشاريع تستند كثيراً على بلدان وأطر فردية، في حين تندر المقاربات المشتركة بين البلدان. فبالنسبة إلى برامج التنمية والحماية الإقليمية المطبّقة في العراق ولبنان والأردن، من الواضح أنّه سيكون من الصعب اعتماد مقارنة إقليمية تجمع بين هذه البلدان الثلاثة، نظراً إلى الاختلاف الكبير في التحديات، والاحتياجات المؤسسية، والمقاربات السياسية. ولعلّ ما يثبت ذلك هو المشاريع الوطنية المختلفة المطبّقة ضمن إطار برامج التنمية والحماية الإقليمية لكلّ من هذه الدول.^{١٢}

غير أنّ برامج الحماية الإقليمية وبرامج التنمية والحماية الإقليمية ليست النموذج الإقليمي المهمّ الوحيد الممكن اعتماده عند اختيار مقارنة التنمية-النزوح. فهناك برامج إقليمية تُطبّق أيضاً على المستوى الدولي، لا سيّما من خلال عمل مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بالفعل، في سياق نزوح اللاجئين الواسع النطاق، تُطوّر مفوضية شؤون اللاجئين خطط استجابة للاجئين، بهدف دعم التخطيط والتنسيق بين الوكالات في المجال الإنساني عند الاستجابة لأزمة لجوء.^{١٣} تأخذ خطط الاستجابة هذه في الاعتبار أثر أزمة اللجوء على المنطقة، وعلى مختلف البلدان ضمن منطقة الأصل. فتطوّر مفوضية شؤون اللاجئين، على ضوء ذلك، خطط الاستجابة هذه للمساعدة في تحديد الأولويات وتوجيه الدعم الإنساني نحو المناطق ذات الاحتياجات الأهمّ.

ردّاً على الأزمة السورية ونزوح اللاجئين ضمن منطقة الشرق الأوسط، أعدت المفوضية الأوروبية عام ٢٠١٤ إطاراً استراتيجياً إقليمياً شاملاً يشمل تقديم الدعم الإنساني، والإنمائي، والمالي المبني على الاقتصاد الكليّ إلى النازحين السوريين داخل سوريا وفي البلدان المجاورة (المديرية العامة للحماية المدنية والمعونة الإنسانية في المفوضية

^{١٢} راجع مثلاً المشاريع التي تمّولها برامج التنمية والحماية الإقليمية للعراق، والأردن، ولبنان: برامج التنمية والحماية الإقليمية ٢٠١٨.

^{١٣} للمزيد من المعلومات حول خطط الاستجابة للاجئين الخاصة بمفوضية شؤون اللاجئين، يمكن الاطلاع على: مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨.

الأوروبية ٢٠١٤)- مما يشدد، مرّة أخرى، على الحاجة إلى المزيد من الخطط الإنمائية لمعالجة النزوح الممتد. ورغم الانتقادات التي نالها الإطار الاستراتيجي الإقليمي الشامل، كونه فشل في تحقيق استجابة شاملة ومستدامة (المديرية العامة للحماية المدنية والمعونة الإنسانية في المفوضية الأوروبية ٢٠١٤: ١٣؛ شركة فولونتاس الاستشارية ٢٠١٦: ١١)، فقد صيغت الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لتطبيق مبادئ الإطار الاستراتيجي الإقليمي الشامل عبر تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر. وتُعتبر هذه الخطة «إطاراً مسيّراً وطنياً، متجانساً إقليمياً»، تتضمّن خطاً قطرية «مطوّرة، ومنسّقة، ومطبّقة بمشاركة كاملة من الحكومات المعنية» لضمان التزام كافة البلدان المعنية (الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٨). توجز هذه الخطط المطبّقة على مستوى الدول احتياجات كلّ دولة، ومقاصدها، ومقارباتها، ومواردها، فتؤطّر بالتالي الجهود المبذولة للاستجابة للاجئين السوريين (المكوّن الخاص باللاجئين) واحتياجات المجتمعات المضيفة (المكوّن الخاص بالقدرة على مواجهة الأزمات) في كلّ دولة^{١٤} ويتولى منسّقون إقليميون من مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة هيكلٍ شاملٍ لمختلف الخطط المطبّقة على مستوى الدول، بالتعاون مع شركاء على المستوى الإقليمي يتولون تقديم المشورة والتوجيه والدعم لهذه الخطط على المستوى الإقليمي (الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٨). وتمازاً كما حدث مع تحوّل برامج الحماية الإقليمية إلى برامج تنمية وحماية إقليمية، تمثّل الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، بالفعل، خطوةً جديدةً نحو دمج الخطط الإنمائية في أطر الاستجابة للاجئين (وهي تمثّل الإطار الأصلي لخطط الاستجابة الإقليمية الخاصة بمفوضية شؤون اللاجئين). لكن مع أنّ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات تهدف فعلاً إلى توفير إطار استراتيجي أوسع للعمل، ومنصّة للمناصرة وجمع الأموال والرصد عبر البلدان الخمسة، فإنّ المقاربة المعتمدة على مستوى كلّ دولة ما زالت مستمرة. غير أنّ هذا لا يفترض أنّ هناك حاجة إلى فصل المقاربات عن السياق الوطني، بل إلى تسليط الضوء على المستوى الذي يمكن أن يساهم التخطيط الإقليمي عنده في تطبيق المقاربات الإقليمية من منظور واقعي.

أما المقاربة الأخيرة التي ستتمّ مناقشتها هنا، فهو الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، الخاص بمفوضية شؤون اللاجئين، الذي يشدّد بدوره على الحاجة إلى التخطيط الإنمائي من أجل الاستجابة لمسألة نزوح اللاجئين الممتد؛ ويمكن الدّلع عليه بالتفصيل في إعلان نيويورك بشأن المهاجرين واللاجئين الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨). تتمثّل الأهداف الأساسية للإطار الشامل بما يلي: «١. تخفيف الضغط على البلدان التي تستضيف اللاجئين؛ ٢. بناء الاعتماد على الذات بين اللاجئين؛ ٣. توسيع كيفية الوصول إلى الحلول في البلدان الثالثة؛ ٤. تحسين الظروف التي تمكّن اللاجئين من العودة إلى بلدانهم بسلامة وكرامة» (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ب). أما السبيل إلى ذلك، فمن خلال صياغة استراتيجيات وطنية (أو إقليمية)، والقيام بجهود مناصرة بشأن هذه القضايا وفقاً لأطر العمل الوطنية القائمة، وتطبيق المشاريع ذات الصلة الهادفة إلى تعزيز قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات. جديرٌ بالذكر أنّ الإطار الشامل للاستجابة للاجئين مطبّق في ١٥ بلداً في أميركا الوسطى، ووسط وجنوب أفريقيا، والقرن الأفريقي، وآسيا الوسطى. كما إنه مطبّق في منطقتين هما: «أميركا الوسطى والمكسيك» و«الوضع في الصومال» (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ب). تقوم المقاربة الإقليمية في الحالة الأخيرة على إشراك الحكومة الصومالية ودول الجوار في تحسين الاستجابات للاجئين الصوماليين والنازحين داخلياً، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة في المنطقة. في هذا الإطار، بناءً على قمة جمعت رؤساء الدول المعنية في آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمدت الدول إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة دمج العائدين في الصومال، فضلاً عن خطة عمل لتطبيق الإعلان، توجز المقاربة المشتركة بالنسبة إلى المنطقة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ٢٠١٧ أ، ٢٠١٧ ب). من هذا المنطلق، بناءً على الدروس المستخلصة من الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، فضلاً عن المشاورات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين، صاغت مفوضية شؤون اللاجئين الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي عرضته مفوضية شؤون اللاجئين أمام الجمعية العامة في ٢٠١٨. لكن نظراً لحدّثة الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، ما من تحليل شامل ومستقل متوفّر حتى الساعة لعملية تطبيقه.

^{١٤} يتمّ ذلك من خلال مكوّنين، «المكوّن الخاص باللاجئين» الذي يركّز على تلبية حاجة اللاجئين إلى الحماية والمساعدة، و«المكوّن الخاص بالقدرة على مواجهة الأزمات» الذي يركّز على تلبية حاجة المجتمعات المضيفة إلى مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار.

الميثاق الأردني

يهدف تعزيز التنمية في البلدان المستضيفة للاجئين، تمّ تجريب أشكال جديدة من الشراكات والمقاربات بين القطاعين العام والخاص التي تركز، بشكلٍ كبير، على توظيف اللاجئين في قطاعات معيّنة (أي تلك التي تتطلب أعداداً كبيرة من اليد العاملة بشكلٍ أساسي). فتّم إبراز وصول اللاجئين إلى سوق العمل بصفته مقارنةً مهمّةً يمكن أن تعود بالفائدة على كلٍّ من اللاجئين والمجتمعات المضيفة (TENT ومركز التنمية العالمية ٢٠١٨، أ، ٢٠١٨ ب). بالنسبة إلى المجتمعات المضيفة، تشمل الآثار الإيجابية: مستوى أقل من التنافس في القطاع غير النظامي، ومستوى أكبر من الإنتاجية بالنسبة إلى قطاعات الأعمال في البلد المضيف، وتوفير فرص عمل، وتحسين مهارات العاملين في البلد المضيف لشغل وظائف تدّر مدخولاً أكبر، وتوفير حوافز اقتصادية لاقتصاد البلد المضيف، وزيادة العائدات الضريبية (TENT ومركز التنمية العالمية ٢٠١٨ ب).

لعلّ المثال الأكثر شيوعاً لهذه المقاربة هو ما يُعرف بالميثاق الأردني، فضلاً عن مشروع تجريبي ارتكز على التزام الاتحاد الأوروبي بتوفير امتيازات تجارية لمنتجات معيّنة مصدرّة من مناطق اقتصادية خاصة في الأردن، حيث يُمنح اللاجئون حقّ الوصول إلى فرصة عمل. وكانت المناطق الاقتصادية الخاصة قد أنشئت في أثيوبيا أيضاً لتوفير مئة ألف فرصة عمل، منها ٣٠٪ مخصّصة للاجئين (البنك الدولي ٢٠١٨، أ، n.d.؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٨ ب). فضلاً عن ذلك، ضمّت الأشكال الجديدة من التعاون بين الدول والأسواق والمجتمع ما يلي على سبيل المثال:

- تعاون مؤسسة آيكيما ومؤسسة «مأوى أفضل» (بيتر شيلتر) وهي مؤسسة اجتماعية سويدية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنشاء وحدة سكنية للاجئين انطلاقاً من معدّات مفكّكة وجاهزة للتركيب (بيتس وكوليبه ٢٠١٧؛ هوب ٢٠١٨)؛
- استخدام موقع لينكد إن لمحاولة مطابقة اليد العاملة مع الوظائف في السويد (بيتس وكوليبه ٢٠١٧)؛
- تطبيق برنامج الأغذية العالمي لمبادرة تجريبية لاستخدام تقنية البلوك تشاين من أجل توزيع المساعدات الإنسانية في باكستان والأردن (ريد ٢٠١٨)؛
- تطبيق مؤسسة فودافون مبادرة تجريبية بعنوان «مدرسة في صندوق»، شملت توزيع ألواح إلكترونية لتعليم اللاجئين في المخيمات، وتركيب برج للجيل الثالث من الهاتف المحمول داخل مخيم للاجئين بهدف الولوج إلى سوق اللاجئين (بيتس وكوليبه ٢٠١٧؛ ريد ٢٠١٨)؛
- فرص عمل للاجئين كجزء من برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في كوستاريكا (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ج)؛
- شراكة بين مفوضية شؤون اللاجئين ومصرف إيكويتي لتزويد اللاجئين في كينيا ببطاقة سحب تمكّن من الحصول على مساعدات نقدية، وكذلك لتقديم خدمات مالية إلى رواد الأعمال اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ث؛ أغليونبي ٢٠١٨).
- تقديم مؤسسة التمويل الدولية تمويلاً للاجئين ورواد الأعمال الاجتماعيين المحليين في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ د).

أصبح الميثاق الأردني، بشكلٍ خاص، نموذجاً مثيراً للجدل لاعتماده مقاربة جديدة من أجل التحفيز على صياغة سياسات موجهة نحو الحماية وتعزيز توظيف اللاجئين، ضمن إطار تحقيق التنمية الاقتصادية المحتملة. فقد اصطدم تطبيق هذا الميثاق بعددٍ من المشاكل المتعلقة بطريقة تصميمه، لا سيّما في ما يتعلق بصعوبة بلوغ الهدف المنشود، أي توفير العدد المطلوب من رخص العمل للاجئين السوريين في البلاد. ولعلّ أحد أبرز الانتقادات التي طالت هذا الميثاق هو عدم التطابق بين مقاربة السياسة التي تقوم على توفير وظائف في قطاع الملابس من جهة، ونقص المهارات في هذا القطاع فضلاً عن عدم رغبة اللاجئين السوريين في الأردن في شغل الوظائف ذات المهارات والأجور المتدنية من جهة أخرى.^{١٥} ومن الانتقادات الأخرى أيضاً عدم إشراك اللاجئين، وخبراء البحوث

^{١٥} للاطلاع على تحليل متعمق للميثاق الأردني، راجع مثلاً: هاودن، باتشيت وألفرد ٢٠١٧؛ ولينر وتورنر ٢٠١٨.

الأردنيين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في عملية التصميم؛ فضلاً عن العراقيل البيروقراطية وارتفاع تكاليف التسجيل؛ وعدم وضوح الحسنة المحتملة للرسوم المؤتية التي تُفرض على شركات الأعمال الأردنية لدى توظيفها لاجئين سوريين؛ والأهم من ذلك كلة تركيز الميثاق على مؤشّر رخص العمل الصادرة عوضاً عن المؤشّرات الاجتماعية والاقتصادية (هاودن، باتشيت وألفرد ٢٠١٧؛ لينر وتيرنر ٢٠١٨؛ كولدراي وبيبلز ٢٠١٨؛ معهد التنمية الخارجية ٢٠١٨). في الوقت عينه، سلّطت الحكومة الأردنية الضوء على التحفّظ السائد بين مجتمعات اللاجئين المحلية، فضلاً عن انتشار المعلومات المضلّلة بينهم- فبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير رخص الوصول إلى العمل، يبقى اللاجئون خائفين من فقدان المساعدات والمنافع الإنسانية.

بالرغم من ذلك، يُعتبر الميثاق الأردني فكرةً أساسيةً جديدةً من نوعها في هذا المجال. مع ذلك، يجدر بالمقاربات الجديدة أن تأخذ في الاعتبار المشاكل التي صادفها الميثاق بسبب شوائب في عملية التصميم أو التطبيق، وأن تتحسّب بالتالي للأطر والسياقات المختلفة (مركز التنمية العالمية ولجنة الإنقاذ الدولية ٢٠١٧). في حالة تركيا، لحظت المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة صعوبة تطبيق مثل هذه المقاربة في البلاد، خاصّةً نظراً إلى دور الرسوم الجمركية والانضمام إلى السوق الأوروبية، ناهيك عن وجود هيكلية وتشريع خاص باللاجوء في الحالة التركية. جدير بالذكر أنه من المتوقع إبرام نسخة أثيوبية قريباً عن هذا الميثاق (البنك الدولي n.d.)، مع الإشارة إلى أنّ هناك ميثاق خاص بلبنان سبق وأبرم (المفوضية الأوروبية ٢٠١٧)، بالرغم من أنه أقل وضوحاً من النسخة الأردنية، كما يواجه عراقيل وطنية أكبر تتعلّق بمفهوم توفير فرص عمل للاجئين أو دمجهم.^{١٦} في مطلق الأحوال، كما هو مبين في عدد خاص متعمّق صادر عن نيوز ديبيلي بشأن الميثاق: «بالرغم من كلّ شيء، نجحت هذه الاتفاقات في تغيير قواعد اللعبة، لا بالنسبة إلى الأزيمة السورية فحسب، بل كانت أيضاً نموذجاً تحثّذي به طرق الاستجابة للاجئين حول العالم. من هذا المنطلق، لا بدّ من تحسين الميثاقين الأردني واللبناني والتعلّم منهما، لا التخلي عن هذه الفكرة تماماً. فسيكون التخلي عن هذين الميثاقين أو عن النموذج برّمته ضرباً من الخطأ» (هوانغ وآش ٢٠١٨).

^{١٦} للمزيد من المعلومات عن الميثاق اللبناني، راجع قبانجي وقبانجي ٢٠١٨. راجع أيضاً: هوانغ وآش ٢٠١٨؛ هاودن، باتشيت وألفرد ٢٠١٧؛ وبيتس، ألي وميميشولو ٢٠١٧.

خيارات السياسات



٣ خيارات السياسات

يركّز الفصل التالي، بشكلٍ عمليّ، على خيارات السياسات المتوقّرة لأبرز البلدان المستضيفة للاجئين، بناءً على بحوث مكتبية وتفاعل مع أصحاب المصلحة. فشمل التفاعل مع أصحاب المصلحة إجراء مقابلات وجهاً لوجه مع صانعي السياسات، وممثّلين عن منظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، ومانحين، والقطاع الخاص، وكذلك من خلال تنظيم اجتماع طاولة مستديرة تمّ فيه عرض خيارات السياسات ومراجعتها.^{١٧} من هنا، تعكس خيارات السياسات هذه، على نحوٍ مباشر، الأولويات التي اعتبرها أصحاب المصلحة ضرورية؛ لكن لا يُقصد بها أن تكون شمولية، بل أن تسلّط الضوء على الأولويات من وجهة نظر أبرز البلدان المستقبلة للاجئين. بالفعل، تعكس خيارات السياسات هذه احتياجات البلدان المضيفة، وتركّز عليها، كما تتناول كيف يمكن للبلدان المضيفة الاستجابة بشكلٍ أفضل للسكان النازحين وتعزيز التنمية في كل بلد.

بالإضافة إلى ذلك، يتوقّر عددٌ من التقارير الشاملة ووثائق توجيهات السياسات التي توجز الاستراتيجيات المناسبة لتطبيق مقارنة التنمية- النزوح (أو المقاربة الإنسانية- الإنمائية بشكلٍ عام)، على غرار ما يلي:

- بالنسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي: «مبدأ توجيهي حول الترابط بين الجانبين الإنساني والإنمائي»، «معالجة النزوح القسري من خلال التخطيط التنموي وتوجيهات بشأن التعاون خاصة بصانعي السياسات وأهل الاختصاص المانحين»،^{١٨} وورقة سياسات بعنوان «التمويل من أجل الاستقرار: توجيه لأهل الاختصاص» (منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ٢٠١٧ب، ٢٠١٨ث، ٢٠١٨ج). تعكس هذه الوثائق الخاصة بالمبادئ التوجيهية والتوجيهات مدى الحاجة إلى تعزيز تجانس السياسات وتنسيقها بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والإنمائي؛ فُتحّد لم يُعتبر هذا التجانس ضرورياً إلى هذا الحدّ، وما هي أفضل السبل للتطبيق بناءً على الأهداف والمبادئ المشتركة، بطريقة تدريجية ومفضّلة خطوةً بخطوة. أما ورقة السياسات، فتركّز أكثر على كيفية صياغة استراتيجية تمويل مفضّلة بحسب الحالة، للاستجابة لأوضاع الأزمات الممتدة. ومع أنها تركّز على تمويل الدول الهشة في المقام الأول، إلا أنّ العديد من المبادئ نفسها تبقى سارية.
- بالنسبة إلى مفوضية شؤون اللاجئين: البرامج الخاصة بدليل حالات الطوارئ ودليل المساعدة الإنمائية للاجئين.^{١٩} فيوجز دليل حالات الطوارئ استجابات مفوضية شؤون اللاجئين لأزمات اللاجئين، وكيف وأين تتقاطع هذه الاستجابات مع العمليات الإنمائية، لا بل كيف وأين يجب أن تتقاطع.^{٢٠} أما دليل المساعدة الإنمائية للاجئين، فيوقّر توجيهات لمفوضية شؤون اللاجئين والشركاء (الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على السواء) من أجل التخطيط لبرامج المساعدة الإنمائية للاجئين وتطبيقها (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠٠٥). كما يعرض الدليل تفاصيل العملية، بدءاً من التشاورات والبنى المؤسسية، إلى إجراء التقييمات، فتنفيذ استراتيجية وخطة عمل للمساعدة الإنمائية للاجئين، فمرحلة المراقبة والتقييم.

^{١٧} راجع المذكرة المنهجية في الملحق للمزيد من المعلومات. لا تُعزى خيارات السياسات إلى مقابلات محدّدة أو أصحاب مصلحة معيّنين، بل إلى خيارات سياسية تمّ تطويرها من وجهة نظر شمولية مع أصحاب المصلحة، عبر عملية قائمة على خطوتين: ١. تمّ تليلث المساهمات المتأثية عن المقابلات مع أصحاب المصلحة والبحث المكتبي وتحويلها إلى مسودّة قائمة بنفسها لخيارات السياسات، كما ٢. تمّت مراجعة خيارات السياسات بناءً على إشراك مجموعات أصحاب المصلحة في اجتماع طاولة مستديرة ومن خلال مراجعات قام بها خبراء في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

^{١٨} تمّت صياغة وثيقة التوجيه بناءً على ورقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي صاغها رواندل وموريسون- ميتوا (٢٠١٧). وقد أشرفت على إعدادها لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أنشأت فريقاً عاملاً مؤقتاً حول اللاجئين والهجرة عام ٢٠١٦ لدراسة طرق تحسين البرامج والتعاون في مجال المساعدة الإنمائية في حالات النزوح الممتدّ واللاجئين والهجرة. كما تعمّقت ورقة العمل في تقييمات البرامج لتحديد الدروس الأساسية والتوصيات بغية تحسين برامج لجنة المساعدة الإنمائية في المنظمة. راجع أيضاً: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٨.

^{١٩} تعرّف مفوضية شؤون اللاجئين المساعدة الإنمائية للاجئين على أنها «مقاربة برنامجية تهدف إلى إدراج مخاوف اللاجئين والمجتمعات المضيفة على برامج العمل التنموية، وحشد المزيد من المساعدات الإنمائية، وتحسين مستوى تقاسم الأعباء مع الدول التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين». راجع: مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠٠٥.

^{٢٠} بالتحديد، كما تمّت مناقشته في قسم «هيكل التنسيق الدولي» (الإنساني والإنمائي) في: مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨خ.

- بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المذكرة التوجيهية بعنوان «النهج الإنمائي إزاء الهجرة والنزوح» التي تُحدّد مقارنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو المساعدة الإنمائية في سياق الهجرة والنزوح. كما توجّه المذكرة جهود المنظمة نحو ثلاثة مجالات عمل أساسية ذات صلة بالنزوح، وتطرح خيارات برامج بناءً على أفضل الممارسات التي تمّ جمعها من خلال خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦).

تتضمّن الكثير من خيارات السياسات المدرجة في هذا القسم تكراراً لوثائق التوجيهات، مما يثبت أنّ هناك نقاطاً مشتركة تجمع بين صنّاع السياسات في أبرز البلدان المستضيفة للاجئين، والمانحين، ومطبّقي البرامج والمشاريع الموجهة نحو تطبيق مقارنة التنمية-النزوح. تتوافق هذه الخيارات، في أغلب الأحيان، مع أمثلة عن الممارسات السليمة التي تمّ جمعها على مدار مراحل البحث، واقتراحات حول طريقة التطبيق العملي لخيارات السياسات (راجع أيضاً ملحق التوجيهات العملية للاطلاع على فكرة شاملة عن الاقتراحات حول التطبيق العملي). جدير بالذكر أنّ هذه الخيارات مرتّبة بحسب المواضيع، لا وفقاً للترتيب الزمني، خاصةً وأنّ الأزمات الممتدّة وقضايا التنمية-فضلاً عن الاحتياجات والفرص المرتبطة بها- تتبدّل مع الوقت، وبالتالي فلا بدّ من تقييم المقاربات بشكلٍ مستمرّ وتعديلها على ضوء الأولويات الوطنية. هذا أوّلاً. أما ثانياً، فلا يكون قرار دمج المقاربات الأكثر توجّهاً نحو التنمية متطابقاً زمنياً في كافة الأحوال مع التدفقات الأولى من اللاجئين. من هنا، فإنّ الآثار التنموية لعمليات الوصول، وفرص تحقيق أكبر قدر ممكن من الإمكانيات بالنسبة إلى سكّان البلد المضيف لا تكون واضحة أو قابلة للتطبيق فوراً في الحالات كافة. في حالات وصول الجماعية والنزوح الممتدّ للاجئين، من الواضح أنّ ترتيب الاستجابات ودمج المقاربات التنموية يجب أن يتحدّد على يد الشركاء الوطنيين، ويُفضّل أن يكون ذلك قبل وقوع الأزمات من خلال خطط الطوارئ.^{٢١} وسيكون هذا الترتيب، بما في ذلك ترتيب خيارات السياسات الواردة أدناه، مرتكزاً على تقييم الاحتياجات الفورية والمتوسطة والطويلة المدى، فضلاً عن التمويل المتوقّف. بطبيعة الحال، من الواضح أنّه ليس من الممكن تطبيق كافة خيارات السياسات أدناه منذ البداية، وبالتالي لا بدّ من التفكير في اعتماد نسخ أبسط (كتقييمات مثلث)، أو خيارات تجريبية، أو إفساح المجال أمام تطبيق تدريجي، كلّ ذلك بناءً على أولويات البلد المضيف. في هذا المنظور، تُعتبر أعمال المانحين وأولوياتهم مهمّة: فمن شأن القرارات التي يتخذونها حول مجالات التمويل أن تخلّف تأثيراً كبيراً على السياسات والبرامج والمشاريع التي يمكن تطبيقها في البلدان المستضيفة للاجئين.^{٢٢} لكن من الضروري أن تبقى مصالح البلد المضيف واحتياجاته هي الأولوية.

في هذا الإطار، إنّ المواضيع الأربعة الأساسية التي ستتمّ تغطيتها، وتشمل خيارات السياسات الموجهة نحو اللاجئين وسكّان البلد المضيف، وكذلك نحو المانحين والوكالات القائمة بالتنفيذ، هي (راجع أيضاً الشكل ١):

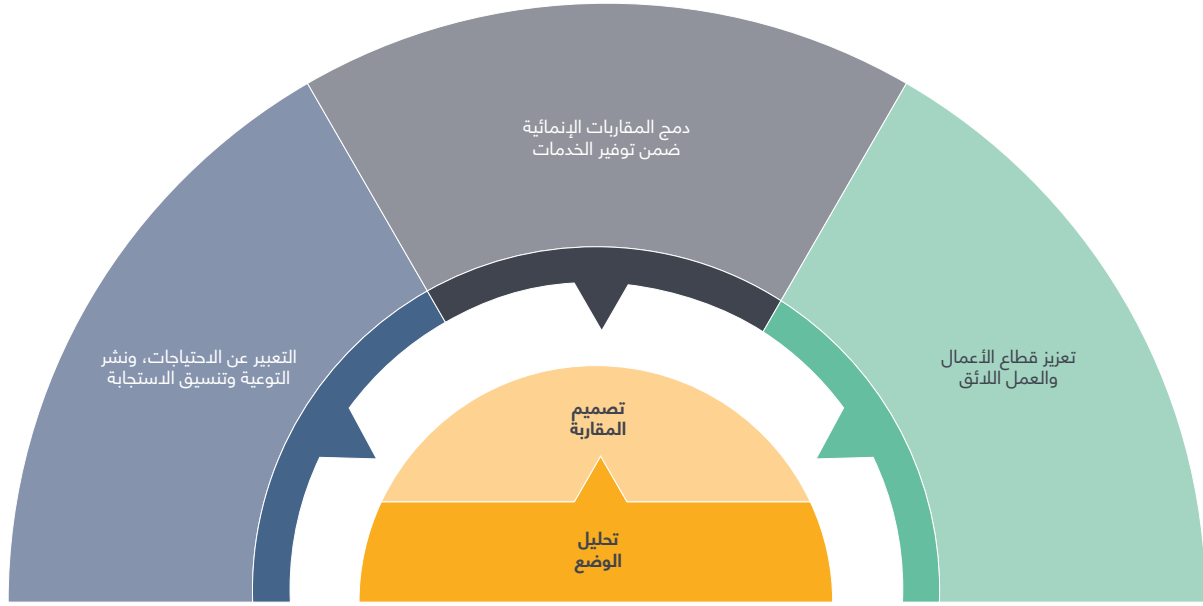
- تحليل الوضع وتصميم المقاربة: ضمان جمع كافة المعلومات ذات الصلة وتقييمها، من أجل تصميم الخطوات الأنسب وترتيبها حسب الأولوية. يشمل ذلك لا الجوانب المتعلقة بصنع السياسات الوطنية فحسب، بل أيضاً المانحين الذين بادروا في بعض الأحيان إلى تحديد الأولويات والذين يجدر بهم بالتالي إعادة النظر في مقارباتهم. بالفعل، يجب أن يكون تحليل الوضع أساساً لتصميم مقاربات التنمية-النزوح وتطبيقها في وقت لاحق: فيجب أن يكون تحليل الاحتياجات والظروف الراهنة في البلد المضيف وتلك الخاصة باللاجئين المستضافين أساساً لكافة الإجراءات اللاحقة (راجع الشكل ٢).
- التعبير عن الاحتياجات ونشر التوعية: ضمان إشراك الكيانات المناسبة، والتعبير عن المقاربة المتّبعة ضمن السياق الوطني وخارجه.

^{٢١} راجع على سبيل المثال توجيه مفوضية شؤون اللاجئين بشأن خطط الطوارئ المرتكزة على سيناريوهات خاصة باللاجئين، ضمن دليل المفوضية للحالات الطارئة الذي يدعو إلى التعاون بين الجهات الفاعلة الإنمائية منذ البداية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٨، ص ٢٠.

^{٢٢} قد تطرح أولويات المانحين إشكالية في حال كانت غير متطابقة مع احتياجات البلد المضيف. يمكن ملاحظة ذلك في التمويل وفقاً للقطاع في الأردن. بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لقيت «سبل المعيشة»، وهي مسألة تنصّدر أولويات المانحين، تمويلًا مفرطاً عبر ١٢ قطاعاً بلغ ١٤٩٪ بالمقارنة مع التمويل المطلوب. في المقابل، لم تنل قطاعات البيئة والنقل أيّ تمويل، في حين نال الأمن الغذائي ٢٪ من التمويل المطلوب، والطاقة ٣٪، والتعليم ١٧٪. راجع: غرابية ٢٠١٨.

- دمج منظور التنمية ضمن توفير الخدمات: تطبيق مقارنة التنمية- النزوح بطريقة عملية عند تطبيق السياسات وتوفير الخدمات الاجتماعية بشكل خاص.
- دعم قطاع الأعمال والعمل اللائق: مطابقة الجهود في مجال توفير الخدمات مع تطوير قطاع الأعمال.

الشكل ١: من التحليل إلى التطبيق: سير العمل الخاص بخيارات السياسات



تحليل الوضع وتصميم المقاربة



تحليل الوضع وتصميم المقاربة

تسجيل كافة عمليات الوصول وجمع معلومات حول المهارات والاحتياجات

لا يخفى على أحد أنّ تسجيل اللاجئين (بمن فيهم المواليد الجدد^{٢٣}) يُعتبر خطوةً أوليةً أساسيةً، غالباً ما تؤثر على مدى وصول اللاجئين إلى الخدمات والحماية. فضلاً عن ذلك، سيهمّ البلدان المضيفة أيضاً معرفة إمكانيات الأشخاص الذين تستضيفهم ومستوى مهاراتهم واحتياجاتهم المحددة.

بالفعل، تحتاج الدول المضيفة إلى معلومات عن مهارات اللاجئين الأساسية ومواصفاتهم، بالإضافة إلى تقييم لسوق العمل (راجع: «إجراء تقييم لسوق العمل»)، لكي تتمكّن من تفصيل استجاباتها (مثلاً عبر تطبيق برامج تدريب مهني، أو تعليم للغة، أو برامج رعاية اجتماعية، أو برامج لمطابقة اليد العاملة مع الوظائف المتوفرة إلخ) وسياساتها على ضوء الحالة. فلا يخفى على أحد أنّ عدم معرفة مجموعات المهارات الأساسية التي يتمتع بها اللاجئون ومدى قدرتهم على سدّ احتياجات الدول قد يعرقل تنفيذ السياسات الموجهة نحو تطبيق مقاربة تراعي المحور الإنساني الإنمائي. في الوقت عينه، يمكن للمعلومات الإضافية المتوفرة عن ذوي الاحتياجات الخاصة أن تساعد الحكومات المضيفة، والمانحين، والوكالات الإنسانية، على الاستجابة بشكلٍ أكثر فعالية لذوي الحاجة (كالفئات المحددة التي تعاني من الضعف، مثل المسنّين وذوي الإعاقة والأطفال).^{٢٤}

يجب أن يغطي التسجيل كافة البيانات ذات الصلة من وجهة نظر إنمائية، كالمهارات (مثلاً، مستوى التعليم، الشهادات أو التدريب، اللغة/اللغات) وغيرها من المواصفات الأساسية منذ البداية (كالكلام، والنوع الاجتماعي، والسنّ، وبلد/منطقة المنشأ، والعنوان)، مع أنّ هذا الأمر قد لا يكون ممكناً في حالات عمليات الوصول الجماعية. في مثل هذه الحالات، يجب بذل الجهود لإعادة تسجيل البيانات أو تحديثها، من أجل أقلمة الخدمات والمقاربات الإنمائية الطويلة المدى بشكلٍ مناسب بناءً على التغييرات والاحتياجات المتعلقة بالسكان. جديرٌ بالذكر أنّ الوكالات الإنسانية ووكالات إدارة الهجرة (كمفوضية شؤون اللاجئين والإدارات الحكومية المعنية بالهجرة) تجمع معلومات عن اللاجئين خلال عملية التسجيل الاعتيادية، وبالتالي يمكن استخدامها بطريقة لجمع أو تحديث معلومات عن مجموعات المهارات والمواصفات المفيدة لسوق العمل. أما بالنسبة إلى البيانات التي تُجمع من وكالات حكومية متعدّدة، فلا ريب في أنّ تجميع البيانات على مستوى مركزي سيسهل عملية استخدامها.^{٢٥}

تحديث بيانات تركيا

نظراً إلى الأعداد الكبيرة من السوريين الوافدين إلى تركيا خلال السنوات الأخيرة، لم تتمكّن تركيا من جمع بيانات شاملة خلال عملية تسجيل الوافدين، بل جُلّ ما تمكّنت من تسجيله هو الأسماء والمعلومات الأساسية عن الأشخاص المعنيين. لذا، باشرت المديرية العامة لإدارة الهجرة في تركيا، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة غير حكومية تركية هي جمعية التضامن مع ملتسمي اللجوء والمهاجرين (ASAM)، بتمرين كبير يقوم على تحديث معلومات التسجيل، بهدف تحديث كافة البيانات (الشخصية والبيومترية) للسوريين المسجّلين وإدراجها ضمن قاعدة بيانات جديدة. وقد شارف هذا التمرين على الانتهاء مع تنفيذ العمل الميداني، حيث يُتوقّع استكمال العمل ونشر النتائج بحلول نهاية العام ٢٠١٨ أو بداية ٢٠١٩. في الوقت الحالي، تمّ تسجيل ٣,٥ مليون سوري وإدراج بيانات الشخصية والبيومترية (بصمات الأصابع) في النظام.

^{٢٣} اعتُبر تسجيل الولادات بين اللاجئين وسيلة أساسية للتخفيف من مدى تعرضهم للاستغلال والإتجار. راجع: هيلي ٢٠١٥.

^{٢٤} كما تبيّن مثلاً في الاستطلاعات الأخيرة التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مثل: هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٧.

^{٢٥} يفترض ذلك أنّ تبادل هذه البيانات وحقوق الوصول إليها سيتمّ وفقاً للمعايير الدولية لحماية البيانات، أكان تبادل البيانات أو تجميعها مركزياً يتمّ داخل المؤسسة نفسها أم بين المؤسسات.

في هذا الإطار، تمّ جمع حوالي ١٠٠ سطر من التفاصيل التي شملت السنّ، والنوع الاجتماعي، ومستوى التعليم، ومجموعة المهارات، والمهنة، والكفاءات، ومكان ومناطق المنشأ، والاحتياجات الخاصة. وقد انصبّ التركيز على جمع معلومات عن الفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخاصة (خاصة وأنّ لهذا الأمر انعكاسات على المساعدات الاجتماعية)، وكذلك من أجل فهم المهارات التي يتمتع بها السوريون في البلاد.

جديرٌ بالذكر أنّ قاعدة البيانات قابلة للتشغيل بين كافة الوزارات التركية ذات الصلة، بحيث: تتوفّر معلومات حول التربية لوزارة التربية، ومعلومات متعلقة بالمهنة والتوظيف لوزارة العمل، ومعلومات ذات صلة بالصحة لوزارة الصحة إلخ. فيمكن للوزارات عندئذ أن تعدّل استجاباتها على المستوى الوطني والإقليمي، بناءً على المعلومات المتوفّرة. فضلاً عن ذلك، يتمّ التدقيق في المعلومات ومقارنتها، وتبادلها بين الوزارات، مما يسهّل عملية التواصل وتبادل المعلومات وفق ما تقتضيه الاستجابة (مثلاً عدد السوريين المسجّلين الملتحقين بالمدارس، أو الذين دخلوا إلى مستشفى، أو الذين يقدّمون طلباً للحصول على وظيفة إلخ).

بناءً على ذلك، تسعى الحكومة التركية إلى تحسين طريقة استجابتها لأصحاب الاحتياجات الخاصة، وفهمها، في الوقت عينه، للمهارات والمواصفات التعليمية التي يمكن الاستفادة منها لمصلحة تركيا، وكيفية دعم عملية الدمج على أفضل نحو.

فضلاً عن ذلك، يمكن الاستفادة من عملية التسجيل هذه لتحقيق سبل تكميلية، رغم أنها لا تندرج ضمن هذه المقاربة، كالعودة وإعادة التوطين، من أجل دعم أصحاب الاحتياجات الخاصة وتحديد المجالات التي يمكن فيها الاستفادة من المهارات تحقيقاً لمنفعة بلد إعادة التوطين أو العودة.

التطبيق العملي

- تسجيل المعلومات ذات الصلة عن اللاجئين (إما لدى الوصول أو عند تحديث المعلومات لاحقاً) تحقيقاً لأهداف الحماية والدمج، أي تسجيل احتياجات اللاجئين ومهاراتهم أيضاً.
- جعل المعلومات الأساسية حول اللاجئين متاحة على مستوى مركزيّ، على أن تتمكّن السلطات وأصحاب المصلحة المعنيون من تشغيل قواعد البيانات ذات الصلة في ما بينهم، مع مراعاة مبادئ حماية البيانات.

ضمان مقاربة تشاركية

عند تطوير مقاربة قائمة على التنمية - النزوح وتطبيقها، من الضروري التحدّث مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين في البلاد وإشراكهم بشكلٍ هادف- أكانوا مانحين أو صنّاع سياسات أو وكالات إنسانية أو لاجئين أو رجال أعمال- من أجل صياغة مقاربة ناجحة ومفضّلة بحسب الاحتياجات والفرص المميّزة للبلد المذكور. ولا يجب القيام بذلك في مرحلة تطبيق المقاربة فحسب، بل أثناء تصميمها وتطويرها أيضاً- وهنا الأساس- لكي يتمكّن المستفيدون من تملك زمام المبادرة منذ البداية.

صحيحٌ أنّ المقاربات التشاركية لطالما لقيت تشجيعاً، خاصّةً عند تطبيق البرامج التنموية، إلا أنّ إشراك اللاجئين والقطاع الخاص في مرحلة التصميم ووضع البرامج لا يُعتبر أمراً شائعاً. فلا يخفى على أحد أنّ كل مجموعة من أصحاب المصلحة تتمتع بموقف مميّز، ومقاربة خاصة، وقيمة إضافية تضيفها على النقاش. وفيما تجري العادة أن يتمّ إشراك المانحين وصنّاع السياسات والجهات الإنسانية، لا ينطبق ذلك على المجتمع المدني وأصحاب المؤسسات ورواد الأعمال واللاجئين، حتى عندما يكون بمقدورهم تأمين الإسهامات اللازمة لضمان نجاح المقاربة. كيف لا

وأصحاب المؤسسات ورواد الأعمال والمجتمع المدني واللاجئون هم خير من يشرح الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والتجارية، فضلاً عن العراقيل والفرص المحتملة، من وجهة نظرهم وخبرتهم الخاصة. بالفعل، يمكن للاجئين أنفسهم أن يقدموا مساهمات كمستثمرين محتملين، وأصحاب عمل، وموظفين، ومستفيدين من الخدمات، وعملاء. كذلك، تُعتبر المنظمات غير الحكومية ذات الوجود والباع الطويل في هذا المجال في البلاد (لا سيما المنظمات غير الحكومية المحلية، لكن أيضاً الدولية منها كالصليب الأحمر أو الهلال الأحمر على سبيل المثال) مكوّلة تماماً لتسليط الضوء على احتياجات المجتمع المضيف، والطرق الناجحة للاستجابة للأنشطة (الممتدة).

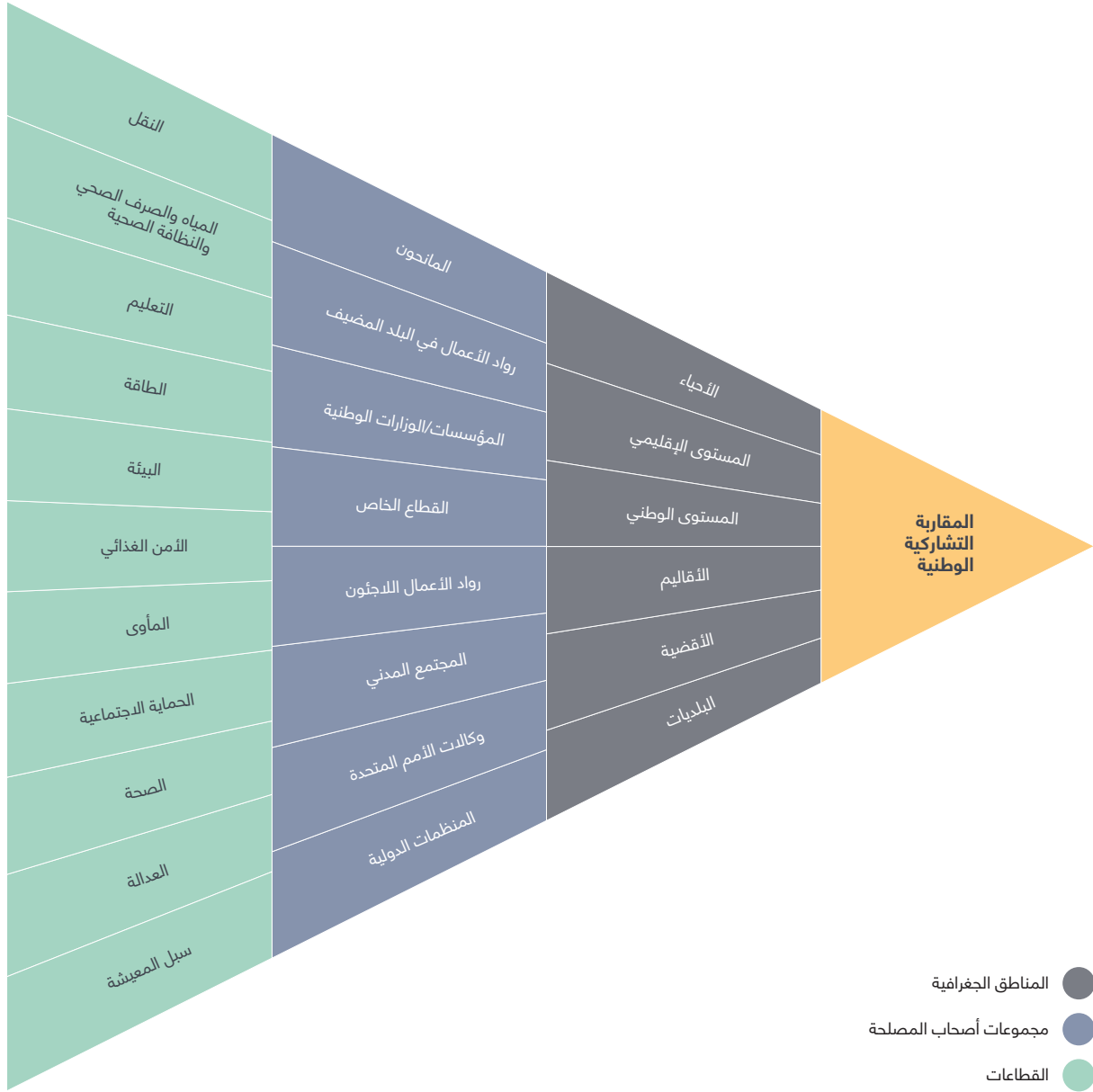
بالفعل، إنّ عدم مراعاة وجهة نظر اللاجئين وأصحاب المؤسسات قد يقوّض، إلى حدّ كبير، الرؤيا والمقاربة القائمتين على محور التنمية- النزوح. وعندما لا تؤخذ وجهات النظر هذه في الاعتبار، يواجه صنّاع السياسات صعوبات (يمكن تفاديها) على صعيد التطبيق، كعدم توظيف اللاجئين، وتراجع عدد اللاجئين الممكن توظيفهم، أو عدم رغبة اللاجئين في العمل في قطاع معيّن.

بالنسبة إلى بعض المجموعات، قد تكون الاستشارات مباشرة، فتحدّد هذه الفئات فوراً أدوارها ومساهماتها. أما بالنسبة إلى البعض الآخر، فقد يكون الوضع جديداً تماماً، وقد لا تتبيّن مباشرة أين يمكن أن تقدّم قيمة إضافية من خلال مشاركتها. من هنا، قد تدعو الحاجة إلى نشر التوعية بين هذه المجموعات، مثلاً حول الحماية واحتياجات اللاجئين، أو حول جوانب التنمية، وبناء القدرات، للتأكد من أنها ستشارك بشكل كامل في عملية التصميم والتطبيق. فضلاً عن ذلك، عندما لا يكون المجتمع المدني أو المنظمات الدولية شريكاً مباشراً مع صنّاع السياسات، أو عندما تكون العلاقات ما بينهم خلافية في الماضي، فلا بدّ حينذاك من بناء الثقة ما بين الطرفين لتعزيز درجة المشاركة والتعاون.

نسجاً على المنوال نفسه، شدّدت المنظمات الدولية وصنّاع السياسات على ضرورة إشراك البلديات، والسلطات الإقليمية، أو المجتمعات المحلية الحدودية، كونها أساسية في كلّ من عملية التطبيق وفهم وضع السوق على المستوى المحلي (راجع أيضاً «إنشاء وتمكين هياكل التنسيق»)^{٢٦} فهي في موقع يؤهلها جمع معلومات حول الظروف القائمة على المستوى المحلي، ثم تلقي هذه المعلومات على المستوى المركزي، وتلقيم السياسات الوطنية ضمن المستوى المحلي أو تعديلها بما يناسب ذلك. كما إنها أكثر قدرة على تحديد المجتمعات المضيفة الضعيفة والوصول إليها، لتزويدها بالدعم اللازم أو تفصيل مقارنة تناسب احتياجاتها (كالتدريب المهني أو إصدار الشهادات). وقد شدّدت المقابلات على أنه، في بعض الحالات، قد يكون تطبيق المشاريع صعباً جداً من دون دمج الحكومات أو الجهات الفاعلة المحلية. غير أنّ هذا الأمر يعتمد طبعاً على طريقة تنظيم الدولة سياسياً، وبالتالي ينبغي أن يكون مفضلاً على ضوء وضع كلّ دولة.

^{٢٦} أنشأ مركز التكامل المتوسطي شبكة تعليمية بين البلديات المضيفة في المنطقة المتوسطية من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلديات التي تستضيف لاجئين سوريين على وجه الخصوص. وقد تمّ تجميع هذه الخبرات ضمن خلاصة من الممارسات، راجع مركز التكامل المتوسطي ٢٠١٨.

الشكل ٢: مقارنة تشاركية: إشراك أصحاب المصلحة عبر مختلف المناطق الجغرافية والمجالات القطاعية



إشراك غرف التجارة في تركيا

أطلقت المنظمة الجامعة لكافة غرف التجارة في تركيا (TOBB) بالتعاون مع منظمة تركية تُعنى بصياغة السياسات (TEPAV)، مشروعاً جديداً بعنوان «العيش والعمل معاً: دمج السوريين بموجب نظام الحماية المؤقتة في الاقتصاد التركي». هدف المشروع، بشكلٍ أساسي، إلى تحسين إمكانية توظيف اللاجئين السوريين في تركيا، من خلال إصدار الشهادات التي تثبت مهاراتهم المهنية ومطابقتها مع أصحاب الأعمال الذين يبحثون عن عمال يتمتعون بمثل هذه المهارات. يهدف المشروع إلى تأمين وظائف لثلاثة آلاف شخص - 70% من السوريين و 30% من المجتمع المحلي - وهو يغطي الأقاليم الاثني عشر في تركيا التي يرتفع فيها عدد السكان السوريين.

يطبّق المشروع مقارنةً قائمةً على التقييم للتركيز على إيجاد طرق للاستفادة بشكلٍ أفضل من المهارات الحالية للسوريين (أي مقارنة قائمة على العرض). فيقوم المشروع أولاً بتقييم مهارات السوريين، ثم يدرس إذا كان أصحاب الأعمال الأتراك يبحثون عن أشخاص بهذه المهارات في الوقت الراهن، وما إذا يمكن توظيف هؤلاء السوريين في تلك القطاعات. كما يوجّه المشروع السوريين الذين يريدون الخضوع لاختبار للحصول على الشهادات المطلوبة، من خلال اتباع المراحل المناسبة للحصول على الشهادات، من دون أن ينسى السوريين غير المتمتعين بمهارات محدّدة والراغبين في الالتحاق بالبرامج للتدريب المهني، فيرشدهم إلى الخدمات الأخرى المتوفرة لهم. من هذا المنطلق، يمكن القول إنّ المشروع يربط المعنيين بمجموعة واسعة من برامج التدريب المهني (ومنها الكثير مما يمنح المنتسبين شهادات في نهاية الأمر) التي يتم تنفيذها في تركيا في الوقت الحالي على يد منظمات دولية (كمنظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي) ومنظمات غير حكومية ووكالات الحكومية (كوكالة التوظيف التركية) والجهات الفاعلة الخاصة (كغرف التجارة)، أو من خلال التعاون في ما بينها.

التطبيق العملي

- التأكّد من إشراك مجموعات أصحاب المصلحة التالية أو استشارتها قبل تطبيق أبرز السياسات/البرامج: اللاجئين، المؤسسات التجارية، المجتمع المدني، المنظمات الدولية، الحكومات المحلية والإقليمية، المؤسسات الوطنية.

إجراء تقييم لسوق العمل

يُعتبر تقييم سوق العمل في الدولة المضيفة - على المستوى الوطني والإقليمي أو ما دون الإقليمي (البلدي) - أداةً ضروريةً يمكن أن تستخدمها الدولة المضيفة، والمانحون، والجهات الفاعلة العاملة في القطاع الإنساني والإنمائي، لتوجيه جهودها المتعلقة بسوق العمل. من هنا، لا ريب في أنّ إجراء تقييم مشابه في بداية أزمة ما سيكون أكثر إفادةً، بهدف تحسين فرص العمل المنظمة المتوفرة للاجئين منذ البداية. مع ذلك، يبقى هذا التقييم أداةً مفيدةً حتى في خضمّ أزمة اللجوء الممتدّ.

قد ينطوي تقييم سوق العمل على عدة مستويات، كما يمكن أن يهدف إلى تقييم ما يلي:

- نوع المهارات أو المؤهلات المطلوبة في بلد اللجوء،
- المنطقة أو البلدية التي تحتاج إلى اليد العاملة،
- كيفية تأثير اللاجئين على السوق (من خلال أنماط الاستهلاك الجديدة، الاحتياجات)،
- أين يعمل اللاجئون والمدة التي يحتاجون إليها لإيجاد وظيفة،

- إمكانية إضفاء طابع قانوني على عملهم، وغير ذلك.

بعد ذلك، يمكن للتقييم أن يؤثر على برامج التدريب المهني (راجع «إصدار الشهادات والتدريب» أدناه) واستراتيجيات التوظيف (راجع «توظيف اللاجئين») بالنسبة إلى كل من مواطني البلد المضيف واللاجئين، كما يدعم، في الوقت عينه، رواد الأعمال المحليين في توسيع مؤسساتهم التجارية والوصول إلى العمال (المؤهلين أو الماهرين) و/أو أسواق جديدة على المدى الطويل، أي بعد انتهاء الأزمة وعودة اللاجئين. بالفعل، سلّطت المقابلات مع صانعي السياسات، في كل من تركيا ولبنان، الضوء على إمكانية (إعادة) فتح الطرق التجارية التي تصل ببقية دول الشرق الأوسط عبر سوريا وعبر السوريين العائدين من تركيا ولبنان. في الوقت نفسه، يمكن لتقييم سوق العمل أن يؤثر إيجاباً على السياسة الحكومية التي تُعنى بالفرص المتوفرة في سوق العمل. هذا ما لفت إليه الشركاء في السياسات في تركيا ولبنان.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل تقييم سوق العمل تقييماً للمؤسسات التجارية التي يملكها مهاجرون ولاجئون أو يدعمونها (كالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو الأوسع نطاقاً)، من أجل فهم عوامل نجاحهم بشكل أفضل، وتحسين طريقة تفصيل التدابير الداعمة أو إجراءات الاستثمار التي تناسبهم، تحقيقاً لمنفعة البلد المضيف (مثلاً عبر إيجاد فرص عمل)، ورواد الأعمال أنفسهم، وربما أيضاً لمصلحة البلد المنشأ الذي يفد منه اللاجئ (عندما يحين وقت إعادة الإعمار والتطوير ما بعد الأزمة) (مؤسسة بناء الأسواق ٢٠١٧). ومما لا يقل أهمية عن ذلك فهم العراقيل التي يصطدمون بها بشكل أفضل من أجل تعزيز نمو الأعمال، كالعراقيل المرتبطة بالأعباء التنظيمية الرقابية، وعوائق اللغة، والتدريب على تنظيم المشاريع، والوصول إلى رأس المال والاستثمار، إلخ. (بناء الأسواق ٢٠١٧).

من الضروري، في ظلّ تنامي السوق غير النظامية و/أو ارتفاع معدّلات البطالة، إنشاء نظام يطابق بين المهارات والوظائف، ويتفاعل مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين والمناسبين من مختلف الخلفيات. من هنا، يجب أن تكون هذه الجهود منسّقة مع جهود جمع البيانات حول مهارات اللاجئين ومواصفاتهم الأساسية، بالإضافة إلى جهود إصدار شهادات المهارات (راجع «تسجيل كافة عمليات الوصول وجمع معلومات حول المهارات والاحتياجات»).

برامج تدريب على مستوى الأقاليم في تركيا

في كلّ إقليم من أقاليم تركيا مجالس تعليم وتوظيف إقليمية، تجتمع معاً تحت رئاسة الحاكم. تتضمن هذه المجالس كافة أصحاب المصلحة المعنيين في الإقليم، مثل الحاكم، وغرفة التجارة، ووزارة التربية، ووزارة الصحة، والجهات الأكاديمية إلخ. بإدارة المكتب الإقليمي التمثيلي لوكالة التوظيف التركية. تناقش هذه المجالس السياسات وتصوغها لتحديد كيفية الاستجابة لقضايا العمالة في المنطقة.

من خلال هذه المجالس الإقليمية، تعدّ السلطات قائمةً ببرامج التدريب المتوقّرة، بناءً على الاحتياجات والمدربين المتوقّرين حول الموضوع. فيشرف المجلس الإقليمي على تطوير البرامج بالتعاون مع وكالة التوظيف التركية. كما يتم إشراك أعضاء غرف الصناعة والتجارة المحلية والأكاديميين، فضلاً عن وزارة التعليم العالي (المديرية العامة للتعليم مدى الحياة). وقد اعتُبرت هذه البرامج مؤشراً مفيداً للاحتياجات في المنطقة، كما إنها تشكّل مورداً أساسياً للسوريين الباحثين عن برامج التدريب المهني.

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا، صحيح أنه يجب التركيز على التدريب المهني والتدريب على المهارات، وهو محور التركيز الحالي لأصحاب المصلحة الدوليين في البلاد، لكن تدعو الحاجة أيضاً إلى التفكير مسبقاً في متطلبات سوق العمل وقدرتها الاستيعابية، وتحديد القطاعات والصناعات والمناطق المعنية. بعد ذلك، يمكن لهذا التحليل أن يحقّز على تنظيم تدخلات أخرى. لكنّ هذا الأمر يتطلب تعاوناً مع القطاع الخاص من أجل مطابقة المهارات المناسبة مع الوظائف المتوقّرة. في هذا الإطار، وفقاً للمقابلات مع أصحاب المصلحة، يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلاً مماثلاً، مخططاً لتحسين أنشطته في هذا المجال.

التطبيق العملي

- تقييم سوق العمل في مرحلة مبكرة من الأزمة استعداداً لدمج اللاجئين في سوق العمل بأسرع وقت ممكن.
- تقييم المهارات والمؤهلات المطلوبة بشكل عام، والاحتياجات المحددة على الصعيد الإقليمي، والمسارات القائمة لتوظيف اللاجئين، وإمكانيات اللاجئين في قطاعات اقتصادية محددة، فضلاً عن مدى دمجهم رسمياً في سوق العمل.

تقييم الخدمات المقدّمة للاجئين والمجتمعات المضيفة وتكييفها مع احتياجاتهم

من الضروري تقييم احتياجات مؤسسات البلد المضيف وسبل تواصلها مع اللاجئين والمجتمعات أو الجماعات المضيفة في كلّ الأوقات، لا سيّما في أزمات النزوح الجماعي والممتدّ. من هنا، رأى أصحاب المصلحة ضرورةً في أن تخضع تلك المؤسسات لتقييم ذاتي داخلي حول آليات تواصلها مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة تحقيقاً لهدفين، هما تحسين الخدمات التي تقدّمها للفئات المستهدفة (أكانت خدمات صحية أو تعليمية أو اجتماعية) فضلاً عن إطلاع الجهات المانحة الدولية على احتياجاتها الخاصة وتحديد سبل استجابتها للأزمة. فبمجرد التنبّه إلى مواطن النقص لديها، تتمكّن المؤسسات من تفعيل استراتيجيتها للاستجابة والتكيّف، في ما يتعلّق مثلًا بمعوقات التواصل مع الفئات المستهدفة (اللغة، البنيوية)، وقدرة الموارد البشرية لدى الدوائر المعنية، والمشاكل الناشئة عن الوصول إلى اللاجئين أو الاطلاع على أوضاعهم. لا تجري هذه الجهود على مستوى السياسات الوطنية وحسب، بل تذهب إلى أبعد من ذلك لتشمل المستويين الإقليمي وما دون الإقليمي. وبفضل إجراء هذا التقييم الداخلي، تصبح تلك المؤسسات مؤهلة بشكل أفضل لتكييف استجابتها مع متطلبات الدمج والحماية محلياً وإقليمياً.

تثبت الفرق المتعدّدة الاختصاصات فعاليتها بوجهٍ خاص في استهداف الفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتحديدّها، و/أو التصديّ لتحديات معيّنة (كتسوّّل الأطفال والتحاق الأطفال بالمدارس ونشر التوعية، إلخ). لذا، تتشكّل فرق متنوّعة لاستهداف فئات معيّنة (أو يهتمّ أعضاء مختلفون ضمن فرق التوعية بقضايا متباينة)، كالفئات المعرّضة للخطر بسبب الاتجار بالبشر أو الاستغلال على اختلاف أشكالهما (كالاستغلال الجنسي أو في العمل، تسوّّل الأطفال، عمالة الأطفال وما إليها). لا يجدر بتلك الفرق أن تستهدف اللاجئين وحدهم بل عليها أن تطلّ أيضاً أبناء المجتمعات المضيفة الضعيفة (راجع «دمج سكّان البلد المضيف في البرامج والمشاريع»).

لا شكّ أنّ الاطلاع على احتياجات النازحين الضعفاء يشغل حيزاً هاماً في أيّ مقارنة موجهة نحو تعزيز الحماية وحقوق الإنسان. لكنّ الجانب الإنمائي من تلك المقارنة المتعلّق بتهيئة الخدمات المؤاتية للفئات المستهدفة يحتم أيضاً عدم استتزاز البنية التحتية في البلدان المضيفة، والحفاظ على مستوى معيّن من الجودة عند تقديم الخدمات للجميع، فضلاً عن الحدّ من العوامل التي تعيق عملية الإدماج في ما يتعلّق مثلًا بتعليم الأطفال وإدخال المرأة إلى سوق العمل، إلى جانب تبيد المعوقات اللغوية والثقافية.

صحيح أنّ الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة هي المؤهّلة بشكل أفضل للاستجابة لمتطلبات الأشخاص غير النظاميين، نظراً إلى حساسية هذا الموضوع^{٢٧}، لكنّ الحاجة تدعو إلى تنسيق جهود التوعية وجمع المعلومات و/أو تبادلها، من أجل تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية (كالوزارات المكلفة بتقديم الخدمات الاجتماعية) كي تُعدّل خططها وفق ما تقتضيه الظروف.

^{٢٧} أضاءت عدة دراسات، بما فيها وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ٢٠١١، على الدور الهام الذي اضطلعت به منظمات غير حكومية وسواها من الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في توعية المهاجرين غير النظاميين، فضلاً عن تمكينهم من الحصول على الخدمات والمعلومات واللجوء إلى القضاء.

فرق التوعية المعنوية بحماية الأطفال في تركيا

إلى جانب التدبير الذي اتخذته تركيا بشأن تقديم تحويلات نقدية إلى اللاجئين السوريين لتشجيعهم على تسجيل أولادهم في المدارس (التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم)، عمدت أيضاً إلى تطبيق برنامج آخر بهدف التوعية. وكان هذا البرنامج يهدف أساساً إلى التواصل مع المواطنين الأتراك لتزويد الأسر التي ترسل أولادها إلى المدرسة بحوافز نقدية، قبل أن يتسع نطاق العمل فيه ليشمل اللاجئين السوريين وما عداهم من لاجئين مقيمين في البلد^{٢٨}. وقد اتخذت خطوة توسيع البرنامج بالتعاون مع وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية ووزارة التعليم الوطني وجمعية الهلال الأحمر التركي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

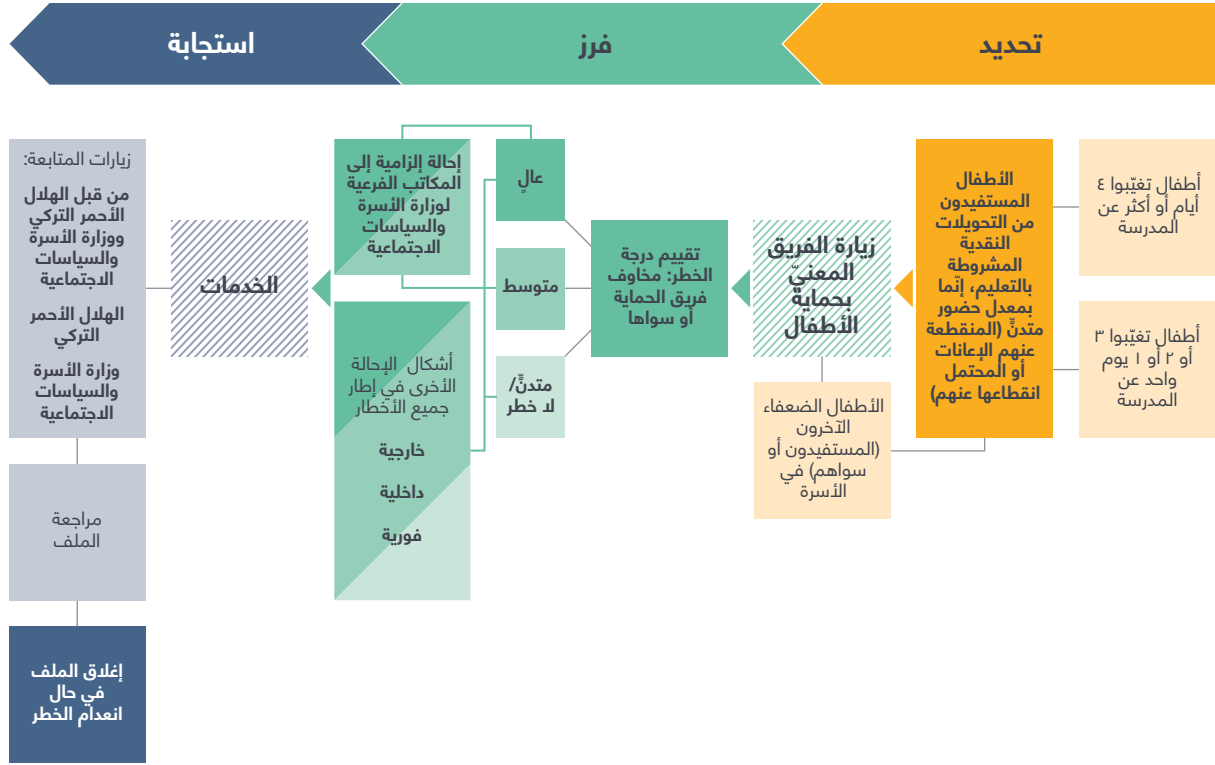
على المستويين المحلي والإقليمي، تقوم فرق التوعية المتعددة الاختصاصات بزيارات منزلية، إلى جانب الخدمات التي تقدّمها لإدارة الحالات، دعماً لالتحاق (إعادة تسجيل) الأطفال السوريين في النظام التعليمي (بما فيه برامج التعليم المهني). و يُلخّص الشكل ٤ الآلية التي تتبناها تلك الفرق للتوعية وفرز الحالات. فبحلول ٢١ حزيران/يونيو، كانت قد سُجّلت ٣٦٣٤١ زيارة قامت بها فرق الحماية إلى الأسر (الهلال الأحمر التركي ٢٠١٨)، علماً أنّ تحديد هوية الأطفال المحتمل أن يكونوا في حالة عوز (الذين انقطعوا عن المدرسة لبضعة أيام أو توقفت عنهم الإعانات النقدية للتعليم أو يُحتمل أن تتوقف عنهم) يتمّ من خلال قائمة المستفيدين الموجودة في عهدة وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في تركيا.

تعمل الفرق أيضاً على تقييم المسائل المعنوية بحماية الأطفال وتحديدها (كتلك المتعلقة بالعنف المنزلي وزواج القاصر وعمل الأطفال)، لإحالة الحالات المرصودة إلى الخدمات المختصة. وبالتالي، يُتاح لفرق التوعية، بفضل إلمامها بمجموعة واسعة من الخدمات المتوافرة والحقوق المرعية في البلد، تقديم المعلومات على الفور وكذلك الإحالة إلى الخدمات المختصة التي تقدّمها وزارة التعليم أو وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية أو إلى سواها من الخدمات التي تقدّمها جهات فاعلة أخرى (كالمنظمات غير الحكومية، دائرة الأحوال المدنية، مراكز الخدمات الصحية وما إليها).

بالتوازي مع ذلك، تقوم وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية بزيارات منزلية إلى مراكز الإقامة المؤقتة، للتعرف على الفئات الضعيفة وتزويدها بالإرشادات اللازمة للاستفادة من الخدمات. وكانت الوزارات التركية قد حدّدت آليات التنسيق في ما بينها من أجل تبادل الحالات ذات الصلة وتحديد الأولويات. فعندما ترصد وزارة الأسرة في تركيا وجود سوري ضعيف غير مسجّل على سبيل المثال، يحق لها بموجب اتفاق معقود مع المديرية العامة لإدارة الهجرة أن تطلب من هذه الأخيرة إعطاء الأولوية لتسجيله. فضلاً عن ذلك، حصلت وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية من وزارة العمل على إعفاء من المسؤولية يخولها الاستعانة بسوريين في أنشطة التوعية وتقديم الخدمات التي تقوم بها، بعدما تبين لها أنّ إشراكهم يسهم في تفعيل جهود التواصل مع الأهالي السوريين.

^{٢٨} توفّر التمويل اللازم لتوسيع برنامج التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم بفضل المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي، ومكتب شؤون السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأميركية والحكومة النرويجية.

الشكل ٣: فريق التوعية وفرز الحالات المتعدّد الاختصاصات المعنيّ بالتحويلات النقدية المشروطة بالتعليم



المصدر: الهلال الأحمر التركي. ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٨. عرض بعنوان «تحديث حول التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم للاجئين»، قُدّم في إطار اجتماع فرقة العمل المعنيّة ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، أنقرة، تركيا.

التطبيق العملي

- إجراء «استطلاع عن مستوى الرضا» لدى المستفيدين من الخدمات لتحديد المجالات الممكن تحسينها.
- اختيار عدد محدود من الأقاليم أو البلديات ذات الصلة وإجراء تقييم تطيلي لاحتياجاتها.
- وضع برامج توعية وآليات إحالة خاصة لتعزيز فرص أفراد الفئة المستهدفة في الحصول على الخدمات.

البحث في إمكانية التمويل الواسع النطاق والمتعدّد السنوات منذ البدء

تبيّن أنّ المقاربات التقليدية القصيرة المدى المعتمدة في إطار الاستجابة للآزمات الإنسانية وتقديم المعونة تتمحور حول «استثمار» مبالغ نقدية ضخمة دون أيّ «مردود» يُذكر، في حين أنّ المقاربات الطويلة المدى تمكّن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني منذ البداية من اعتماد مقاربة إنمائية متكاملة في البلد. فالانتظار حتى يطول أمد الأزيمة يعني إنفاق سنوات وجزء كبير من الإعانات على مقاربات قصيرة المدى، فيما كان البلد ليحصد نتائج فعلية لو انتهج مقاربة إنمائية منذ البداية. لهذا السبب، ينبغي التحقق من مدى الجدوى والاستمرارية المالية للتمويل القصير الأمد (ذي الطابع الإنساني على الأرجح) المرصود حالياً لبرامج اللاجئين، وإعادة النظر فيهما على ضوء الاحتياجات الطويلة المدى. هذا لا يعني بالطبع صرف التمويل الموجه للتنمية في غضون الأسابيع أو الأشهر الأولى للنزوح، بل يستدعي من البلدان المضيئة والجهات المانحة ربما أن تعيد النظر في السقوف المحددة للتمويل الإنمائي، وتبادر إلى إدراج مقاربات إنمائية في خططها بقدر ما تسمح به الظروف المحلية.

في هذا السياق، دعت هيئات دولية ومنظمات غير حكومية مشمولة في المقابلات والاستشارات التي جرت ضمن هذه الدراسة بشدة إلى اعتماد مقارنة التمويل المتعددة السنوات مع ما يتصل بها من تقارير،^{٢٩} والالتكال بدرجة أقل على مساهمات المانحين المخصصة لأغراض معيّنة، مما يسمح بإدراج مقارنة إنمائية ضمن جهود الاستجابة الإنسانية. ويتعيّن على الجهات المانحة الإقرار بالصعوبات الكامنة في وضع وتنفيذ مشروع يتمحور حول تعزيز التنمية والقدرة على الصمود، بموجب المبادئ التوجيهية الإنسانية الطابع لإعداد الميزانية والتقارير (أي مشاريع تمتدّ على سنة أو سنتين مقابل نتائج لفترة ٣ و٤ سنوات). في النهاية، حتى في ظلّ آليات التمويل والبرمجة هذه، يشدّد أصحاب المصلحة في البلدان المضيفة على ضرورة مواصلة الجهود أيضاً، خاصةً مع احتمال «فتور همّة المانحين».

بموازاة ذلك، لا بدّ أيضاً في مرحلة إعداد المشاريع من مراعاة أوجه الاختلاف الملحوظة على صعيد دورات الميزانية ومنهجيات التخطيط وسرعة التخطيط بين الجهات الفاعلة المستجيبة لئزمة اللاجئين إنسانياً وإنمائياً. فهذه النقطة بالذات تطرح إشكالية نظراً إلى اختلاف الاتفاق والمنهجيات المتبعة لدى مختلف الجهات الفاعلة. لذلك، وفي سياق منهجيات التمويل على المدى البعيد، من الأوفق التوصل مسبقاً إلى تفاهم متبادل لا لبس فيه بشأن الصلاحيات ودورات التخطيط والمنهجيات في مرحلة تصميم البرنامج. والأمر سيّان بالنسبة إلى آليات تقديم التقارير (راجع فقرة «تحقيق التوازن بين السرعة والمساءلة»).

الصندوق الاستثماري الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابةً للزمة السورية

بُذلت بالفعل بعض الجهود لتيسير التمويل القائم على مقارنة التنمية-النزوح، على غرار الصناديق الائتمانية الإقليمية للاتحاد الأوروبي. فكانت ثمرتها هذا الصندوق الائتماني الذي أنشئ في العام ٢٠١٤ بهدف مساندة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في مصر والعراق والأردن وتركيا ومنطقة غرب البلقان. المراد من هذا الصندوق هو أن يربط بين الإعانات الإنسانية والإنمائية البعيدة المدى، من خلال دعم البرامج والمشاريع التي تراعي الأولويتين الرئيسيتين التاليتين:

١. «تعزيز فرص التعليم والحماية والمشاركة لدى الأطفال والشباب، بما يتماشى مع مبادرة «لا لضياح جيل».
٢. «تخفيف الضغط عن كاهل البلدان التي تستضيف اللاجئين عن طريق الاستثمار في تعزيز سبل العيش والتماسك الاجتماعي، ودعم اللاجئين من خلال تيسير حصولهم على فرص العمل والتعليم التي تعود بالخير على اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء.» (المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسّع لدى المفوضية الأوروبية ٢٠١٨).

بفضل المساهمات المقدّمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا، بلغ حجم الأموال المودعة في الصندوق الائتماني ١,٥ مليار يورو لغاية تاريخه (المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسّع لدى المفوضية الأوروبية ٢٠١٨)، سبق أن حُصص منها مبلغ ١,٤ مليون يورو لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في بلدان المنطقة، في مجالات التعليم وحماية الأطفال والتدريب والتعليم العالي، إلى جانب توفير الرعاية الصحية، والبنية التحتية لشبكات المياه والنفايات، وتدعيم القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي (المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسّع لدى المفوضية الأوروبية ٢٠١٨). يبدأ العمل بموجب هذا التمويل ضمن أطر التنمية الإنسانية المشتركة الموضوعة لبلدان معيّنة (الموضوعة قيد البحث في فقرة «معلومات أساسية»)، والتي سبق أن وُضعت أصلاً للأردن ولبنان (٢٠١٥)، مع التحديث عام ٢٠١٨) والعراق (٢٠١٨).

^{٢٩} تأتي هذه الدعوة متماشية مع جوهر مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بعنوان «أهداف الصفقة الكبرى»، الذي ينصّ على «زيادة التخطيط والتمويل المتعدّد السنوات ضمن نطاق العمل الإنساني التعاوني».

في لبنان، مؤل الصندوق الائتماني برامج بقيمة 5٢ مليون يورو تهدف إلى تقديم المعونة الاجتماعية للسوريين واللبنانيين الضعفاء في البلد، من خلال برنامج توفير المساعدات النقدية المتعددة الأغراض للسوريين والبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأشد فقراً في لبنان، الموضوعين كلاهما قيد التنفيذ في الوقت الحاضر. ويطل هذا البرنامج المنقذ بإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان الأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الإنجاب وكبار السن وذوي الإعاقات الجسدية والاضطرابات العقلية (الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة ٢٠١٤؛ المفوضية الأوروبية ٢٠١٨).

التمويل المقدم من البنك الدولي للبلدان المضيفة للاجئين

وصفت مقارنة البنك الدولي على أنها «تغيير في قواعد اللعبة» من حيث حجم الدعم المقدم للبلدان المضيفة ونطاقه، والدور الذي قامت به تلك البلدان لتوفير التمويل المتعدد السنوات ضمن سياق أزمة اللاجئين الإنسانية والحوار الدائر بشأن السياسات المتعلقة بهم (تشارلز وآخرون ٢٠١٨). في العام ٢٠١٦، أطلق البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية المبادرة العالمية للتمويل الميسر (المبادرة العالمية للتمويل الميسر ٢٠١٨)، دعماً لجهود التنمية (قروض بشروط ميسرة) التي تقوم بها البلدان المضيفة ذات الدخل المتوسط. وتركز التسهيلات على المشاريع الإنمائية الداعمة للاجئين السوريين في الأردن ولبنان فضلاً عن المجتمعات المضيفة، لا سيما في مجالات تحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل إلى جانب الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. فبحلول ٢٠١٨، تكون المبادرة قد قدمت الدعم لمشاريع بلغت قيمتها مليار دولار أميركي، ووافقت على تمويل بقيمة ٢٠٠ مليون دولار (المبادرة العالمية للتمويل الميسر ٢٠١٨). إلى ذلك، تعهد البنك الدولي في إطار «العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية» بتخصيص مبلغ ملياري دولار، وهو الأضخم على الإطلاق، لتمويل مشاريع إنمائية في البلدان المضيفة ذات الدخل المتدني (البنك الدولي ٢٠١٨ ب).

التطبيق العملي

- المانحون: تسهيل إطالة أمد المشاريع أو المراحل اللاحقة للبرامج (المرتبطة بشرائح التمويل)، للاستفادة من النجاحات التي حققتها أولى الإجراءات والبناء عليها.
- المانحون: إعداد برامج طويلة المدى، تتوزع شرائح تمويلها على سنوات أو تبعاً للمراحل.

البحث في مقاربات متعددة البلدان

صحيح أنّ سياسات الهجرة واللاجئين هي سياسات وطنية بامتياز، لكنّ كلّ مقارنة إنمائية متعددة الأقطار تعزّز تأثير المقاربات وآليات التمويل المشتركة في العمل الإنساني والإنمائي، فتستفيد من القيمة المضافة لمختلف البلدان خاصة تلك المتواجدة ضمن منطقة واحدة. بالفعل من شأن إشراك مجموعة بلدان ذات قدرات وموارد متنوّعة في منطقة معيّنة ضمن سلسلة توريد واحدة أن يسمح بتطبيق مقارنة لزيادة قدرة اللاجئين على مواجهة الأزمات في مختلف أنحاء المنطقة وباستثمار مختلف المهارات. ومن المفيد للبلدان القليلة الدخل، أي المنخفضة إلى المتوسطة الدخل، أن تعمل على تشجيع المقاربات الإقليمية للإنتاج أو التجارة. لهذا السبب، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الراهن إلى اعتماد تلك المقاربات في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وغرب البلقان، بهدف الاستفادة إلى أقصى حدّ من الطاقات الإنمائية الكامنة في شتى البلدان. ومن جهته أيضاً، يتطلّع الإطار الشامل

للاستجابة لللاجئين المنبثق عن مفوضية شؤون اللاجئين إلى تطبيق مقارنة إقليمية قريباً، واضعاً إياها قيد الاختبار حالياً في منطقة القرن الأفريقي (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ب)، أسوةً بالصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي الذي يسلك هذا الاتجاه أيضاً، راجع الفقرة السابقة.

التطبيق العملي

- المانحون والشركاء القائمون بالتنفيذ: إعداد برامج تشمل عدّة بلدان، لا بداعي تلبية احتياجاتها فحسب بل لما لها من قيمة مضافة وأثر عميق.
- تنظيم منتديات إقليمية لمناقشة سبل التعاون بين البلدان بموجب مقاربات التنمية-النزوح، بناءً على الدروس المستخلصة من الاتفاقات التجارية الثنائية أو المتعددة الأطراف أو الموائيق أو سواها.
- إنشاء أطر عمل ثنائية أو متعددة الأطراف لتنسيق البرامج أو تطبيق الأطر القائمة، بما يعزّز التضامن والتعلّم المتبادل من خلال تشارك الممارسات السليمة والدروس المستخلصة.

تحقيق التوازن بين السرعة والمساءلة

تحدّث الشركاء القائمون بالتنفيذ بوضوح عن إشكالية العمل في بيئة معقّدة تتطلب سرعة التحرك في ظلّ تعدّد مصادر التمويل وتنوّع مقتضياتها، وحيث يعكس التنسيق والإجراءات المبسّطة لتقديم التقارير إيجاباً على الموارد المتوافرة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. فنظراً إلى آليات التمويل المتعددة، لا سيما في أزمات اللاجئين الممتدّة، يتعيّن على الشركاء المنقّذين الإيفاء بالمتطلبات الفردية غير القابلة تماماً للمقارنة، تبعاً للجهات المانحة المعنيّة، ما يحملهم أعباءً إضافية في مضمار عملهم (التنسيق بين الوكالات العاملة مع مفوضية شؤون اللاجئين، لبنان ٢٠١٧). فضلاً عن ذلك، وكما ألمحت إليه فقرة «البحث في إمكانية التمويل الواسع النطاق والمتعدد السنوات منذ البدء»، تتبّع الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والإنمائي آليات تخطيط ومنهجيات عمل متباينة للغاية، مما يحتمّ على مقاربات التنمية-النزوح أن تسهّل الوصول إلى تفاهم متبادل حول مقاييس النجاح والتقدّم. لكنّ تقبّل فكرة حصول بعض «التسرّب» في التمويل، وتفهمّ أنه يتيح أحياناً للشركاء المنقّذين العمل بفعالية أكبر، يسهّل تنفيذ برامج التنمية ذات الطابع الإنساني.

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني يدعو إلى تيسير العمل الإنساني

يشير التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ بشأن خطة لبنان للاستجابة للضرورة بوضوح إلى الالتزامات الرئيسية التي أخذها المؤتمر على عاتقه، تحت عنوان أهداف «الصفقة الكبرى»، والتي وقّعت عليها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، بما فيها أستراليا وكندا والمفوضية الأوروبية وعدّة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأميركية. وقد تلخّص الالتزام التاسع للجهات الموقّعة بالتالي: «تنسيق الجهود وتبسيط متطلبات تقديم التقارير» (خطة العمل من أجل الإنسانية ٢٠١٨ ب).

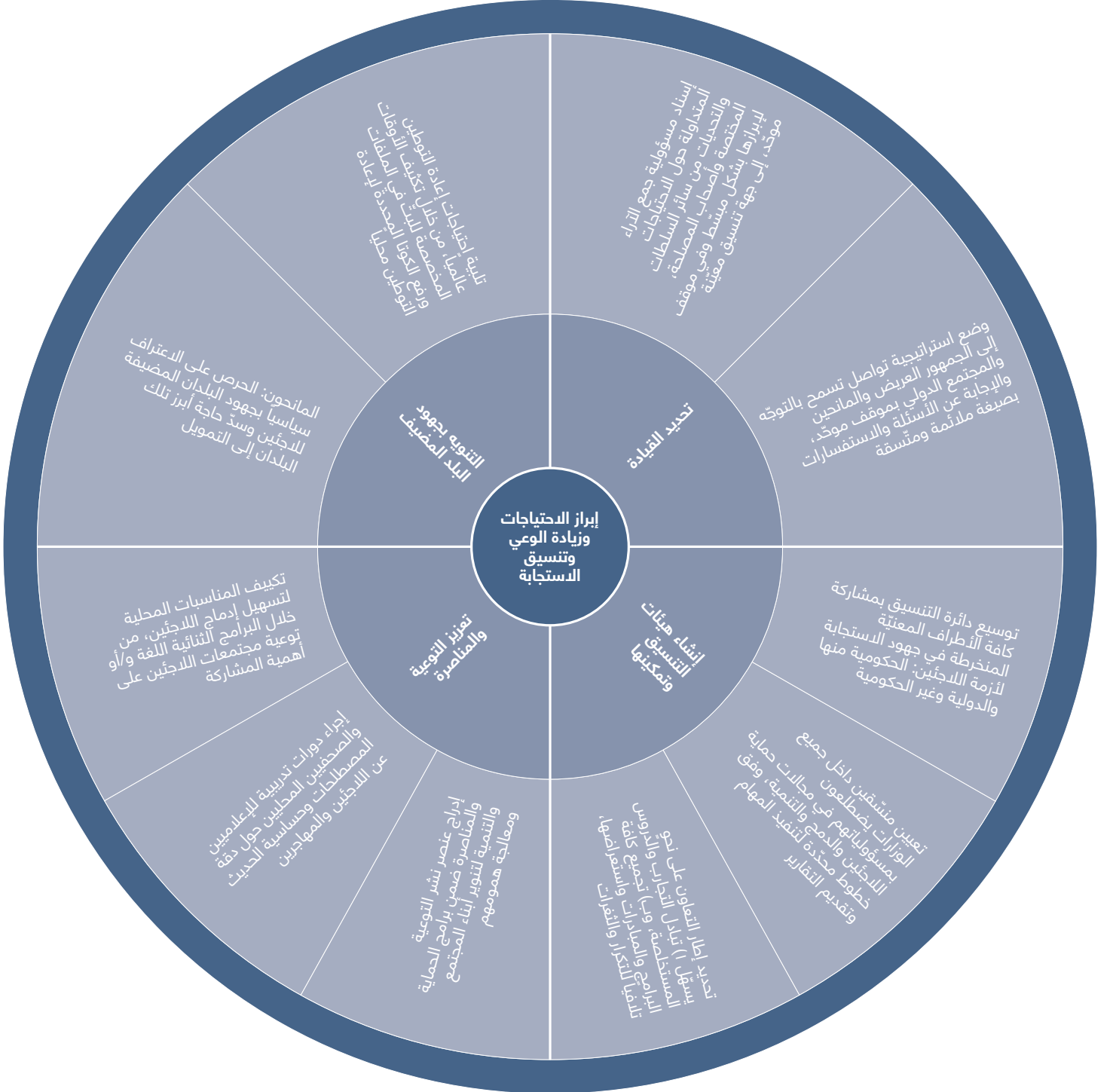
لكنّ هذا الهدف لم يتحقق بعد، بحسب ما ورد في التقرير المذكور: «مع تحديد إطار الرصد والتقييم الخاص بخطة لبنان للاستجابة للضرورة والجدول الزمني لتقديم التقارير، سعت الجهود الهائلة المبذولة إلى أن يكون الإطار المنطقي لكلّ قطاع مكتملاً للأطر الأخرى وتكون جميع المؤشّرات مرتبطة بسلسلة النتائج، بدءاً بالأهداف الاستراتيجية الأربعة الشاملة وصولاً إلى بيانات الأثر فضلاً عن المحصّلات والمخرجات المسجّلة على مستوى القطاع. رغم ذلك، يبقى على الشركاء الالتزام بتقديم التقارير الفردية إلى الجهات المانحة، وإلى الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة، مستخدمين في أغلب الأحيان مؤشّرات متشابهة إنّما غير قابلة تماماً للمقارنة، مما يثقل كاهلهم بأعباء إضافية هائلة» (التنسيق بين الوكالات العاملة مع مفوضية شؤون اللاجئين، لبنان ٢٠١٧).

في العام ٢٠١٨، صدر تقرير مستقل متحدثاً عن التقدّم المحرز على صعيد «الصفقة الكبرى» (ميتكالف-هوف وآخرون ٢٠١٨). فسُلِّط الضوء بوجه خاص على بعض التقدّم الملحوظ باتجاه وضع «إطار مشترك لتقديم التقارير يلبي احتياجات المانحين ويخفّف الأعباء عن كاهل منظمات المعونة في ميدان العمل» (ميتكالف-هوف وآخرون ٢٠١٨). وهذا النموذج موضوعٌ حالياً قيد التجربة في العراق وميانمار والصومال لغاية منتصف العام ٢٠١٩ لدى سبع جهات مانحة وسبع وكالات تابعة للأمم المتحدة و١٧ منظمة غير حكومية دولية، على أن يخضع للمراجعة بعد ذلك ويُنسَع نطاق استعماله على الأرجح (ميتكالف-هوف وآخرون ٢٠١٨).

التطبيق العملي

- اتّباع مقارنة موجهة نحو تحقيق النتائج والسماح بأكبر قدر ممكن من المرونة عند تنفيذ البرامج.
- تبسيط آلية تقديم التقارير المالية من خلال استحداث نموذج مشترك ووضعه بمتناول سائر المانحين والشركاء القائمين بالتنفيذ، ما يلبي احتياجات جميع الأطراف ويخفّف الأعباء الناشئة عن هذا الجانب.
- البحث في إمكانية اعتماد النموذج المستحدث وفق أهداف الصفقة الكبرى، فور الانتهاء من مراجعته وتنقيحه بعد الاختبارات التجريبية التي خضع لها.

إبراز الاحتياجات وزيادة الوعي وتنسيق الاستجابة



إبراز الاحتياجات وزيادة الوعي وتنسيق الاستجابة

تحديد القيادة

في ظلّ تعدّد أصحاب المصلحة، حيث يبدي عدد كبير من اللاعبين الدوليين اهتمامهم بإشراك المجتمعات المضيفة ودعم اللاجئين المتواجدين في تلك البلدان، من الأوفق لتلك المجتمعات أن تنتهج مقاربة موحّدة للتواصل مع المجتمع الدولي والتعاطي معه. خلافاً لذلك، سيجد كلّ من المانحين والمنظمات الدولية صعوبة في تحديد أفضل السبل والأطراف المؤهلين للمشاركة في تنفيذ مقاربة التنمية-النزوح، تبعاً لاحتياجات البلدان المضيفة. وقد أضاعت المقابلات على القيمة المضافة لتوجيه السياسات من المستويين المركزي والوزاري، فضلاً عن جهود التواصل على المستوى الدولي. على المستوى المركزي، وفي سياق أزمة اللاجئين الممتدّة بالنسبة إلى البلدان المضيفة، لا بدّ من أن تتولّى مؤسسة واحدة زمام الأمور إن لجهة التنسيق (الموضوع قيد البحث في خيارات السياسات التالية) أو التواصل أيضاً: أي التواصل مع الجهات المانحة والوكالات المعنيّة بالتنفيذ، كي تتمكّن تلك المؤسسة من تنفيذ أنشطتها وفق ما تقتضيه الأولويات الوطنية، وكذلك الاتفاقيات والمفاوضات السياسية، تعزيزاً لموقع البلد تجاه القوى الخارجية. فالتوجيه على هذا المستوى يتطلب تحديد المواقف (بناءً على الملاحظات الواردة من مختلف المؤسسات والمستويات الحكومية وتبعاً للخطة الوطنية بشأن التنمية ومواجهة الطوارئ) - إزاء احتياجات التمويل وسبل الاستجابة الإنسانية والمقاربات الموجهة نحو تحقيق التنمية - والعمل على إيصال تلك المواقف بصوت موحد أياً كانت المؤسسة المعنية بإيصالها. أمّا على المستويين الإقليمي والدولي، فقد شملت جهود التباحث في أولويات البلد والمجالات التي يُتاح فيها للبلد أن يقوم بدور محوري يخوّله التحفيز أو التأثير على المقاربات والأطر الأوسع نطاقاً، شملت مثلاً: التباحث في أهداف التنمية المستدامة، والمشاركة في مؤتمر القمة من أجل العمل الإنساني والميثاق العالمي بشأن المشاورات حول اللاجئين، ومن خلال المشاورات الإقليمية^{٣٠} بالنتيجة، يتيح هذا المسار التوجيهي للمنظمات والجهات المانحة الدولية أن تراعي بشكل أفضل الأطر والمقاربات الوطنية.

التطبيق العملي

- إسناد مسؤولية جمع الآراء المتداولة حول الاحتياجات والتحديات من سائر السلطات المختصة وأصحاب المصلحة، لإبرازها بشكل مبسّط وفي موقف موحد، إلى جهة تنسيق معيّنة.
- وضع استراتيجية تواصل تسمح بالتوجّه إلى الجمهور العريض والمانحين والمجتمع الدولي بموقف موحد، والإجابة عن الأسئلة والاستفسارات بصيغة ملائمة ومتّسقة.

إنشاء هيئات التنسيق وتمكينها

شدّدت دوائر صنع السياسات والمنظمات الدولية (الوكالات المعنيّة بالتنفيذ والمانحين على السواء) على أهمية اعتماد آلية تنسيق لمناقشة الاحتياجات وتحديد المسؤوليات من جهة، وتفادي التكرار والثغرات من جهة أخرى. في إطار عملية الدمج الطويلة المدى، تقتضي جميع الإجراءات إشراك عدّة أطراف ذات مسؤوليات متقاطعة، أي الوزارات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والهيئات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومجتمعات اللاجئين والقطاع الخاص، فضلاً عن السلطات الإقليمية والبلدية. لذا، من الأوفق إيضاح المسؤوليات والصلاحيات وتنظيم الإجراءات المتخذة في مختلف الميادين عمودياً (أي على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية) وأفقياً (أي بين مختلف فئات أصحاب المصلحة).

^{٣٠} لتحليل دور الحوارات الإقليمية حول الهجرة في إعطاء قوة دفع هائلة لتطوير سياسات الهجرة، والمجالات الممكن تحسينها، خاصة في ما يتعلّق بمسائلتي الهجرة والتنمية، راجع: بورشينغ ونواك، ٢٠١٦.

إنّ إنشاء وحدات وهيئات تنسيق ضمن المؤسسات وفي جميع أنحاء البلد تُكَلِّف بمهمة التعامل مع قضايا الهجرة و/أو النزوح على مستوى صنع القرار وفي ميدان العمل، والسعي بانتظام إلى توطيد علاقات العمل والتنسيق في ما بينها على المستوى المؤسسي (لا الشخصي)، شغلا حيزاً هاماً في تنسيق الخطوات وضمان فعاليتها. فقد أتاحت تلك المقاربة لجميع أصحاب المصلحة الاطلاع على ما يقوم به الآخرون من جهود تلافياً لتداخلها وضماناً لتكاملها، والتواصل بفعالية أكبر مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية في مضمار التطبيق، وترسيخ التزامهم بالمشاركة منذ المراحل الأولى (أي «كسب تأييدهم»).

في سياق الخطة الوطنية للاستجابة للأزمة، تتمكّن فريق التنسيق من المستوى الثاني، تبعاً للقطاعات التي تشارك فيها (كالمياه أو سبل العيش أو التعليم أو ما إليها)، من زيادة درجة التنسيق المباشر لتلأفي الجهود المزدوجة أو الثغرات عند تقديم الخدمات، وتكوين فكرة عامة عن جميع الإجراءات المتخذة لقطاع معيّن. فيتسنى لتلك الفرق لاحقاً أن تزود المقاربة الأشمل لتلك الخطة بملاحظات مفيدة.

التنسيق بين الجهات المانحة والبلدان المضيفة

أنشأت تركيا عدّة هيئات تُعنى بسياسات الهجرة والنزوح، وتساعد في تنسيق مقاربتها داخل البلد وتحسين التواصل حول سياسات الهجرة. وكان قانون الأجنبي والحماية الدولية قد نصّ على إنشاء هيئة سياسات الهجرة التي ترأسها وزارة الداخلية وتضمّ وكلاء مختلف الوزارات المختصة (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، وزارة شؤون الاتحاد الأوروبي، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وزارة الخارجية، وزارة التنمية، وزارة الثقافة والسياحة، وزارة المالية، وزارة التعليم الوطني، وزارة الصحة، وزارة النقل والملاحة والبحرية والاتصالات). وعملت تلك الهيئة، عن طريق إشراك أصحاب المصلحة في شتّى الميادين، على تنسيق الجهود لمواجهة مضاعفات أزمة اللاجئين السوريين على الخدمات العامة. ومن هذا المنطلق، سعت إلى تحديد المسؤوليات وتوزيعها على كلّ صاحب مصلحة، حرصاً منها على إشراك جميع الأطراف المعنيين في كلّ تدبير متخذ استجابةً لأزمة اللاجئين السوريين.

مع الانتقال إلى النظام الرئاسي المعمول به حالياً، تمّ إلغاء تلك الهيئة ليُعاد تشكيلها تحت إسم هيئة الهجرة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وما تزال الهيئة تخضع لرئاسة وزارة الداخلية وتحافظ على مشاركة ممثّلين عن الوزارات المختصة، وممثّلين عن المؤسسات والمنظمات وفق ما ترتئيه وزارة الداخلية. كما ما تزال تتولّى مهام إعداد استراتيجيات الهجرة المتعلقة بالأجنبي وتنسيقها وتنفيذها.

في الأردن، وُضعت خطة الاستجابة بإشراف الحكومة الأردنية (وبقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، من خلال خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية^{٣١}. وتشكّل هذه الأخيرة إطار التعاون بين الحكومة الأردنية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بهدف تنسيق سبل الاستجابة الإنسانية والتنمية لأزمة اللاجئين السوريين، من خلال الخطة بالذات. لتحسين مستوى التنسيق، اعتمدت الخطة نظاماً لإدارة المعلومات عبر الإنترنت يرمي إلى جمع معلومات عن سائر المشاريع ومصادر التمويل في مختلف القطاعات المشاركة، ما يستدعي من جميع الشركاء تحميل المعلومات المتعلقة بمشاريعهم على هذا النظام، وهو النظام الأوحد الذي تملكه الحكومة لتتبع مشاريع الخطة. وقد أنشأت الخطة مؤخراً ١٢ فرقة عمل لمناقشة المسائل التقنية ودعم المشاورات الدائرة بشأن السياسات في مختلف القطاعات المشاركة فيها (التعليم والطاقة والبيئة والأمن الغذائي والمأوى والحماية الاجتماعية والصحة والقضاء وسبل العيش والخدمات البلدية والنقل، بالإضافة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية).

٣١ للاستعلام أكثر عن تلك الخطة، وكذلك عن خطط الاستجابة السابقة والحالية، الرجاء مراجعة: خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية لعام ٢٠١٨.

التطبيق العملي

- توسيع دائرة التنسيق بمشاركة كافة الأطراف المعنية المنخرطة في جهود الاستجابة لأزمة اللاجئين: الحكومية منها والدولية وغير الحكومية.
- تعيين منسقين داخل جميع الوزارات يظلمعون بمسؤولياتهم في مجالات حماية اللاجئين والدمج والتنمية، وفق خطوط محدّدة لتنفيذ المهام وتقديم التقارير.
- تحديد إطار التعاون على نحوٍ يسهّل (ا) تبادل التجارب والدروس المستخلصة، وب) تجميع كافة البرامج والمبادرات واستعراضها، تلافياً للتكرار والثغرات.

تعزيز التوعية والمناصرة

يعتبر نشر التوعية والتصديّ لحملات التضليل التي تطال مجتمعات اللاجئين وتأثيرها (إيجابياً وسلباً) من الخطوات الضرورية لضمان التماسك الاجتماعي وتعزيزه. ومن الضروري أيضاً، في ما يتعلّق بسبل الاستجابة الإنسانية والإنمائية المعتمدة في سياق أزمة اللاجئين، إطلاع المجتمعات المضيفة على القيمة المضافة والفوائد المحتملة المرجوة من الدعم ذي الطابع الإنمائي تجاه اللاجئين، فضلاً عن تبديد الأفكار الخاطئة المتداولة بهذا الشأن. وما حملات الإعلامية الاستراتيجية لنشر التوعية والدورات التدريبية للإعلاميين والمناسبات المجتمعية المشتركة، إلى جانب إشراك المصادر المحلية الموثوق بها في إعداد تلك التدابير وتنفيذها، إلّا بعض الوسائل التي تلجأ إليها البلدان المضيفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.

ترى الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أنّ تلك الخطط تتيح أيضاً فرصة التعاون في مجال المناصرة، إذ تشكّل همزة وصل بين الشركاء الموجهين نحو الحماية وأولئك الموجهين نحو تحقيق التنمية. ولا شكّ في أنّ التعاون بغرض المناصرة يفضّل المساعي الرامية إلى إرساء الحق في العمل مثلاً أكثر من أيّ جهد فردي؛ فهو يوفّر بيئة مؤاتية تمكّن اللاجئين من الاستثمار وريادة الأعمال أو يكفل حماية حقوق العمل. وبما أنّ تأثير شركاء التنمية المنفردين، معطوفاً على تأثير الشركاء في الحماية، يعزّز أهداف الطرفين على السواء، فلا بدّ من تفعيل الاثنين.

تدريب أهل الإعلام في تركيا

أشرفت المنظمة غير الحكومية التركية «جمعية التضامن مع ملتسي اللجوء والمهاجرين»، وبدعم من السفارة البريطانية، على تنفيذ برنامجٍ لنشر التوعية بين أهل الإعلام والصحافة المحليين حول كيفية عرض قضايا الهجرة واللاجئين في تقاريرهم. فعلى مدار خمس ندوات مدة كلّ واحدة منها يومين، وقّر البرنامج التدريب لما يزيد عن ٦٠٠ إعلامي، بمشاركة مدربين من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة يونيسف، شارحين ضرورة التأنّي في اللغة المتداولة للحديث عن اللاجئين في البلد، لما لذلك من تأثير محتمل على التماسك الاجتماعي وعملية الدمج.

قدرة: الصمود والتمكّن ومواجهة الأزمات^{٣٢}

إنّ مشروع «تعزيز قدرة اللاجئين السوريين والنازحين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات رداً على الأزميتين السورية والعراقية»، المنفّذ في الأردن ولبنان وتركيا، بدعم من الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية، يخصّص وحدة كاملة للترابط الاجتماعي (قدرة ٢٠١٨ ب)، تركّز على مختلف المجالات في كلّ بلد. ففي الأردن، أطلق البرنامج حملات إعلامية (نشر فيديوهات عبر المحطات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي) من أجل توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الحقوق والواجبات العائدة إلى العمّال السوريين في مكان العمل (قدرة ٢٠١٨ أ). وفي تركيا، يهدف البرنامج إلى إقامة مراكز متعددة الخدمات ووحدات متنقلة لتوفير المعلومات والخدمات أيضاً (كالتعليم غير النظامي والرياضة والإرشاد النفسي والاجتماعي والتدريب على المهارات، وسواها) التي يستفيد منها جميع أبناء المجتمع (الأتراك والسوريين). كذلك، تحرص أنشطة التبادل الثقافي التي يجري العمل عليها في تلك المراكز على إدماج السوريين والأتراك، لا سيّما الشباب والأطفال والنساء منهم (قدرة ٢٠١٨ ج).

التطبيق العملي

- إدراج عنصر نشر التوعية والمناصرة ضمن برامج الحماية والتنمية لتوفير أبناء المجتمع ومعالجة همومهم.
- إجراء دورات تدريبية للإعلاميين والصحفيين المحليين حول دقة المصطلحات وحساسية الحديث عن اللاجئين والمهاجرين.
- تكييف المناسبات المحلية لتسهيل إدماج اللاجئين، من خلال البرامج الثنائية اللغة و/أو توعية مجتمعات اللاجئين على أهمية المشاركة.

التنويه بجهود البلد المضيف في تحقيق خير العالم أجمع

تصبّ جهود البلدان المضيفة الرئيسية في مصلحة العالم أجمع، علماً أنّ بلدان المناطق النامية هي التي تتحمّل الجزء الأكبر من تلك المسؤولية على المستوى العالمي (مفوضية شؤون اللاجئين ٢٠١٨ ز). من هذا المنطلق، يجدر بالمجتمع الدولي (المانحون والمنظمات الدولية والمجتمع المدني) على المستوى المالي والسياسي ومستوى الخطاب المتداول أيضاً، أن يعترف بفضل كلّ صاحب حقّ، ويدعم الممارسات السليمة للبلدان المضيفة في مناطق النزوح على المستوى الدولي. وقد تمّ التشديد على هذا المبدأ في المقابلات التي أجريت مع المنظمات الدولية في تركيا ولبنان، وكذلك مع صنّاع السياسات بحدّ ذاتهم الذين قارنوا جهودهم أحياناً مع جهود المجتمع الدولي، في ظلّ الموارد المحدودة المتاحة لهم.

التطبيق العملي

- المانحون: الحرص على الاعتراف سياسياً بجهود البلدان المضيفة للاجئين وسدّ حاجة أبرز تلك البلدان إلى التمويل.
- تلبية احتياجات إعادة التوطين عالمياً، من خلال تكثيف الأوقات المخصصة للبتّ في الملفات ورفع الكوتا المحددة لإعادة التوطين محلياً، قبل تزايد أعداد اللاجئين في البلدان المضيفة وتفاقم الوضع إلى حدّ يعصى معه الحلّ.

^{٣٢} ورد هذا المصطلح (ومعانيه) ضمن مشروع «دعم قدرة اللاجئين السوريين والنازحين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات، رداً على الأزمات في سوريا والعراق»، الممول من الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي.

مراعاة المنظور الإنمائي عند تقديم الخدمات

تكييف السياسات ذات الصلة لتعزيز الخدمات المقدّمة وخطط التنمية

في إطار الاستجابة للأزمة، يتعيّن على البلدان المضيفة إعادة درس أو تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الأوسع نطاقاً التي تتأهّب لتلبية الاحتياجات والاستجابة في ظلّ توافد أعداد هائلة من اللاجئين وطول أمد أزمة النزوح، على المستويين المحلي والإقليمي. ويجدر تعديل تلك السياسات مجدداً وفق ما تقتضيه الأوضاع المستجدة، التي ترتّب أعباءً متزايدةً على البنية التحتية والخدمات والموارد تحديداً، ومسؤولياتٍ مضاعفة ناشئة عن ضرورة توفير الحماية خصوصاً، إنّما توفّر للبلدان بحدّ ذاتها بعض فرص التنمية. تشمل تلك العملية تحديداً خطط الطوارئ وخطط التنمية الوطنية (والإقليمية) وسياسات الهجرة واللاجئين والخطط المعدّة لقطاعات معيّنة (كالتعليم والصحة والطاقة وسواها)، في حال توافرها. أمّا بالنسبة إلى مؤسسات الأمم المتحدة، فينبغي أيضاً تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، باعتباره الإطار الرئيسي المتوسط الأجل الذي يحدّد مسار الاستجابة في بلدٍ ما استناداً إلى الأولويات الوطنية للتنمية وخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة ٢٠١٨). ولد بدّ من إعادة تقييم تلك السياسات خاصّةً وأنها تعود إلى ما قبل مرحلة تدفق اللاجئين، وبالتالي فقد تغيّر الأوضاع على الأرجح منذ ذلك الحين. أمّا في الأزمات التي يطول أمدها، فمن الأوفق وضع خطة خاصة تندرج فيها الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الناشئة عن الأزمة، إما لها من فائدة على صعيد التخطيط (بالنسبة إلى أصحاب المصلحة والمانحين والشركاء في التنفيذ المحليين) وكذلك على صعيد جمع التبرعات في مختلف القطاعات التي لها احتياجات (راجع المربّع حول خطط الاستجابة للأزمة في لبنان وسوريا)؛ راجع الشكل ٣ الذي يستعرض مقارنة تشاركية بحسب المناطق الجغرافية والقطاعات.

قد تدعو الحاجة إلى تحديث خطط الطوارئ تبعاً لمناطق انتشار اللاجئين جغرافياً والتحقق ممّا إذا كانت بعض أشكال الاستجابة الخاصة كخطط الإجراء ما زالت وافية.^{٣٣} من هنا، لا يجوز أن تقتصر تلك الخطط على الإجراءات الفورية لمواجهة الطوارئ فحسب بل أن تشمل أيضاً التأهّب والاستجابة للأزمة بعد انتهائها، تحسّباً لأيّ عواقب قد تنشأ عن النزوح الجماعي على المدى المتوسط والبعيد.^{٣٤} تقوم خطط الطوارئ التي تضعها البلدان أيضاً بتحديد الظروف المؤدية إليها (الزمنية أو العددية أو النسبية^{٣٥}) ومجالات التدخّل (تقنياً وجغرافياً ومع مرور الوقت)، استناداً إلى مقارنة وطنية واحتياجات معيّنة.

في ما يتعلّق بسياسات الهجرة واللاجئين والاستراتيجيات التّيلية إلى تطبيقها، قد تبدو الهيئات المعنيةّ بالهجرة والحماية (الإدارة العامة، البنية التحتية، مراكز الخدمات) مستنفدة بسبب تدفق اللاجئين بأعداد هائلة. لذا، قد تدعو الحاجة إلى انتهاز استراتيجيات بديلة، لا سيّما في إطار توفير الحماية وصونها، بما فيها السبل التّيلية إلى تيسير الحصول على المستندات اللازمة أو إطالة الفترة المخصّصة لتجديدها تخفيفاً للضغط عن كاهل الهيئات المعنيةّ بالهجرة.

^{٣٣} ففي دراسة حديثة مثلاً حول المفاعيل الطويلة الأمد للقصف الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠١٦، وتأثيره على عمّال المنازل المهاجرين تحديداً، تبيّن لصنّاع السياسات أنّ الاستراتيجيات السابقة، أي إجلاء الأشخاص من البلد عبر الحدود السورية، ما عادت قابلة للتطبيق نظراً إلى النزاع المستمر في البلاد. لهذا السبب، اضطروا إلى تغيير خطط الاستجابة في حالات الطوارئ لمواجهة حوادث مماثلة، في ظلّ الصراع الدائر وتدفق اللاجئين. راجع منصور-إيل وهيندو ٢٠١٧.

^{٣٤} قام الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بنشر دليل حول خطط الطوارئ، يلخّص كيفية التأهّب لزمّات النزوح (النزوح الداخلي وتدفع اللاجئين)، واعتبارها بمثابة حالات طوارئ محتملة يجب التحسّب لها. راجع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٢. لا تسري تلك الخطط على البلدان المضيفة فحسب بل على البلدان المرسلّة وبلدان العبور أيضاً، وتغطّي حتماً التدفقات المختلطة. وكانت مبادرة «المهاجرون في بلدان الأزمات» قد حدّدت الخطوط التوجيهية لدعم خطط الدول وسبل استجابتها لاحتياجات المهاجرين العالقين في شبك الأزمات التي تشهدها البلدان المضيفة. راجع: مبادرة «المهاجرون في بلدان الأزمات»، ٢٠١٦. كذلك قدّم هذا المشروع الممولّ من الاتحاد الأوروبي الدعم للتأهّب في حالات الطوارئ والتنسيق في الأزمات، من خلال المبادرات الهادفة لتعزيز القدرات. لمزيد من المعلومات، راجع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ٢٠١٨.

^{٣٥} مثلاً المدة الزمنية التي انقضت منذ وصول أول الوافدين أو عدد اللاجئين الذين دخلوا البلد أو نسبة اللاجئين الوافدين مقارنة بنسبة السكّان المحليين.

أما الخطط الوطنية للتنمية، وبحكم طبيعتها، فتنتهج مقاربات طويلة الأمد (خطط تمتد على 5 أو 10 سنوات)، ما يعقد بالتالي إجراء آخر التعديلات عليها رغم ضخامة مفاعيلها: فمن الصعب مثلاً إقرار الإصلاحات الاقتصادية الضرورية للتعامل مع وضع معيّن من دون معرفة إلى أي مدى سيستمرّ هذا الوضع. ففي إطار الخطط الجاري تطبيقها، من الأوفق تكييف مبادئ الخطط القائمة مع احتياجات اللاجئين عند الإمكان، كميّون أو استراتيجية على حدة. أما الخطط الموضوعية حديثاً فيجب أن تأخذ في الاعتبار الضغط المتزايد على البنية التحتية والموارد ما قد يستدعي تعديل الأهداف والأولويات، وأن تراعي أيضاً المفاعيل الإيجابية المحتملة للتنمية (كتوفير فرص العمل بفضل الاستثمارات). وبوجه عام، على الخطط الوطنية للتنمية أن تفي بمتطلبات الهجرة واحتياجات اللاجئين في الأزمات الممتدة تحديداً، بما يتماشى مع مقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، باعتبارها قضية شاملة لعدة قطاعات. وكانت المقاربات التي أجريت مع المنظمات الدولية قد شددت على هذا الجانب بالذات.

لتعديل تلك الخطط والسياسات أهمية خاصة، كونها توجّه أيضاً الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وسواها من الجهات الشريكة المعنيّة بالتنفيذ نحو أفضل السبل لتنظيم مقاربتها، دعماً لجهود الاستجابة على المستويين الإنمائي والإنساني في البلاد.³⁶

خطة لبنان للاستجابة للأزمة

تنمّ هذه الخطة عن برنامج مشترك بين الحكومة اللبنانية وشركائها الدوليين والمحليين، لمواجهة تبعات أزمة النازحين السوريين الوافدين إلى البلد. يتمّ تنفيذها بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية مكلفة من الحكومة اللبنانية، بمشاركة كل من مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمّ قائمة الشركاء في هذه الخطة وبالبالغ عددهم قرابة 160 شريكاً وزارات لبنانية إلى جانب وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية. ويتفرّع من الخطة الرئيسية خطط الاستجابة القطاعية التي تشمل: الإعانات الأساسية، التعليم، الطاقة، المأكل، الأمن الغذائي والزراعة، الصحة، سبل العيش، الحماية، المأوى، الاستقرار الاجتماعي والمياه.

هدفت الخطة منذ البداية إلى تنفيذ مقاربة تراعي على السواء الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، هذا فضلاً عن أنّ اللغة المعتمدة في الخطة شددت على ضرورة أن تأتي الاستجابة للأزمة شاملة ومتكاملة وطويلة الأمد. صحيح أنّ الجزء الأكبر من المقاربة ما زال منصباً على تلبية الاحتياجات الآتية، لكنّ الخطة تحرص على توجيه الدعم المطلوب بإلحاح نحو الطرقات وشبكات المياه والبنية التحتية للنفايات والبلديات والمراكز الصحية والمستشفيات والمدارس، التي تأثرت جميعها بتدفق اللاجئين السوريين وإن بدرجات متفاوتة.

ترتكز هذه الخطة التي وضعت للفترة الزمنية 2017-2020 على مقاربة تصاعديّة وشاملة لعدة قطاعات غايتها تلبية الاحتياجات، وبالتالي يجري تحديثها سنوياً على ضوء ما تؤول إليه المراجعة السنوية للاحتياجات. وبناءً عليه، تُدرج فيها سنوياً الأهداف المفضّلة والميزانيات المرصودة للسنة القادمة، بالإضافة إلى الخطط الإرشادية للسنة اللاحقة، كما تُبرز الإنجازات الرئيسية المحققة في العام المنصرم.³⁷

³⁶ راجع مثلاً استراتيجية الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي في تركيا للأعوام 2016-2020. فقد حدّدت تلك الاستراتيجية إطاراً يحتم على جميع وكالات الأمم المتحدة تنسيق جهودها الإنمائية في البلد. وانطلقت بوجه خاص من خطة التنمية العاشرة التركية (2014-2018) التي ارتكزت عليها استراتيجية الأمم المتحدة لتحديد مجالات التعاون الرئيسية وسبل الدعم للخطة. وسبق أن أشارت تلك الاستراتيجية إلى أزمة اللاجئين السوريين من عدّة نواحٍ وهي الحاجة إلى المرونة ومراعاة التطورات والتحديات المستجدة؛ والأعباء المترتبة على الإدارة العامة والبنية التحتية وقطاع الخدمات جزاء الهجرة والحماية الدولية؛ والمخاطر المحتملة على الأهداف والغايات المحددة. راجع: حكومة الجمهورية التركية ووكالات الأمم المتحدة في تركيا 2010.

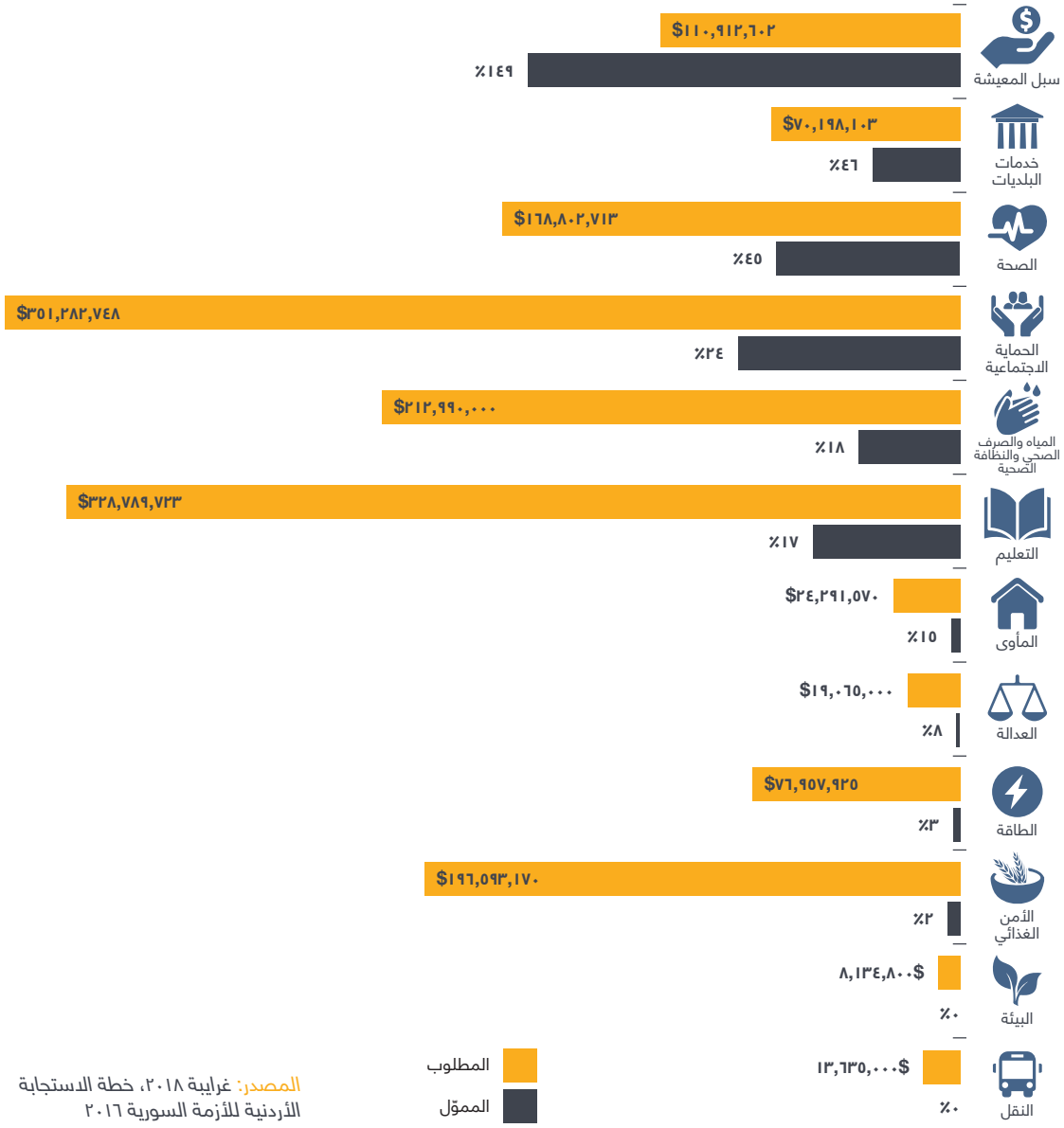
³⁷ راجع آخر خطة لدى: وحدة التنسيق بين الوكالات العاملة تحت إشراف مفوضية شؤون اللاجئين، لبنان، 2018.

خطة الاستجابة الأردنية

وُضعت خطة الاستجابة الأردنية، شأنها شأن خطة لبنان، من أجل تنسيق الإجراءات المتخذة من جانب الحكومة الأردنية والأسرة الدولية استجابةً لآزمة اللاجئين السوريين الوافدين إلى البلد. وقد انتهجت الخطة مقاربة التنمية-النزوح، مشددة على تعزيز قدرة السوريين والأردنيين على مواجهة الأزمات، لا سيما من حيث الحفاظ على المستوى المعيشي والحصول على خدمات نوعية، بالإضافة إلى توفير فرص العمل اللائق.

تعتمد خطة الاستجابة الأردنية، شأنها شأن خطة لبنان، مقاربة يمتدّ تنفيذها على ثلاث سنوات، إنّما في ١٢ قطاعاً، وهي: التعليم والطاقة والبيئة والأمن الغذائي والمأوى والحماية الاجتماعية والصحة والقضاء وسبل العيش والخدمات البلدية والنقل، فضلاً عن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد تمّ إعدادها ضمن إطار خطة الاستجابة الأردنية للآزمة السورية الأوسع نطاقاً (راجع مربع "التنسيق بين الجهات المانحة والبلدان المضيفة" ضمن فقرة "إنشاء هيئات التنسيق وتمكينها")، التي تولّت تنسيق جهود الاستجابة الدولية لآزمة اللاجئين السوريين في الأردن. وانطلاقاً من القطاعات الدثني عشر تلك، تمّ تحديد الاحتياجات الخاصة بكلّ قطاع لضمان حسن سيره والتمويل المطلوب لسدّ احتياجاته. لكنّ جهود الاستجابة في الأردن تعثّرت بسبب تراجع حجم المساعدات الدولية الموزّعة بشكل متفاوت بين مختلف القطاعات. وفي هذا الإطار، يبرز الشكل ٥ نقص التمويل لخطة الاستجابة الأردنية في العام ٢٠١٨ (بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)، ما يقودنا إلى الاعتقاد منطقياً بأنّ الحكومة الأردنية هي التي ستغطّي تلك التكاليف. أمّا إذا عجزت عن تغطية التكاليف بأكملها، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تردّي الخدمات والبنية التحتية من حيث جودتها وتوافرها في قطاعٍ أو أكثر.

الشكل ٤: التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الأردنية مقارنةً بالتمويل المحصّل عام ٢٠١٨ (بحلول تشرين الأول/أكتوبر)



التطبيق العملي

- مراجعة خطط الطوارئ المعمول بها حالياً وخطط التنمية والخطط الموضوعية لقطاعات معيّنة وسياسات الهجرة واللاجئين، توجيهاً للمرونة وحسن الاستعداد في حال توافد اللاجئين بأعداد هائلة.
- المانحون: دعم جهود التنمية وتنفيذ الخطط الموضوعية خصيصاً لمواجهة أزمة اللاجئين الممتدة، مع التركيز بوجه خاص على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والإنمائية التي تواجهها البلدان المضيفين على المدى البعيد.

تشجيع التحاق أطفال اللاجئين بالمدارس

من شأن تسهيل التحاق اللاجئين وبقية السكّان النازحين أو الضعفاء (أي تدفقات اللاجئين الطويلة المدى، والعمّال المهاجرين الضعفاء، والمجتمعات المضيفة الضعيفة التي يصعب الوصول إليها) بنظام التعليم الوطني بأسرع ما يمكن، ما إن يمسي الوضع ممتدّاً، أن يحقّق أكبر قدر من المنافع بالنسبة إلى مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف. فتفسح هذه المقاربة المجال واسعاً أمام مشاركة الأطفال الكاملة والنشطة في المجتمع المحلي.^{٣٨} فضلاً عن ذلك، في حالات النزوح الممتدّ، ستجذب البلاد وجود شريحة من السكان الشباب الذين يفتقرون إلى المهارات (وفي بعض الأحيان يجهلون اللغة المحكية) مما لا يمكّنهم من المساهمة في اقتصاد البلد المضيف، ولا تعزيز إنتاجية السكّان المحتملة. ولا يخفى على أحد أنه من الممكن الاستفادة من هذه الإنتاجية لتلبية احتياجات البلد المضيف و/أو (إعادة) إنعاش العلاقات التجارية ضمن البلد المنشأ وعبره ما إن يضع النزاع أوزاره. أخيراً، ستجذب البلاد أيضاً، بفضل هذه المقاربة، إنشاء بنية منفصلة تكون غير مستدامة وذات أعباء ثقيلة، سواء أمن الناحية المالية أم على صعيد تحديد وتطبيق حلول واستراتيجيات محدّدة لإنشاء بنية جديدة. لكن لا يمكن للدول (والمجتمع الدولي بصفته الجهة المانحة) القيام بذلك إلا من خلال التحسّب للتكاليف الإضافية المتعلقة بأيام العمل الطويلة بالنسبة إلى المعلّمين، أو توظيف معلّمين إضافيين، ورسوم التسجيل غير المدفوعة أو المدعومة، وتأمين المعدّات اللازمة، والآثار على البنية التحتية التربوية إلخ. أما في حال كانت السلطات المعنية قد أنشأت مرافق تعليمية مؤقتة، فلا بدّ من التخلّص منها تدريجياً، مع بذل جهود متزامنة لنقل التلاميذ نحو مرافق المنهاج التعليمي الرسمي، ومساعدتهم في تعلّم اللغة عند الحاجة.

لكنّ هذه المقاربة السياسية لا تقتصر فقط على تسهيل التحاق الأطفال بالمدارس، بل تشمل أيضاً الجهود التي تبذلها وزارات التربية لدراسة وتلبية احتياجات الأطفال المحدّدة والمتعلقة باللغة، ومعرفة القراءة والكتابة، ومستوى الصفّ. أما بالنسبة إلى الراشدين الشباب الذين تتجاوز أعمارهم السنّ المحدّدة للنظام الدراسي، فمن الضروري تسهيل الإمكانيات المتاحة لهم للحصول على إجازة واكتساب مهارات (مهنية) على المدى المتوسط والطويل. في هذا الإطار، تُعتبر برامج التدريب المهني عنصراً أساسياً (راجع «إصدار الشهادات والتدريب»).

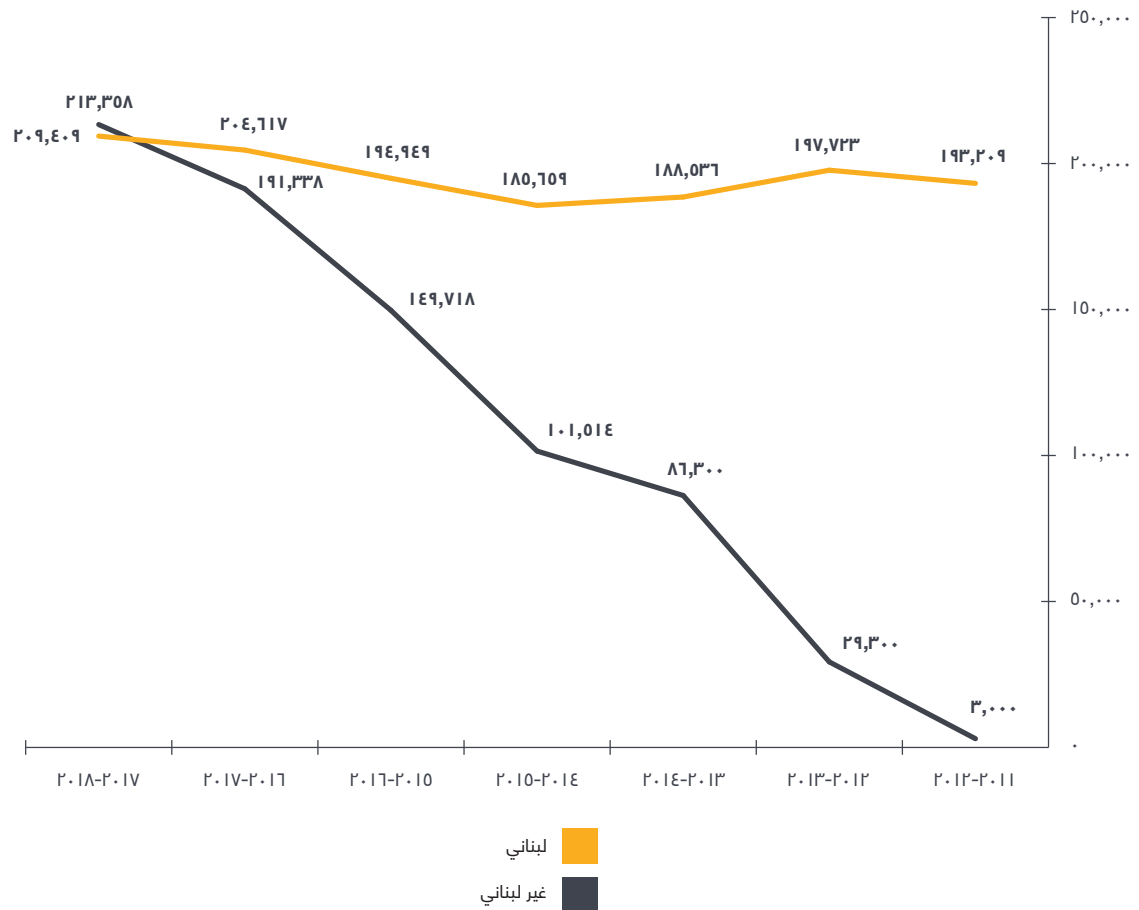
لكنّ تسهيل التحاق الأطفال بالنظام التعليمي الوطني قد لا يكون ممكناً فوراً في الحالات كافة، كما يحدث مثلاً عندما يصل الأطفال في منتصف العام الدراسي، أو عندما لا تكون المدارس قادرة على استيعاب تلامذة إضافيين، أو عندما تدعو الحاجة إلى «تعزيز» تعليم الأطفال قبل تسجيلهم بالمدارس كي يلتحقوا بالمستوى المتوقع منهم بحسب المنهاج التعليمي، أو عندما يكونون في مخيم حيث لا يمكن تفادي إنشاء مدارس منفصلة. مع ذلك، لا بدّ من أن يتمثّل الهدف الأساسي باستخدام المنهاج التعليمي للبلد المضيف، ودمج دروس لغوية ضمن المنهاج عند الحاجة، وتحضير معلّمي البلد المضيف لخصائص الطلاب الجدد، والعمل على دمج الأطفال في النظام التربوي الوطني، وذلك بسبب الآثار الإيجابية التي يخلّفها كلّ ذلك على سوق العمل والمجتمع ككلّ، كما هو مشار إليه سابقاً، والجهود المنصبّة لتحقيق هذا الهدف.

^{٣٨} بالتوافق أيضاً مع المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل بشأن حقّ الطفل في التعليم بناءً على أساس تكافؤ الفرص.

تجربة لبنان مع نظام المدارس ذات الدوامين

بدءاً من العام ٢٠١٤، بدأت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان بتطبيق برنامج «توفير التعليم لجميع الأطفال- رايس» (وزارة التربية اللبنانية ٢٠١٨ت)، الذي ركّز على الوصول إلى جميع الأطفال المحتاجين إلى التعليم في البلاد (من لبنانيين وغير لبنانيين، بمن فيهم السوريون). لكن لما كانت المدارس الرسمية غير قادرة على استيعاب المزيد من الأطفال، فقد فتحت أبوابها لدوامٍ مدرسي ثاني من أجل استيعاب العدد المتزايد من الأطفال السوريين المحتاجين إلى التعليم، من خلال استخدام معلّمين لبنانيين والمنهاج التعليمي اللبناني. بدءاً من منتصف العام ٢٠١٨، أصبحت ٣٤٩ مدرسة رسمية تعمل بدوامين، حيث تُخصّص فترة ما بعد الظهر للتلامذة السوريين في مختلف المناطق اللبنانية (وزارة التربية اللبنانية ٢٠١٨أ). خلال السنوات القليلة الأولى من التطبيق، لوحظت زيادة في نسبة الالتحاق بالمدارس الرسمية من قبل الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين (السوريين) (راجع الشكل ٦) (وزارة التربية اللبنانية ٢٠١٨ب). حالياً، تتركز الجهود على تحسين نوعية التعليم وضمان وصول الأطفال إلى التعليم في البلاد.

الشكل ٥: اتجاهات التحاق التلاميذ اللبنانيين وغير اللبنانيين (السوريين) بالمدارس الرسمية اللبنانية



المصدر: وزارة التعليم العالي، لبنان، مشروع توفير التعليم لجميع الأطفال (رايس)

حتى في ظلّ زيادة نسبة التحاق الأطفال السوريين بالنظام التعليمي، ظهرت تحديات جديدة عند تلبية احتياجات التلاميذ اللبنانيين وغير اللبنانيين (السوريين بشكل خاص). فقد واجه التلاميذ السوريون، على وجه التحديد، تحديات متعلقة بوجود ثغرات في مجال التحصيل العلمي نتيجة النزاع. رداً على ذلك، طبقت الوزارة عدداً من البرامج، لا سيّما برامج التعليم غير الرسمي. على سبيل المثال، يقدّم برنامج تعزيز المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وبرنامج التعليم المعجل، دعماً معجّلاً ومركّزاً إلى التلاميذ ذوي مستويات التعليم المتدنية بالمقارنة مع سنّهم، أو الذين يواجهون صعوبة في القراءة والكتابة والحساب.

لا تلبّي هذه المقاربة احتياجات الأطفال السوريين فحسب، بل اللبنانيين أيضاً: فقد حسّنت نسبة الوصول إلى الأطفال اللبنانيين (ارتفاع معدّل الالتحاق بالمدارس)، واستثمرت في المدارس الرسمية (تحسين البنى التحتية والخدمات المتوفرة)^{٣٩}، كما دعمت توظيف المعلمين اللبنانيين.. بناءً عليه، أُتني على هذه المبادرة بصفقتها تكّلت بالنجاح، حيث تمّ تسجيل تقدّم بين الطلاب وردود فعل إيجابية من جانب أهالي الأطفال المسجّلين في المدارس.

تجربة تركيا مع التحويلات النقدية المستخدمة في قطاع التعليم

يقدم نظام التحويلات النقدية المستخدمة في قطاع التعليم في تركيا- عبر برنامج التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم- دعماً نقدياً للأسر من أجل تشجيعها على تسجيل أطفالها في المدارس. ويستفيد من هذا الدعم كلّ طفل في سنّ الدراسة: ٣٥-٦٠ ليرة تركية عن كلّ طفل شهرياً، كما يُمنح المبلغ نفسه للأسر التركية المؤهلة للمشاركة في البرنامج (المفوضية الأوروبية ٢٠١٧ت)، ويرتفع المبلغ بالنسبة إلى الفتيات وبالنسبة إلى تلامذة المرحلة الثانوية أيضاً. يهدف البرنامج إلى مكافحة المحضرات التي تدفع إلى عمالة الأطفال وتزويجهم، من خلال تأمين الحافز الاقتصادي اللازم لتسجيل الأطفال في المدارس. جدير بالذكر أنّ البرنامج النقدي الخاص بالتعليم طبّق بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية الطارئة التي تلقاها المشاركون في حال كانوا مسجّلين وبحاجة إلى المساعدة، وبالتالي فإنّ أهلية شخص ما للمشاركة في أحد البرنامجين لا يمنعه عن التأهل للبرنامج الآخر.^{٤٠}

خلّف البرنامج وقعاً إيجابياً ملحوظاً، حيث زاد من نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس. فقد أظهرت التقارير أنّ الأسر أصبحت أكثر اقتناعاً بإرسال أطفالها إلى المدرسة بسبب المبلغ المالي، فبدأت تسمح لأطفالها أكثر فأكثر بالذهاب إلى المدرسة أو العودة إليها بعد انقطاع. بدءاً من حزيران/يونيو ٢٠١٨، كانت أسرة ٣٥٦٦١١ طفلاً قد تلقت دفعةً واحدةً على الأقل ضمن الإطار الاستراتيجي الإقليمي الشامل (الهلال الأحمر التركي ٢٠١٨).

لكن بقيت هناك تحديات أخرى موجودة: فالحضور المدرسي ما زال لا يغطي السكّان كافّةً، وبالتالي فما زال العمل على هذا الصعيد مستمراً. بالنسبة إلى الأطفال الذين يبدأون بالتغيّب عن المدرسة أو يقدمون على التسرّب الدراسي (ويمكن أن يكون ذلك لأسباب تتعلق بعمالة الأطفال)، تقوم فرق معنيّة بتأمين حماية الطفل بزيارة الأسر (راجع مربّع «فرق التوعية المعنية بحماية الأطفال في تركيا») للتشديد أكثر على أهمية إعادة التحاقهم بالمدارس. وفقاً للهلال الأحمر التركي، حتى وإن لم تتمكّن المؤسسة من الوصول إلى جميع الأطفال في سنّ الدراسة في البلاد، لا سيّما من هم في سنّ الثالثة عشرة وما فوق، تبقى قادرة على تحديدهم وجمع البيانات والملاحظات بشأنهم وإرسالها إلى الوزارات والهيئات الأخرى بهدف تصميم برامج تمكّن من الاستجابة لهم بشكل أفضل.

^{٣٩} هذا أمرٌ مهمّ جداً نظراً إلى نقص التمويل المزمّن الذي يعاني منه نظام التعليم في لبنان منذ ٢٠٠٥ على الأقل، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية مشّت نوعية التعليم المتوفّر في هذه المرافق. وقد ارتبط نقص التمويل بما يلي: «اعتماد مقاربات بالية نحو التعليم، توزيع الموارد العامة بشكل غير مؤاّب بالنسبة إلى قطاع التربية، وقلة الاستثمار في البنى التحتية والمرافق التعليمية، والخطاب الغائب بشكل ملحوظ حول ضرورة الاستثمار في التعليم ما قبل وما بعد المرحلة الابتدائية» راجع: وزارة التربية اللبنانية ٢٠١٨: ٦.

^{٤٠} أنشئ برنامج شبكة الأمان الاجتماعي لحالات الطوارئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. في المرحلة الأولى، بلغ البرنامج ٣٩٠٠ مستفيد، وبتدأ من أيار/مايو ٢٠١٨، ١,٨ مليون مستفيد. يتلقى المستفيدون ١٢٠ ليرة تركية شهرياً عن كلّ شخص.

أخيراً، ما زال بعض التلاميذ لا يدركون أنهم مؤهلون للحصول على التحويلات النقدية، في حين يقدم آخرون طلبات بهذا الشأن لكنهم لا يستوفون المعايير المحددة. لذا يبقى نشر التوعية بالنسبة إلى وزارة التربية تحدياً كبيراً.

التطبيق العملي

- تعديل البرامج لتناسب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (مستويات متدنية من التعليم، اللغة، القراءة والكتابة، الحساب).
- تطوير برامج توعية لتشجيع اللاجئين والمواطنين الضعفاء على الالتحاق بنظام التعليم في المدارس الرسمية.
- المانحون: مراجعة الاستراتيجيات لتمويل قطاع التعليم وتقييم ما إذا كان يمكن الاستفادة من التمويل بشكل أكثر استدامة، مثلًا من خلال تأمين البنى التحتية التربوية (بناء المدارس).

دمج اللاجئين في البنى التحتية الحالية للخدمات، عند الإمكان

كمقاربة عامة، يجب أن يترافق توفير الخدمات للاجئين مع الخدمات المؤقّرة للمجتمع المحلي المضيف، وبالتحديد للشريحة الضعيفة من المواطنين. يشمل هذا الأمر جميع قطاعات الخدمات ذات الصلة، كخدمات المياه وجمع النفايات، والخدمات الصحية، والاجتماعية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والتعليم إلخ. وينبغي ألا يقتصر على الخدمات التي تقدّمها الدولة فحسب بل تلك التي توّقرها المنظّمات غير الحكومية والدولية في البلاد أيضاً. فضلاً عن ذلك، يجب إشراك المنظّمات غير الحكومية التي تُعنى بالعمل الإنساني أو التي تقدّم خدمات إنمائية (كالصليب الأحمر/ الهلال الأحمر) والمنظّمات الدولية المعروفة التي تتمتع بصيتٍ حسن في البلاد في مجال توفير الخدمات، للاستفادة من العلاقات الإيجابية التي تتمتع بها هذه المنظّمات ومن خبراتها الطويلة.

فضلاً عن ذلك، يجب تفادي إنشاء هياكل (متوازية) جديدة- فهذا لن يعود بالمنفعة لا على المجتمع المضيف ولا على اللاجئين، زد على أنه أمرٌ يعارضه بشدة أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون المعنيون بالسياسة الذين أجريت معهم المقابلات في تركيا ولبنان. ومردّد ذلك إلى أنّ الهياكل المتوازية توجّه التمويل (الذي غالباً ما يتّخذ شكل المساعدات الدولية) نحو الهياكل غير المستدامة التي ستدعو الحاجة إلى تفكيكها بعد توقّف التمويل (إما بسبب فتور همّة المانحين أو إما لبروز أولويات جديدة أو توقف النزاع وتحول التمويل نحو إعادة الإعمار). ولا ريب في أنّ المجتمع المضيف سيكون الخاسر الأكبر في هذه الحالة، كونه لم يتمكّن من الاستفادة من التمويل لتحسين نوعية ونطاق الخدمات المتوقّرة للمواطنين. أما بالنسبة إلى اللاجئين، فقد تحول الهياكل المتوازية دون قدرتهم على الاندماج على المدى الطويل.

عوضاً عن ذلك، يمكن الاستفادة من الهياكل القائمة للتأكد من أنّ المقاربة المعتمدة والتمويل المتوقّر لدعم الخدمات الأساسية يركّزان على الهياكل المستدامة القادرة على الاستجابة للسكّان المحليين على المدى المتوسط والطويل، والترويج لفرص عمل محتملة (مع ضرورة توسيع الخدمات والبنى التحتية الخاصة بذلك). هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فسيضمن هذا الأمر وصول السكّان اللاجئين إلى مستوى من الخدمات (الأساسية) يكون مطابقاً لذلك المتوفر للسكّان المحليين (والعكس صحيح). في هذا الإطار، دافعت إحدى المنظّمات غير الحكومية التي جرت مقابلتها في لبنان عن ضرورة إعادة تصوّر البرامج الإنسانية التقليدية كبرامج موجهة نحو التنمية إلى حدّ ما، خاصّة وأنّ جزءاً كبيراً من من العمل الإنساني يركّز أيضاً على دعم النظام المعتمد والبنى الحكومية القائمة في البلاد.

في الوقت نفسه، بناءً على القيود السياسية أو النظامية المطبقة في البلد المضيف، قد لا يكون دمج الخدمات للاجئين والنازحين ممكناً في كل قطاع أو - كما تمت مناقشته في القسم السابق بشأن التعليم- قد لا يكون تطبيقه ممكناً فوراً. مع ذلك، يجدر بالمجتمع الدولي (من جهات تنفيذية ومانحين) أن يبذل جهوداً لتوضيح المجالات التي يجب فيها تركيز الجهود التنموية. على سبيل المثال، عندما لا يكون وصل المخيمات غير النظامية بشبكة المياه والصرف الصحي متاحاً، قد يكون من الممكن تطوير نظام لإدارة النفايات وبناءه عوضاً عن التخلّص من النفايات عبر جهود قصيرة المدى.

دعم نظام الرعاية الصحية في لبنان

لما كان لبنان دولة ذات مدخول متوسط، لا يُعتبر مؤهلاً لتلقي الدعم على شكل تمويل إنمائي.^{٤١} لكن نتيجة أزمة اللاجئين السوريين، أصبح المانحون والمنظمات الدولية أكثر قدرةً على الانخراط في مجالات جديدة ذات صلة بالتنمية، وبما يصبّ في مصلحة المؤسسات اللبنانية. لعلّ أحد الأمثلة على ذلك هو الجهود الدولية الرامية إلى دعم وتعزيز نظام الرعاية الصحية اللبناني والوصول إلى تغطية شاملة للرعاية الصحية في البلاد، من خلال مشاريع متنوّعة من تمويل أو تطبيق الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية، الجامعة الأميركية في بيروت، وكالات الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) ومنظمات غير حكومية (مؤسسة عامل).^{٤٢}

تركّز هذا الدعم على تعزيز موارد مراكز الرعاية الصحية الأولية في لبنان التي أثقل كاهلها بسبب تدفق اللاجئين السوريين، للتأكد من أنها ما تزال تستطيع تلبية السكّان المحليين والضعفاء في البلاد (السوريين واللبنانيين على السواء). فتركّز الخدمات بشكلٍ أساسي على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك: توفير اللقاحات للأطفال، وخدمات الصحة النفسية (ما قبل الولادة وما بعدها)، وخدمات الصحة العقلية، وفحوصات سرطان الثدي، وفحوصات وخدمات للمصابين بالأمراض غير السارية (بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم والسكري) (الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة ٢٠١٨ ب). فقد ساهم أحد المشاريع في توفير الدعم من خلال المستوصفات المتنقلة للوصول إلى المناطق والسكان الذين يتعذر الوصول إليهم (مؤسسة عامل الدولية ٢٠١٨)، في حين وصل مشروع آخر إلى حوالي ٢٨٠ ألف لبناني، و٢٥٠ ألف سوري، و٧ آلاف شخص من جنسيات أخرى مزوّداً إياهم بخدمات الرعاية الصحية الأساسية (الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة ٢٠١٨ ب).

تجمع هذه المشاريع بين الأهداف الإنسانية والإنمائية: تعزيز مؤسسات الرعاية الصحية في البلاد وتحسين مدى وصول المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين إلى خدمات الصحة الأساسية والطارئة. ولا يخفى على أحد أنّ هذه المقاربة ستخلّف آثاراً إيجابية طويلة المدى على المؤسسات اللبنانية، وهي مثالٌ على طريقة يمكن عبرها للبلد المضيف أن يستفيد من الدعم الذي يتلقاه من المجتمع الدولي لتلبية احتياجات السكّان النازحين، تحقيقاً لمصلحة هذا البلد.

^{٤١} يستخدم بعض المانحين تصنيفات «الدخل المتوسط» و«الدخل المنخفض» لتحديد نوع المساعدات التي تكون دولة ما مؤهلة لتلقيها. في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توجيهات بشأن كيفية دعم البلدان المتوسطة الدخل المتضررة بالآزمات بشكل أفضل، من حيث المعونة الإنسانية والمساعدات الإنمائية. راجع: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٨ ب.

^{٤٢} راجع مثلاً: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة، ٢٠١٨ أ، ٢٠١٨ ب؛ مؤسسة عامل الدولية ٢٠١٨.

التطبيق العملي

- المانحون: مراجعة استراتيجيات التمويل على المدى القصير وإعادة تقييم ما إذا كان يمكن التطبيق بطريقة أكثر استدامة.
- تشجيع التحاق اللاجئين في برامج وطنية عند الإمكان (مثلًا برامج حماية اجتماعية، صحة إلخ).
- التأكد من أن مجتمعات اللاجئين تستفيد من البنى التحتية (مثلًا الطاقة، المياه، المأوى).

دمج سگان البلد المضيف في البرامج والمشاريع

شدّد الشركاء في السياسات في الأردن ولبنان وتركيا على ضرورة دمج سگان البلد المضيف أو التواصل معهم- لا سيّما الفئة الأكثر ضعفاً، فضلاً عن الأطفال والشباب والنساء- في مرحلة تصميم المشاريع والبرامج وتطبيقها، حيث اعتُبر ذلك ركناً أساسياً من كافة المشاريع التي تستهدف السگان النازحين. يفترض ذلك استخدام مجموعة متنوّعة من المقاربات الدامجة، مثل:

- برامج التدريب المهني أو التوظيف، لا سيّما للشباب والنساء،
- أنشطة نشر التوعية والتواصل مع كلا المجتمعين،
- برامج بناء المجتمعات المحلية التي تهدف إلى جمع سگان البلد المضيف والنازحين معاً،
- توظيف مواطنين محليين في المشاريع،
- شراء منتجات من المؤسسات المحلية كلما كان ذلك ممكناً،
- دمج الشريحة الضعيفة من المواطنين في الخدمات المؤفّرة للاجئين.

بالفعل، في الكثير من مشاريع الاستجابة للّزمة السورية المطبّقة حالياً في الأردن ولبنان وتركيا، لا سيّما تلك المتعلقة بتطوير المهارات والأعمال، تشكّل المجتمعات المضيّفة جزءاً كبيراً من الفئة المستهدفة المطلوبة (مثلًا بين 30% و 50%).

من شأن هذه المقاربات أن تخفّف من التوتّر والاحتقان، وتكافح الروايات المغلوطة أو السائدة عن اللاجئين، والخدمات التي توفّرها لهم المنظّمات الإنسانية وأثرها على المجتمعات المضيّفة. تخلف هذه الروايات والتوتّرات نتائج عكسية على جهود المنظمات الإنسانية (والإنمائية)، خاصّة وأنّ المجتمعات المضيّفة والسياسة الحكومية قد تتعامل بعدائية مع اللاجئين ووكالات المعونة بسبب هذه التصوّرات (المغلوطة). في الوقت عينه، تساهم هذه الجهود مساهمةً كبيرةً في تحسين التماسك الاجتماعي في البلاد.

إيجاد فرص عمل في لبنان من خلال الاستجابة للّزمة السورية

شدّدت المقاربات في لبنان على فرص التوظيف والعمل الحرّ المتوفّرة للبنانيين من خلال الاستجابة للّزمة السورية، بمن فيهم المورّدون الذين تتعاقد معهم المنظّمات غير الحكومية أو الوكالات، وأصحاب العمل ومالكو العقارات. فضلاً عن ذلك، سلّطت دراسة أخيرة الضوء على مساهمة الخطة الإقليمية المتعدّدة البلدان للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل في المنطقة على الشكل التالي: بالنسبة إلى عامي 2017 و 2018، قُدّرت الإمكانيات المتوقعة للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (وميزانيتها البالغة 9 مليارات دولار أميركي) كنتاج محلي إجمالي بـ 17-20 مليار دولار، مع إمكانية إنشاء ما بين 70 ألف و 110 آلاف وظيفة (شيلينغز 2018).

بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية (راجع مرّبع «خطة لبنان للاستجابة للأزمة»)، ينشر فريق التنسيق المشترك بين الوكالات معلومات عن فرص العمل المتوقّرة من خلال المشاريع المتعلقة بخطة لبنان للاستجابة للأزمة. عام ٢٠١٦، تمّ تأمين ١,١٤ مليار دولار أميركي لدعم الاستجابة للأزمة السورية. من خلال هذا التمويل، توقّرت ٢٢٥٠٢ وظيفة (مؤقتة أو بدوام كامل أو جزئي) في لبنان عام ٢٠١٦ (مفوضية شؤون اللاجئين- فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، لبنان ٢٠١٦):

- ١٠١٨١ وظيفة بدوام كامل، كما في شركات الأعمال الصغيرة التي تستفيد من الدعم المالي، والموظفين في المتاجر التي تعاقد معها برنامج الأغذية العالمي، والموظفين في المؤسسات العامة، والموظفين المحليين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ووظائف المتعاقدين العاملين في قطاعات مختلفة.
- ١٢٣٢١ وظيفة بدوام جزئي، كمعلّمي الدوام الأوّل والثاني في المدارس الرسمية، والموظفين بدوام جزئي العاملين في متاجر برنامج الأغذية العالمي (مفوضية شؤون اللاجئين- فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، لبنان ٢٠١٦).

التطبيق العملي

- تصميم البرامج التي تُشرك السكّان المحليين وتعود عليهم بالفائدة، قدر الإمكان، تجنّباً لتكوّن المشاعر السلبية لديهم تجاه دعم اللاجئين.
- المانحون والمنظّمات الدولية: يجب شراء المنتجات وتوفير الخدمات بالتنسيق مع المؤسسات المحليين والشركاء المحليين قدر الإمكان.
- إدراج حصة (واقعية) من مواطني البلد المضيف في أيّ برنامج تدريبي.
- عدم الإغفال عن مواطني البلد المضيف الضعفاء عند توفير الخدمات الأساسية.

تعزيز المؤسسات الوطنية

تماماً كما هي الحال مع خيارات السياسات السابقة المذكورة في هذا الفصل بشأن دمج النازحين ضمن الخدمات الوطنية ودمج سكّان البلد المضيف ضمن البرامج، يتطلّب تطبيق مقاربة مرتكزة على تعزيز التنمية أو القدرة على مواجهة الأزمات أن يدرس المانحون أفضل السبل لدعم ولاية المؤسسات الوطنية ومسؤولياتها حيال الحماية الدولية. بالفعل، لقد دعت إلى ذلك مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة الذين جرت مقابلتهم واستشارتهم. ولا يشمل ذلك أنظمة حوكمة الهجرة فحسب، بل أنظمة أخرى مشاركة في الاستجابة أيضاً، كالصحة والخدمات الاجتماعية والتعليم، والعدل والأمن أيضاً. من هنا، يجب أن يركّز المانحون عملهم على الجهود المستدامة المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية التي ستخلف آثاراً طويلة المدى، كبناء البنى التحتية، وتدريب الموظفين وتطوير قدراتهم إلخ. فمن شأن إيجاد طرق لاستيعاب قدرات المؤسسات أو دعمها، بالرغم من شروط التمويل المحدّدة، أن يساعد في ضمان تطبيق منظور التنمية على المدى الطويل. في غضون ذلك، يجب تفادي تمويل الهياكل أو الموارد البشرية غير المستدامة، أو ربّما تطبيقها في ظل مهل زمنية محدودة إلى أن يتمّ تعزيز قدرة المؤسسات على إدارة التدفقات الجديدة.

التطبيق العملي

- المانحون: تمويل برامج ومشاريع تدمج اللاجئين ضمن البرامج الوطنية القائمة.
- المانحون: توفير التمويل لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية بطريقة مستدامة إلى المؤسسات المعنية بالاستجابة للاجئين (على المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية).

تعزيز قطاع الأعمال والعمل اللائق



تعزيز قطاع الأعمال والعمل اللائق

إصدار الشهادات والتدريب

التدريبات المهنية هي مقارنة أساسية يستخدمها المانحون والوكالات القائمة بالتنفيذ ضمن إطار الدعم الموقر للاجئين في البلدان المضيفة. بالفعل، تُطبّق الكثير من هذه المقاربات على أنواع مختلفة جداً من المهارات، وفي مختلف المدن والمناطق في البلدان المضيفة. ويتم ذلك على يد مجموعة متنوعة من المانحين عبر العالم من أجل فئات مستهدفة مختلفة (كالنساء والشباب)، لدرجة أنّ بعض المقاربات لفتت إلى أنّ هذا النوع من المقاربات يُطبّق بشكلٍ شبه مطلق، داعية إلى تنسيقها بشكلٍ أفضل. مع ذلك، تُعتبر هذه المقاربة خطوةً أساسيةً في سبيل تعزيز توظيف اللاجئين في البلدان المضيفة، لا سيّما في المجالات التي تتطلب موارد بشرية (وهذا أمرٌ يُحدّده تقييم سوق العمل، راجع «إجراء تقييم لسوق العمل»)، وعلى ضوء احتياجات البلد المضيف (بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بـ«الوظائف المفتوحة»).

لكن يجب ألا تُطبّق التدريبات وفق مقارنة تُعتمد لمرةٍ واحدة، بل، عند الإمكان، كخدمات إرشادية متواصلة لا سيّما بالنسبة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة. فضلاً عن ذلك، من الضروري ألا تتضمن البرامج تدريباً على المهارات المهنية فحسب بل المهارات السلوكية الشخصية أيضاً، لا سيّما في الحالات التي يفد فيها اللاجئون من بيئة أعمال مختلفة، ولا يكونون ملقّين بعد بالممارسات التجارية المعتمدة في البلد المضيف. قد يشمل التدريب على المهارات الشخصية التعرّف على ثقافة الأعمال والممارسات التجارية، وكيفية تجنّب الأسواق الرمادية إلخ.

في الوقت عينه، يجب ألا تركز برامج التدريب على أسواق البلد المضيف فحسب (بلد اللجوء الأول)، بل يمكن توسيعها لتشمل أسواق مستقبلية محتملة، استعداداً لإعادة التوطين والعودة. لكن يجب تنسيق هذه المقاربات مع دول إعادة التوطين للتأكد من أنّ برامج التدريب تعكس احتياجاتها، وكذلك مع الشركاء الدوليين استعداداً لإعادة الإعمار المرتقبة وتلبية احتياجات ما بعد النزاع في بلد المنشأ.

بالإضافة إلى برامج التدريب، يُعتبر التصديق على مهارات اللاجئين من خلال الشهادات خطوةً أساسيةً في هذا السياق، خاصةً وأنهم قد يفتقرون إلى الوثائق اللازمة التي تثبت تمتّعهم بهذه المهارات. من هنا، يجدر بوزارات التربية، تماشياً مع الأهداف والأولويات المحددة بناءً على تقييم أسواق العمل، أن تفسح المجال أمام اللاجئين المتواجدين في البلاد للاستفادة من الإجراءات القائمة للتصديق على مهاراتهم، بهدف تسهيل دخولهم إلى سوق العمل وتمكين البلد المضيف من الاستفادة من مهاراتهم.

تترافق برامج التدرّج والتدريب المهني مع عمليتي منح الشهادات والتوظيف (راجع «توظيف اللاجئين» أدناه). وبناءً عليه، لا بدّ من تفصيلها بحيث تناسب الاحتياجات الإقليمية أو المحلية (أو الاحتياجات في بلد إعادة التوطين أو العودة) ودمجها ضمن البرامج الوطنية القائمة (أي المناهج التعليمية والدروس نفسها).

الدروس المستخلصة من التدريب المهني في تركيا

بالنسبة إلى السوريين في تركيا، تتنوّع الطلبات على برامج التدريب بين منطقة وأخرى، لكنها ترتفع بشكلٍ عام بالنسبة إلى أصحاب المهن الذين يستطيعون إنشاء مشروعهم التجاري الخاص بأنفسهم (مثلاً مصقّفي الشعر). فتُعتبر الدورات المهنية واللغوية الأكثر شيوعاً، مع الإشارة إلى أنّ المهن تختلف بين المناطق وفقاً للسوق المحلية. على سبيل المثال، يُعتبر التدريب المهني على صناعة المنتجات الجلدية الأكثر رواجاً.

تملك مراكز التعليم العام قائمةً من ٣٠٠٠ دورة تدريبية حول مختلف المواضيع. فيمكن لأيّ مجموعة من ١٢ شخصاً على الأقل أن تتقدّم إلى المركز وتطلب تنظيم دورة تدريبية، فيكون المركز حينئذ ملزماً بتنظيم هذه

الدورة في حال تمكّن من انتداب مدرّب معتمد مناسب حول الموضوع. من هنا، يستند توقّر الدورة محلياً إلى مدى توقّر المدربين ومدى شعبيتها بالنسبة إلى منطقة معيّنة. جديرٌ بالذكر أنّ الدروس لا تقتصر على المواطنين الأتراك فحسب، بل يمكنها أن تستقبل السوريين أيضاً.

أما إذا كان السوريون يملكون شهادات، فيمكن لمجلس تركي أن يزوّدهم بشهادة معادلة. وبالنسبة إلى من لا يحمل شهادة، فبإمكانه أن يرسل طلباً إلى لجنة إقليمية أو يخضع لاختبار لدى هيئة الكفاءات المهنية التابعة لوزارة العمل التركية التي تقيّم عندئذٍ مؤهلاته وتزوّده بالشهادة المعادلة.

أما بالنسبة إلى طلاب المدارس الثانوية، فتضمّ تركيا أيضاً مراكز تعليم مهنيّ. ومع أنّ هذه المراكز كانت تفتح أبوابها أمام التلاميذ حتى ١٨ عاماً كحدّ أقصى، فقد أصبح مجال المشاركة فيها اليوم مفتوحاً أمام الأشخاص من مختلف الأعمار، مع مراعاة الراشدين الشباب الذين فاتتهم سنوات الدراسة بسبب النزاع في سوريا و/أو نزوحهم.

التطبيق العملي

- فتح أبواب عمليات التصديق الوطنية على الشهادات أمام اللاجئين، وتصميم برامج محدّدة لتقييم المهارات والاعتراف بها، لتمكينهم من الحصول على الوثائق اللازمة التي تثبت مؤهلاتهم ومهاراتهم الرسمية وغير الرسمية.
- تصميم برامج مهنية بناءً على تقييم لسوق العمل، للتأكد من أنّ التدريب على المهارات مطابق لاحتياجات سوق العمل في البلد المضيف.
- تصميم برامج مهنية للاجئين بحيث تكون عمليات مستمرة وتتضمّن تدريباً على المهارات السلوكية الشخصية.
- التعاون مع بلدان إعادة التوطين الفعلية/المحتملة حول دمج مكّونات التدريب على المهارات ضمن برامج التدريب المهني التي تطابق احتياجات أسواق العمل في بلدان المقصد.

توظيف اللاجئين

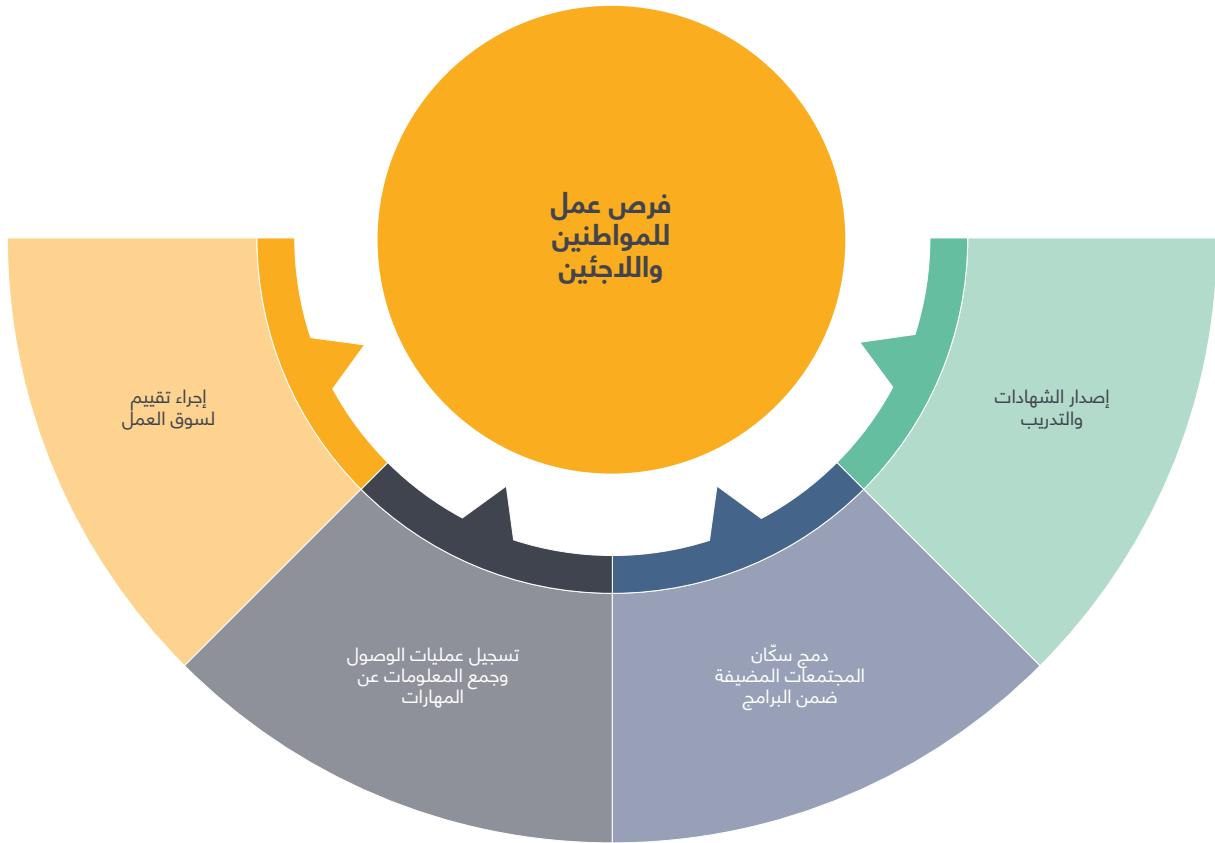
بناءً على تقييم سوق العمل، والمعلومات التي يتمّ جمعها عن رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي الذي يتمتع به اللاجئون والذي يحملونه معهم إلى البلد المعني، يجدر ببلدان المنشأ أن تسمح بتوظيف اللاجئين لا بل أن تروّج له.^{٤٣} كما يجدر تشجيع ذلك بشكلٍ خاص في المجالات التي تكون فيها مشاركة المرأة في الاقتصاد متدنية. في هذا السياق، يظهر الشكل ٧ كيف تندرج مختلف خيارات السياسات الموجزة في الفقرات السابقة ضمن هذا الخيار، وكيف يمكنها بالتالي أن تروّج لمزيد من فرص العمل لمواطني المجتمع المضيف واللاجئين. لكن من الضروري هنا توفير فرص العمل الرسمية وتيسير الحصول على رخص عمل، خاصّة وأنّ اللاجئين سيميلون إلى العمل في السوق غير النظامية إذا لم يتمكّنوا من الوصول إلى سوق العمل. بطبيعة الحال، سيخلف هذا الأمر تبعات سلبية على كلّ من اللاجئين وحكومة البلد المضيف، كانتهاكات العمل والاستغلال بحقّ اللاجئين وخسارة

^{٤٣} يمكن أن يخلف منح اللاجئين حقّ الوصول رسمياً إلى سوق العمل آثار إيجابية على اللاجئين والمجتمعات المضيفة (مواطنين ومؤسسات والاقتصاد ككل). راجع: TENT ومركز التنمية العالمية ٢٠١٨، أ، ٢٠١٨ ب.

الحكومة للعائدات الضريبية.^{٤٤} من هنا، من خلال تحديد مجالات النمو المحتمل، حيث يمكن توظيف اللاجئين، والاستفادة من ابتكارات اللاجئين، أو رؤوس أموالهم المستثمرة، يمكن للبلد المضيف الاستفادة من مجموعة جديدة من المهارات ورؤوس الأموال.

بالإضافة إلى ذلك، لفتت إحدى المنظمات غير الحكومية التي أجريت معها المقابلات إلى أهمية توظيف اللاجئين تحقيقاً للتماسك الاجتماعي. فُعتبر الوصول إلى فرص العمل النظامي ورخص العمل مهماً بالنسبة إلى صحة اللاجئين (لا سيّما الصحة العقلية) وعملية الدمج (من خلال المساهمة في المجتمع عبر الضرائب وغير ذلك). بالتوازي مع ذلك، سيتمكن المواطنون من ملاحظة كيفية مساهمة اللاجئين في المجتمع من خلال العمل، ولكن أيضاً من خلال تسديد الضرائب، مما يعزز التماسك الاجتماعي.

الشكل ٦: الروابط بين خيارات السياسات التي تسهّل إيجاد فرص عمل للاجئين والمواطنين



^{٤٤} مع ذلك، يجب عدم تناول فرص العمل في الأسواق غير النظامية من منظور سلبي بحت. بالفعل، بالنسبة إلى المهاجرين واللاجئين، لا سيّما أولئك ذوي وضع الهجرة غير النظامي، توقّر سوق العمل غير النظامية فرص عمل ودعمًا ماليًا لأولئك الذين لا يملكون إلا قدرةً محدودةً على الحصول على وظيفة.

بالإضافة إلى ذلك، شدّد صنّاع السياسات على القيمة الإضافية التي تتأتّى عن توظيف اللاجئين في الخدمات المؤقّرة لهم، لا سيّما ضمن فرق التوعية (راجع «تقييم جهودك التوعوية وتكييفها مع الاحتياجات»)، حيث يمكن لمعارفهم اللغوية والثقافية أن تحسّن من مستوى تقديم الخدمات وجهود نشر التوعية. في هذا الإطار، أشار أحد أصحاب المصلحة إلى تجربة سابقة مع برامج للمتطوعين تكلّلت بالنجاح، استُخدم فيها مرّضون وأطباء وقابلات ومعلّمون متقاعدون، إما لتوفير الخدمات وإما لتدريب اللاجئين على توفيرها. فيُعتبر اللاجئون الأكثر قدرةً على التواصل مع أشخاص من مجتمعاتهم الخاصة، زد على أنّ استخدام الترجمة الفورية قد يشكّل في أغلب الأحيان عائقاً أمام التواصل بشكلٍ فعال ومريح. فضلاً عن ذلك، قد يساعد ذلك في إرساء علاقة من الثقة بين المؤسسات الحكومية والسكّان المستهدفين الذين قد لا يرتاحون إلى الشخصيات أو المؤسسات التي تمثّل السلطة الحكومية.

إلى جانب ذلك، شدّدت المقابلات، بشكلٍ خاص، على إمكانية توظيف اللاجئين في قطاعات لا يهتمّ مواطنو البلد المضيف بالعمل فيها، وحيث تكون مؤسسات البلد المضيف بحاجة إلى توظيف يد عاملة.⁶⁰ ففي بعض الحالات، قد يواجه رواد الأعمال في بعض القطاعات تحديات على صعيد إيجاد موظّفين يتمتعون بالكفاءة والمهارات المطلوبة، فيكون اللاجئون قادرين على تلبية هذه الحاجة، إما بفضل مهاراتهم الخاصة وإما بعد خضوعهم للتدريب. لكن يجدر بصنّاع السياسات أن يضمنوا استعداد اللاجئين لتلبية هذه الاحتياجات وقدرتهم على ذلك، لا سيّما من خلال اعتماد مقاربة تشاركية (راجع «ضمان اعتماد مقاربة تشاركية»).

في ما يتعلق بذلك، على الدولة أن تضمن تطبيق إجراءات وأنظمة واضحة ومبسّطة بالنسبة إلى تطوير قطاع الأعمال (راجع «دعم تطوير قطاع الأعمال»). كما يمكن للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم في عملية التسجيل عند الاقتضاء.⁶¹ جديرٌ بالذكر أنّ بعض الصعوبات قد تنشأ عندما يكون إجراء تسجيل الموظّفين نفسه صعباً، وعندما يتم العمل بنظام الحصص، وكذلك عندما تقع المسؤولية المالية للتسجيل على عاتق أصحاب العمل. من هذا المنطلق، قد يكون توظيف اللاجئين بشكل غير نظامي، بالنسبة إلى بعض أصحاب العمل، أقل كلفة، مما يحقّر بالتالي العمالة غير المنظمة.

توظيف السوريين في قطاع تقديم الخدمات في تركيا

تمّ توظيف سوريين في تركيا، من خلال وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، ووزارة التربية، ووزارة الصحة، في مجالات محددة لتقديم الخدمات بغية الاستفادة من معارفهم اللغوية والثقافية وخبراتهم الأساسية. وكانت وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية قد حصلت على إعفاء من وزارة العمل مكّنها من توظيف سوريين في أنشطة التوعية وتقديم الخدمات، حيث ثبت أنّ مشاركتهم تحسّن فعالية جهود التواصل التي تبذلها الوزارة مع السكّان السوريين في تركيا.

⁶⁰ على سبيل المثال، حدّد تقييم لسوق العمل في إسطنبول أبرز القطاعات حيث يمكن توظيف الشباب السوري، وحيث يرتفع الطلب على اليد العاملة، في حين لا يبدي المواطنون الأتراك رغبة كبيرة للعمل فيها، وهي: البيع بالتجزئة، المنسوجات، البناء، الضيافة، والصحة. راجع: منظمة التنمية البشرية (إنجيف) ٢٠١٧.

⁶¹ على سبيل المثال، نفّذت المنظمة الدولية للهجرة مشروعاً يركّز على تعزيز ريادة الأعمال بين السوريين والمواطنين الأتراك، بالإضافة إلى تأمين وظائف للسوريين (١٠٤ منذ نهاية العام ٢٠١٧؛ مع العلم أنّ الهدف هو ١٤٠ بحلول نهاية العام ٢٠١٨). وقد قدّمت المنظمة الدعم في مجال ريادة الأعمال والتوظيف بناءً على احتياجات السوق (قطاعات الصناعات التحويلية، والمنسوجات، والتجارة)، فضلاً عن القطاعات حيث يمكن للمتحدثين بالعربية تشكيل قيمة مضافة. في البداية، بدأت المنظمة الدولية للهجرة بالتواصل مع شركات الأعمال للحصول على دعمها. ثم ساعدت الشركات في تسجيل اللاجئين لتمكينهم من على تصاريح العمل، كما سدّدت بعض التكاليف (على سبيل المثال، تأمين ٦ أشهر من راتب العامل للسنة الأولى، و ٣ أشهر من الراتب في السنة الثانية). بالإضافة إلى ذلك، استخدمت منظمة العمل الدولية في تركيا خطةً لتحفيز أصحاب العمل على توظيف العمال السوريين. اعتُبرت هذه الخطة كناجحة، وبناءً عليه، سيتم الآن إضفاء طابع رسمي عليها لتصبح نهجاً متبعاً. وقد نصّت هذه الخطة على تسديد بعض تكاليف الضمان الاجتماعي وتكلفة التسجيل.

فضلاً عن ذلك، وظّفت وزارة التربية الوطنية التركية معلّمين سوريين في مراكز تعليم مؤقتة أنشئت في مراكز الإقامة المؤقتة^{٤٧}، بهدف تدريس الطلاب وفقاً لمناهج سورية معدّلة، والمحافظة على وصول الأطفال السوريين إلى التعليم أثناء نزوحهم. فبدأ المعلّمون السوريون بتقديم خدماتهم التعليمية قرابة العام ٢٠١١. وفي ٢٠١٤، صدر تشريع قضى بتوظيفهم رسمياً ضمن مراكز التعليم المؤقتة، من خلال التمويل الدولي. كما بذلت وزارة التربية الوطنية جهوداً لتحديد المعلمين السوريين المناسبين وتدريبهم من أجل تحسين الخدمات التعليمية المقدمة في هذه المراكز: فتم تحديد معلّمين سوريين من خلال لجان على المستوى المحلي، ثم خضعوا للتدريب لتحسين معرفتهم بطريقة التعليم والمواضيع المطروحة (عبر تدريبات لمدة أسبوعين، ثلاث مرات).

بالإضافة إلى ذلك، تدور مناقشات حول كيفية دمج المعلمين السوريين ضمن المدارس الرسمية التركية، وما إذا كان التمويل الدولي متوفراً لدعم عملية توظيفهم. علاوة على ذلك، تدعو الحاجة إلى إجراء أكثر تفصيلاً حول كيفية توفير تصاريح العمل، ودعم المعلّمين حتى يتأقلموا مع المناهج التعليمية التركية.

بالإضافة إلى ذلك، يركّز مشروع دولي من تنفيذ منظمة الصحة العالمية والمنظمة غير الحكومية التركية «جمعية التضامن مع ملتسمي اللجوء والمهاجرين» ومديريات الصحة العامة الإقليمية التابعة لوزارة الصحة، وبتمويل من وزارة الصحة، على تدريب الأطباء والممرضين السوريين وتوظيفهم في نظام الرعاية الصحية التركي، من أجل تحسين خدمات الرعاية الصحية للمرضى السوريين عبر مراعاة احتياجاتهم اللغوية والثقافية (جمعية التضامن مع ملتسمي اللجوء والمهاجرين ٢٠١٨، منظمة الصحة العالمية ٢٠١٨). يهدف المشروع إلى معالجة الثغرات والعراقيل التي تشوب الخدمات الصحية المقدّمة للاجئين السوريين، من خلال تمكين الأطباء والممرضين السوريين ودمجهم في مراكز الصحة التركية الخاصة بالمهاجرين. منذ عام ٢٠١٦، تولّت وزارة الصحة التركية تدريب أكثر من ١٢٠٠ عامل رعاية صحية سوري وتوظيف أكثر من ٦٠٠ موظف طبي (منظمة الصحة العالمية ٢٠١٨).

التطبيق العملي

- تعزيز توظيف اللاجئين في المجالات التي يتمتعون فيها بالمهارات المهنية، استناداً إلى تقييم النقص في سوق العمل/ المهارات وتقييم مهارات اللاجئين.
- توفير التدريب الهادف للموظفين/ المدراء في البلد المضيف على دمج اللاجئين كباقة في المتاجر.
- تحديث مهارات أو ترقية موظفي البلد المضيف المستخدمين داخل الشركات التي يتم توظيف اللاجئين فيها.
- بالنسبة إلى الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم، الاستحصال على المنتجات أو الخدمات المطلوبة من الشركات التي توظف اللاجئين، مع دمج هذا النوع من المقاربات ضمن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

^{٤٧} أنشئت مراكز التعليم المؤقتة عام ٢٠١٤ (حيث أنشئت مراكز جديدة كما أضيف الطابع الرسمي على مراكز أخرى مشغّلة في مؤسسات خيرية سورية) بهدف الاستجابة للتدفقات المؤقتة. وقد استخدمت هذه المراكز المنهج التعليمي السوري في المقام الأول، باللغة العربية لكن مع تكييفه ليتناسب مع السياق التركي، بالإضافة إلى دورات في اللغة التركية. بحلول العام ٢٠١٦، أصبح من الواضح أن طبيعة أزمة اللاجئين السوريين الممتدة باتت تتطلب حلاً طويل الأمد، لا سيّما وأن طبيعة المراكز المنفصلة باتت تشكل عبئاً على هيكل الدولة، زد على أنّ النهج المعتمد لم يُعتبر مستداماً (مالياً واجتماعياً). نتيجة لذلك، بدأت هذه المراكز نزول تدريجياً. فاعتباراً من منتصف العام ٢٠١٨، تفرّز التخلّص منها تدريجياً إلى أن تختفي نهائياً بحلول العام ٢٠٢٠، مع منح إعفاءات إلى بعض الأقاليم إذا كانت بحاجة إلى فترة أطول للتخلص من المراكز. لمزيد من المعلومات حول مراكز التعليم المؤقتة، راجع: ميميشولو ٢٠١٨.

التركيز على العمل اللائق عوضاً عن عدد الموظفين

يُعتبر تحديد أهداف توظيف السكان المستهدفين، وتحقيق هذه الأهداف، أمراً مهماً لضمان تحقيق أثر مقارنة السياسة المعتمدة. مع ذلك، ينبغي ألا يكون عدد النازحين الذين نجحوا في الحصول على عمل المؤشر الرئيسي أو الوحيد لقياس النجاح، بل يجب أن ينصبّ التركيز على ضمان الأثر الملموس الذي يخلّفه توظيف اللاجئين على البلد المضيف ومجتمع اللاجئين، كما ينبغي أن يكون تشجيع العمل اللائق هدفاً أساسياً. ومع أنّ تسليط الضوء على العدد الفعلي لتصاريح العمل التي تم إصدارها قد يشكّل وسيلة مهمة لإبراز جهود الدولة المضيفة في مجال إدماج اللاجئين، إلا أنّ تحويل التركيز إلى مؤشرات رقمية بحتة قد يقوض الإمكانات التي يمكن أن تنتج عن مقارنة التنمية-النزوح (لينر وتيرنر ٢٠١٨، أ؛ ٢٠١٨، ب). بناءً عليه، على الجهات المانحة والوكالات القائمة بالتنفيذ مراعاة هذا الأمر عند رصد التقدم وربط الأهداف بالتمويل.

أخيراً، بالرغم من فرض قيود في أغلب الأحيان على المهن المفتوحة أمام تشغيل اللاجئين، على النحو الذي تحدده البلدان المضيفة، فعلى كلٍّ من البلدان المضيفة والشركاء الدوليين (المانحين والمنظمات الدولية على وجه الخصوص) التفكير في إمكانية توسيع الفرص المتاحة. بالفعل، بموجب هذه المقاربة، يمكن ضمان سبل المعيشة للاجئين على نحو يتعدى التوظيف في القطاعات والصناعات التي تتطلب عمالةً كثيفة (مثل البناء والزراعة والمنسوجات): فصحيحٌ أنّ هذه القطاعات قد تقدّم عدداً أكبر من الوظائف المحتملة، إلا أنها تعرّض اللاجئين، في كثير من الأحيان، للاستغلال، كما تكون غالباً وظائف ذات مهارات منخفضة، لا تستفيد من مهارات اللاجئين الفعلية. فمن المحتمل أن يتمتع اللاجئين بمهارات أخرى يمكن الاستفادة منها بشكل أكثر فعالية لمصلحة البلد المضيف. علاوةً على ذلك، يمكن أن يخلّف التوظيف في هذه القطاعات تأثيراً سلبياً على المجتمعات المضيفة من خلال تقويض أجور المواطنين، ما لم تُبذل جهود متزامنة لضمان العمل اللائق وإنفاذ لوائح العمل.

توصيات منظمة العمل الدولية لضمان العمل اللائق للاجئين في الأردن

يقدم تقريرٌ صدر مؤخراً عن منظمة العمل الدولية توصياتٍ حول الحلول العملية للتغلّب على التحدي الذي يواجه التوظيف في الأردن، ودمج السوريين في سوق العمل الأردني، وضمان ظروف العمل اللائق. وقد صيغت التوصيات على أساس بحث تجريبي شامل أجري في البلاد مع ممثلي الحكومة الأردنية (بمن فيهم مدراء ومشغلون ومسؤولون)، وأصحاب العمل وجمعيات أصحاب العمل، وموظفين وعمال عاطلين عن العمل (من أردنيين وسوريين إلى غيرهم من العمال المهاجرين)، ونقابات عمالية، وسفارات بلدان العمّال المهاجرين، ومنظمات غير حكومية. كما شملت الدراسة خمسة قطاعات محددة هي: الزراعة، والبناء، والعمل المنزلي، والصناعة، والسياحة. يقدم التقرير عدداً كبيراً من التوصيات العملية، سواء أبشكلاً عام أم بحسب القطاع- لكنه يشمل التوصيات المتعلقة بتشجيع العمل اللائق فقط (رزاز ٢٠١٧). لتكوين نظرة شاملة حول توصيات السياسات، يرجى الاطلاع على تقرير منظمة العمل الدولية (رزاز ٢٠١٧).

- دعم وزارة العمل في المدافعة عن ظروف العمل اللائق ورصد ظروف العمل،
- تعزيز إنفاذ لوائح وتفتيشات العمل (مثلاً في ما يتعلق بتسديد أجور العمل الإضافي، وأنظمة الصحة والسلامة، وليس في ما يتعلق بوضع الهجرة^{٤٨}).
- تطوير و/أو تحسين الأطر التنظيمية في القطاعات ذات الصلة عند الضرورة في ما يتعلق بظروف العمل (مثلاً ساعات العمل، والحد الأدنى للأجور، والمعايير الصحية إلخ).

^{٤٨} على سبيل المثال، تمكّن بعض اللاجئين في الأردن، من خلال الميثاق الأردني، من الحصول على عمل رسمي، بعدما كانوا يشغلون وظيفة غير نظامية. وقد اتخذت هذه المقاربة في محاولة لتحسين وصول السوريين إلى الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف عملهم وأجورهم. غير أنّ بعض المؤلفين لفتوا إلى مشاكل على صعيد التنفيذ في ما يتعلق بالحصول على تصاريح العمل، فضلاً عن مشاكل أخرى مستمرة تتعلق بالعمالة غير النظامية للجنسيات الأخرى (بما في ذلك الأردنيين). راجع: لينر وتيرنر ٢٠١٨، ب.

- مواءمة الأجور بين اللاجئين وموظفي المجتمع المضيف (والتأكد من تطبيق ذلك من خلال عمليات التفتيش) لثني أصحاب العمل عن توظيف اللاجئين بأجور أقل والحد من التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضييفة.
- الترويج لبرامج التوظيف وإصدار الشهادات التي تطابق بين الموظفين المحتملين ضمن مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف من جهة وأصحاب العمل الباحثين عن موظفين من جهة أخرى، بما في ذلك بالنسبة إلى الوظائف بدوام جزئي والوظائف قصيرة الأجل.
- نشر التوعية بين أصحاب العمل والعمال بشأن حقوقهم والأنظمة ذات الصلة، وذلك خلال عملية إصدار تصاريح العمل، وبشكلي منتظم، وخلال عمليات التفتيش وأثناء تنظيم الحملات الإعلامية. يمكن القيام بذلك من خلال سلطات التفتيش خلال الزيارات التي يقوم بها المفتشون، وكذلك من خلال الحملات الإعلامية العامة التي تقوم بها وزارة العمل والمنظمات الدولية و/أو المنظمات غير الحكومية.
- التفكير في تطوير برامج «مكان العمل المحترم» لمعالجة المخاوف بشأن ارتفاع معدل دوران الموظفين والمعاملة التي يلقونها من أصحاب العمل. فيمكن تشكيل لجان خاصة بأمكنة العمل، وتدريب المشرفين، وتقييم الموظفين وأصحاب العمل من خلال هذه البرامج.

دعم تطوير قطاع الأعمال

بههدف تعزيز قطاع الأعمال في البلدان المضييفة، والإجراءات الهادفة إلى توظيف اللاجئين، يجب أن تركز الجهود أيضاً على تعزيز الاستثمار وريادة الأعمال، سواء أضمن مجتمع اللاجئين أم المجتمع المضيف. في هذا الإطار، سلّطت المقابلات الضوء على إمكانيات رواد الأعمال اللاجئين، لا سيّما على صعيد توفير فرص عمل في البلد المضيف، والإجراءات التي يمكن أن تعزز ثقتهم وقدرتهم على الاستثمار. يشمل ذلك تخفيف الأعباء والحواجز الرقابية أو تبسيطها، والتشجيع على تعلّم اللغة، والتدريب على ريادة الأعمال، وتحسين الوصول إلى رأس المال والاستثمار (بما في ذلك عن طريق نشر التوعية).

على صعيد التنمية على المدى الطويل، يحمل المستثمرون اللاجئين معهم، أكانوا يقيمون داخل البلد أم كانوا من جاليات المغتربين، رأس المال الاقتصادي، وبالتالي يمكنهم فتح أسواق جديدة، مثلاً مع بلدهم المنشأ بعد انقضاء النزاع فيه أو عبره، كما يمكنهم توفير المنتجات والخدمات لمجتمعهم المحلي. من شأن هذا الأمر أن يخلف تأثيراً إيجابياً على سوق العمل والصادرات الوطنية، حتى في حالة شركات الأعمال الصغيرة. في الواقع، أفادت إحدى المقابلات أنّ بإمكان هذه الشركات أن توظّف ما يصل إلى ١٠ أشخاص، وبالتالي فإنّ تسجيلها ودعمها سيكون إحدى الوسائل للاستفادة من هذه الفرصة.

فضلاً عن ذلك، يجدر بالجهات المانحة والوكالات القائمة بالتنفيذ والبلدان المضييفة إعطاء الأولوية للإعلان عن فرص الاستثمار المحتملة المتوفرة للقطاع الخاص. ومن الضروري أيضاً استخدام الأمثلة الإيجابية عن توظيف اللاجئين، خاصّة وأنّ هذا الأمر يثبت القيمة المضافة بالنسبة إلى المستثمرين وأصحاب العمل المحتملين، فضلاً عن الجهات المانحة. نسجاً على المنوال نفسه، يمكن تحفيز الشركات الخاصة على الابتكار، والاستفادة من فرص السوق المحتملة التي توفرها الجهات المانحة والمنظمات الدولية الساعية إلى تعزيز توظيف اللاجئين في البلدان المضييفة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم السورية وإيجاد فرص عمل في تركيا

لفتت المقابلات والأبحاث الأخيرة إلى التأثيرات الإيجابية المحتملة والفعالية التي خلفها رجال الأعمال السوريون اللدجئون على الاقتصاد التركي وسوق العمل. فاعتباراً من آذار/ مارس ٢٠١٨، تم تسجيل حوالي ٨٠٠٠ شركة أعمال صغيرة في تركيا بالنيابة عن شركاء سوريين أو بالتعاون معهم، وهو استثمار يقارب الخمسمئة مليون دولار أمريكي (صحيفة دايلي صباح ٢٠١٧). ومع أنّ هذا الرقم هو الرقم المسجّل، إلا أنّ العدد الفعلي للشركات التي يملكها سوريون في تركيا أكبر بكثير. فعلى مدى السنوات الأربع الماضية، شكّل السوريون أكبر جنسية مؤسّسة لشركات الأعمال في تركيا. بطبيعة الحال، يفترض هذا الأمر وجود قدرات معينة لدى السكان، فضلاً عن تمتعهم بالذكاء التجاري. على ضوء ذلك، قد يكون لهذا الأمر تأثير اقتصادي مهم بالنسبة إلى تركيا في منتصف المدة، خاصة على صعيد إيجاد وظائف. في الواقع، قدّرت دراسة أجريت عام ٢٠١٧ أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم السورية توظّف، في المتوسط، ٩,٤ أشخاص، ذاكرةً أنه، من بين الشركات الواردة في الدراسة، خطّطت شركات لإضافة ٨,٢ موظف في المتوسط على مدار السنة اللاحقة (مؤسسة بناء الأسواق ٢٠١٧).

علوّة على ذلك، أبرزت أبحاث اقتصادية حديثة أنّ شركات الأعمال التي يملكها سوريون ساهمت في زيادة التبادلات التجارية مع سوريا وبقية أسواق الشرق الأوسط، فضلاً عن تسجيل زيادة محدودة في معدل التضخم، كما اعتُبرت محركاً رئيسياً في النمو الاقتصادي في مناطق معينة وعلى المستوى الوطني عام ٢٠١٥ (ديفرانولو ٢٠١٦؛ بهجيكابيلي وجيتين ٢٠١٥). أما البطالة في أبرز الأقاليم المستضيفة لللاجئين، فقد ازدادت في إقليمين، ولكنها تناقصت في ثلاثة أقاليم - مما يشير إلى أنّ الزيادة في عدد السكان (تدفق اللاجئين) لا تؤدي دائماً إلى زيادة في معدلات البطالة.

المنتدى الدولي السوري للأعمال

عام ٢٠١٧، أنشأ رواد أعمال سوريون المنتدى الدولي السوري للأعمال، للاستفادة من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي للمغتربين في دعم اللاجئين السوريين المتواجدين في بلدان اللجوء الأول في المنطقة (الأردن وتركيا ولبنان ومصر إلخ). وقد حدّدت الشبكة، لدى تأسيسها، أولوياتها الخمس الأساسية للمشاركة مع رجال الأعمال السوريين، وهي:

- الحواجز التنظيمية (مناخ الاستثمار، والتنقل، وقوانين التجارة والعمل)
- تمكين الشباب، والمساواة بين الجنسين، والتعليم (الإدماج الاجتماعي، التعليم الابتدائي/ المتوسط، التدريب المهني، البرامج الخاصة بالنوع الاجتماعي)
- فرص الاستثمار والمطابقة بين اليد العاملة والوظائف (تحديد القطاعات والأسواق)
- حلول لتحديات القطاع المالي (الوصول إلى التمويل، وصرف الأموال، وحركة الأموال)
- جعل الروابط القوية بين الأعمال التجارية والأعمال الخيرية أكثر منهجية

فضلاً عن ذلك، اعتُبرت جهود المغتربين في كثيرٍ من الأحيان حاسمةً في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الأزمة، وبناءً عليه فقد اعتُبرت هذه الجهود قوةً مهمةً لتحسين التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال لرعايا بلدهم (البنك الدولي ٢٠١٦). لذا، يمكن أن يشكّل المغتربون شركاء رئيسيين في تعزيز التوظيف في بلدان اللجوء من خلال دعم رعايا بلدهم وتطوير قطاع الأعمال في هذه البلدان.

منصة الاستثمار والمواءمة

أنشأ البنك الدولي «منصة الاستثمار والمواءمة» دعماً لأصحاب المشاريع اللاجئين وفي المجتمعات المضيفة، بتمويل من صندوق الشراكة الخاص بأهداف التنمية المستدامة (البنك الدولي ٢٠١٨ ت). تبدأ هذه المنصة بربط الشركات التي تأثرت بأزمة اللاجئين مع الجهات الفاعلة والمستثمرين العالميين الذين يقدمون مساعدات مثل التوظيف أو التدريب، والاستثمار في الأعمال التجارية، وتوظيف اللاجئين إلخ. ومن هذه الشركات سوديكسو، سيتي، هيلتون، بن أند جيريز، باريلد، يونيكلو، مايكروسوفت ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وغيرها (البنك الدولي ٢٠١٨ ت). فضلاً عن ذلك، تُعدّ المنصة برنامجاً لدعم الاستثمار وتقديم المساعدة التقنية من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة (يونغ كيم ٢٠١٨).

التطبيق العملي

- تحديد مصادر التمويل لمساعدة اللاجئين والمغتربين وروّاد الأعمال الوطنيين على تطوير مشاريع أعمال.
- تبسيط العقبات البيروقراطية التي تعرقل استثمارات اللاجئين والمهاجرين أو إزالتها.
- تحسين وصول اللاجئين والمغتربين إلى رأس المال والاستثمار.
- توفير تدريب على تنفيذ الأعمال التجارية للاجئين والمواطنين الذين يملكون رؤوس أموال للاستثمار.
- التواصل مع الشركات الخاصة وتزويدها بالحوافز لإثبات فرص السوق المحتملة المتوفرة في أسواق اللاجئين أو الأسواق التي تستضيف اللاجئين.
- التفكير في احتمال تقديم دعم نقدي للاجئين على شكل معونة إنسانية.^{٤٩}

٤٩ يتوافق هذا الأمر مع الهدف ٣ من الصفقة الكبرى للقمة العالمية للعمل الإنساني. راجع: خطة العمل من أجل الإنسانية ٢٠١٨ ب.

٤ الاستنتاجات

هدف هذا التقرير ، في المقام الأول، إلى الاستجابة إلى أحد خيارات السياسات المحددة، أي: «التنويه بجهود البلد المضيف في تحقيق خير العالم أجمع». في هذا الإطار، يورد التقرير توصيات وتعليقات وممارسات سليمة من صانعي السياسات والشركاء القائمين بالتنفيذ في أبرز البلدان المستضيفة للاجئين، لتكون أمثلة تُطرح على بلدان مضييفة أخرى، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، وشركاء منفذين آخرين وجهات مانحة. كيف لا ومن الضروري الاحتفاء بالنجاحات التي تُسجّل في مثل هذه البيئات الصعبة، على شكل ممارسات سليمة. من هنا، تمّ تحديد خيارات السياسات العامة هذه لتكون أساساً لتنفيذ مقاربة التنمية- النزوح في أبرز البلدان المستضيفة للاجئين في العالم النامي، مع الإشارة إلى أنه يمكن تطبيقها أيضاً على البلدان الأصغر حجماً التي تستضيف اللاجئين، بما في ذلك بلدان الاتحاد الأوروبي.

صحيح أنّ جميع خيارات السياسات الواردة تُعتبر مهمّةً من حيث القيمة المضافة الإيجابية التي تحملها معها، لكن من الواضح أنّ التنفيذ الفوري لخيارات السياسات كافةً منذ البداية لن يكون ممكناً. من هنا، يمكن اعتماد سياسة معيّنة ضمن نطاق ضيق، أو تجربة خيارات معيّنة لاختبار تأثيرها وتنفيذ سياسات جديدة بشكلٍ تدريجي أو متصاعد، أو التخلص تدريجياً من السياسات القديمة؛ فهذه كلّها طرق لتنفيذ خيارات السياسات بشكلٍ أكثر واقعية وفقاً للأولويات الوطنية والمهل الزمنية المعقولة. وبالتالي، يُعتبر ترتيب خيارات السياسات بحسب أولويتها، على ضوء الموارد المحدودة، والاحتياجات الفورية والمتوسطة والطويلة المدى، والاهتمام الدولي الكبير، خطوةً أساسيةً ضرورية بالنسبة إلى البلدان المضييفة. في الوقت نفسه، على المانحين الاعتراف بالأهمية القصوى لأولويات البلدان المضييفة والالتزام برغبتها في تحديد أولويات التمويل وفقاً لذلك، وإلا قد تُهمل الاحتياجات الأساسية المتعلقة بتنمية البلد المضيف أو تُعتبر غير ذات أولوية.

أخيراً، كما ذُكر في بداية هذا التقرير، يجب أن تكون خيارات السياسات المتعلقة بدمج اللاجئين محلياً جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية الأوسع، والتضامن، وتقاسم المسؤوليات. فلا يخفى على أحد أنّ البلدان في المناطق النامية تتحمّل بالفعل القسم الأكبر من مسؤولية استضافة اللاجئين، وبالتالي لا يُراد من هذا التقرير، بأي حال من الأحوال، أن يقترح عليها تحمّل مسؤولية أكبر على صعيد الدمج المحلي؛ بل على العكس، لن تتكلّل خيارات السياسة الواردة في هذا التقرير بالنجاح إلا عندما تقترن بجهودٍ عالمية متعلقة بالحلّين الدائمين اللذين للاجئين، أي: العودة الآمنة والطوعية وإعادة التوطين.

الملحق

ملاحظة منهجية

يرتكز هذا التقرير وخيارات السياسات الواردة فيه على طرق بحوث نوعية مكتبية وتجريبية معاً. فتناولت البحوث المكتبية محور التنمية- النزوح، والميثاق الأردني، واستجابات التنمية- النزوح في كلٍّ من تركيا ولبنان. كذلك، أُجريت بحوث مكتبية معمّقة، فتّمّ تجميعها ضمن تقارير حول المعلومات الأساسية، تناولت الوضع في لبنان وتركيا ومدى تأثرهما بتدفقات اللاجئين السوريين، فضلاً عن السياسات الوطنية ذات الصلة التي صيغت في كلِّ حالة.^{٥٠} بالإضافة إلى ذلك، تمّ استقاء المعلومات من الملاحظات التي أبدتها المشاركون خلال المؤتمرات الدولية التي ركّزت على الدروس المتعلقة بمحور التنمية- النزوح.^{٥١}

كذلك، أُجريت ثلاثون مقابلة نوعية شبه منظمّة مع صانعي السياسات، وممثلي المنظمات الدولية، وغرف التجارة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية في تركيا (١٦) ولبنان (١٣)، ومع شريك عالميٍّ أيضاً (١). وقد أُجريت هذه المقابلات إما شخصياً وإما عبر سكايب بين ٢٥ حزيران/يونيو و١٧ تموز/يوليو ٢٠١٨، بناءً على مبادئ توجيهية خاصة بالمقابلات شبه المنظمة.

اختارت الباحثة المؤسسات التي أُجرت معها المقابلات بناءً على بحث تناول خلفية الهيكلية المؤسسية للاستجابة للزّمة السورية في البلدان المعنية، واستناداً إلى مشاورات مع خبراء محليين. وقد ركّزت المقابلات على وضع النزوح في البلدان المعنية والتحديات الإنمائية التي يواجهها كلُّ بلد، لا سيّما في ظلِّ وجود اللاجئين السوريين، فضلاً عن استجابات السياسات، والأمثلة وأفضل الممارسات، والاحتياجات الطويلة المدى والاحتياجات التنموية، والتوصيات بشأن الخطوات المقبلة على المستوى الوطني والدولي.

عُرِضت مسوّدّة أولى من هذا التقرير في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ خلال «اجتماع الطاولة المستديرة حول خيارات السياسات المندرج ضمن إطار محور التنمية-النزوح» الذي انعقد في مقرِّ صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدّرة للنفط (الأوبك) في فيينا، النمسا. وقد هدف اجتماع الطاولة المستديرة المذكور إلى الاستماع إلى وجهات نظر إضافية يمكن دمجها ضمن التقرير، وتلقي ملاحظات بشأن مختلف خيارات السياسات الواردة، أو التثبيت منها. جديرٌ بالذكر أنّ الاجتماع حشد مجموعةً متنوّعةً من الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيّين بهذه القضية (١٥ مؤسسة مختلفة)، بمن فيهم ممثلو أبرز البلدان المستضيفة للاجئين، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، فضلاً عن مجتمع المانحين. وقد أُدمجت ملاحظاتهم وعروضهم التقديمية ضمن التقرير.

^{٥٠} سبق ونُشرت تقارير المعلومات الأساسية المذكورة. راجع: قبانجي وقبانجي ٢٠١٨؛ وميميشولو ٢٠١٨.

^{٥١} بشكل خاص، اجتماع المفوضية الأوروبية المخصّص مع الشركاء حول تطبيق مقاربة الاتحاد الأوروبي نحو النزوح القسري والتنمية في بروكسل، بلجيكا، والمؤتمر الدولي الثالث حول اللاجئين في الشرق الأوسط في عمّان، الأردن، بعنوان «المجتمع الدولي: الفرص والتحديات».

- الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. ٢٠١٨. الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٨-٢٠١٩ للاستجابة للأزمة السورية. السياق العام للخطة. <http://www.3rpsyriacrisis.org/the-3rp/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- خطة العمل من أجل الإنسانية. ٢٠١٨. تغيير حياة الأشخاص: من تقديم المعونة إلى القضاء على الحاجة. <https://www.agendaforhumanity.org/cr/4> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- خطة العمل من أجل الإنسانية. ٢٠١٨. مبادرة الصفقة الكبرى. <https://agendaforhumanity.org/initiatives/3861> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- أغليونبي، ج. ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. «الأمم المتحدة تطلب من العالم الموافقة على خطة لكي تستثمر المؤسسات التجارية في اللاجئين». فاينانشل تايمز. <https://www.ft.com/content/7250f0d6-9bef-11e8-88de-49c908b1f264>
- مؤسسة عامل الدولية. ٢٠١٨. منع التوترات من خلال الخدمات الصحية. <http://amel.org/projects/preventing-tensions-through-health-services/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- بهجيكابيلي، ج، وب. جيتين. ٢٠١٥. «آثار الهجرة القسرية على الأنظمة الاقتصادية العالمية: حالة اللاجئين السوريين في تركيا». البحث الدولي حول قطاع الأعمال ٨ (٩). المركز الكندي للعلوم والتربية. <http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ibr/article/view/51036>
- بيتس، أ. ٢٠٠٤. «العلاقات الدولية للمقاربات «الجديدة» خارج الحدود الإقليمية من أجل حماية اللاجئين: شرح مبادرات السياسات الخاصة بالحكومة البريطانية ومفوضية شؤون اللاجئين». لجوء ٢٢ (١) ص. ٥٨-٧٠.
- بيتس، أ. ٢٠٠٩. المساعدة الإنمائية واللاجئون. نحو صفقة كبيرة بين الشمال والجنوب؟ موجز عن السياسات المتعلقة بالهجرة القسرية (٢). أكسفورد: مركز الدراسات حول اللاجئين، جامعة أكسفورد. ص. ١-١٢. <https://www.rsc.ox.ac.uk/files/files-1/pb2-development-assistance-refugees-2009.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- بيتس، أ. ٢٠١٠. الحماية من خلال الإقناع: التعاون في نظام اللاجئين. إيثاكا: مطبوعات جامعة كورنيل.
- بيتس، أ.، أ. علي وف. ميميشولو. ٢٠١٧. السياسة المحلية وأزمة اللاجئين السوريين: التعمق في الاستجابات في تركيا ولبنان والاردن. أكسفورد: جامعة أكسفورد، مركز الدراسات حول اللاجئين.
- بيتس، أ. وب. كوليه. ٢٠١٧. اللجوء. تغيير نظام مفكك للاجئين. نيويورك: مطبوعات بنغوين راندوم هاوس.
- بيلجيهان، ز. ٢٠١٨. «حوالي ١٥ ألف سوري عادوا من تركيا». صحيفة حريات دايلي نيوز. <http://www.hurriyetdailynews.com/some-150-000-syrians-have-returned-from-turkey-131108> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- بروكس، ه.س.، وي. العيوطي (مطبوعات). اللاجئون جنوب الصحراء: معضلة أفريقية. ويتسبورت، سي. تي: مطبوعات جامعة نيغرو.

منظمة بناء الأسواق. ٢٠١٧. القصة من زاوية أخرى: تقييم السوق للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تركيا. <http://anothersidetothestory.org/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مركز التنمية العالمية ولجنة الإنقاذ الدولية. ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧. موائيق اللاجئين: معالجة أزمة النزوح الممتد. فريق دراسة النزوح القسري والتنمية <https://www.cgdev.org/sites/default/files/Refugee-Compacts-Report.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مركز التكامل المتوسطي. ٢٠١٨. الخبرات في استضافة اللاجئين: التنمية الاقتصادية المحلية في المجتمعات المحلية المضيفة. https://www.cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/compendium-_english_2018_1.pdf (تمت زيارة الموقع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

تشارلز، س.، هوانغ، ل. بوست وك. غوف. ٢٠١٨. «خمس طرق لتحسين تمويل البنك الدولي للاجئين والجهات المضيفة في البلدان المنخفضة الدخل ولم تهتم هذه الموارد المخصصة اليوم أكثر من ذي قبل». مركز التنمية العالمية. https://www.cgdev.org/blog/ida-funding-refugee-hosts-5-ways-improve?utm_source=181106&utm_medium=cgd_email&utm_campaign=cgd_weekly&utm_&& (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

كولدري، م. وج. بيبلز (مطبوعات). ٢٠١٨. «السوريون النازحون». استعراض الهجرة القسرية. أكسفورد: جامعة أكسفورد، مركز الدراسات حول اللاجئين. <https://www.rsc.ox.ac.uk/publications/syrians-in-displacement> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

صحيفة دايلي صباح. ٢٠١٧. شركات الأعمال السورية في تركيا توفر ١٠٠ ألف وظيفة. ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. www.dailysabah.com/economy/2017/10/21/syrian-businesses-in-turkey-provide-100000-jobs (تمت زيارة الموقع في ١ آب/أغسطس ٢٠١٨).

ديفرانولو، نيفزات. ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦. «برادات وطحين: اللاجئين السوريون يعززون الاقتصاد التركي». رويترز. www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-economy/fridges-and-flour-syrian-refugees-boost-turkish-economy-idUSKCN0VS1XR (تمت زيارة الموقع في ١ آب/أغسطس ٢٠١٨).

دنبار، ك. وج. ميلنر. ٢٠١٦. المحور الإنساني-الإنمائي: فرص للقيادة الكندية. موجز عن السياسات من إعداد مركز الدراسات حول اللاجئين/منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية مرسل إلى الحكومة الكندية. https://refugeereseach.net/wp-content/uploads/2017/02/dunbar_feb%E2%80%9917.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للتنمية والتعاون الدولي. ٢٠١٨. بناء القدرة على مواجهة الأزمات والمحور الإنساني-الإنمائي. https://ec.europa.eu/europeaid/policies/fragility-and-crisis-management/resilience-building-humanitarian-development-nexus_en (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية. ٢٠١٤. خطة التطبيق الإنسانية المتعلقة بالالتزمة السورية. ECHO/SYR/BUD/2015/91000. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/syria_en_19.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية، مديرية سياسات الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع. ٢٠١٨. صندوق الاتحاد الأوروبي الاستثماري الإقليمي للاستجابة للالتزمة السورية. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/syria/madad_en (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠٠٢. دمج قضايا الهجرة في علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الثالثة. بيان من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي. COM (٢٠٠٢) ٧٠٣ نهائي.

https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/communication-migrationandrefugees-com2002703-20021203_en.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠٠٣. نحو أنظمة لجوء أيسر تناولاً وأكثر إنصافاً وإدارة. بيان من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي. COM (٢٠٠٣) ٣١٥ نهائي. <http://aei.pitt.edu/40056/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠٠٣. المجلس الأوروبي الذي انعقد في تسالونيك في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ حول الاستشارات الرئاسية. <https://www.consilium.europa.eu/media/20847/76279.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠٠٤. حول إدارة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية وتحسين قدرة الحماية لدى مناطق المنشأ. «تحسين الوصول إلى الحلول الدائمة». بيان من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي. COM (٢٠٠٤) ٤١٠ نهائي <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2004:0410:FIN:EN:PDF> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠٠٥. حول برامج الحماية الإقليمية. بيان من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي. COM (٢٠٠٥) ٣٨٨ نهائي <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52005DC0388&from=EN> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٢. مقارنة الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات: التعلم من أزمات الأمن الجيد. بيان من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي. COM (٢٠١٢) ٥٨٦ نهائي <https://eur-lex.europa.eu/procedure/EN/202008> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٦. الحياة بكرامة: من التبعية على المعونة إلى الاعتماد الذاتي. بيان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي، والمجلس، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، ولجنة المناطق. COM (٢٠١٦) ٢٣٤ نهائي http://ec.europa.eu/echo/files/policies/refugees-idp/Communication_Forced_Displacement_Development_2016.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٦. مقاربات جديدة نحو الحلول. اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي. EC/17/SC/CRP.1٤ <https://www.unhcr.org/575a74597.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٧. الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان: الميثاق. <https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/lebanon-compact.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٧. مقاربة استراتيجية نحو بناء القدرة على مواجهة الأزمات في عمل الاتحاد الأوروبي الخارجي. بيان مشترك إلى البرلمان الأوروبي، والمجلس. JOIN (٢٠١٧) ٢١ نهائي https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/joint_communication_-_a_strategic_approach_to_resilience_in_the_eus_external_action-2017.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٧. أكبر برنامج للاتحاد الأوروبي حول التعليم في حالات الطوارئ يبلغ أولى أسر اللاجئين. نشرة صحفية صادرة عن المفوضية الأوروبية. http://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-1567_en.htm (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٧. الحماية والاعتماد على النفس من وجهة نظر الحماية والاطول. اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي. <https://www.unhcr.org/58ca4f827.pdf> EC/68/SC/CRP.4 (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٧. القدرة على مواجهة الأزمات والاعتماد على النفس من وجهة نظر الحماية والاطول. اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي. <https://www.unhcr.org/58ca4f827.pdf> EC/68/SC/CRP.4 (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٨. وثيقة عمل لصندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني تُستخدم لقرارات مجلس العمليات. المرجع: Ares(2018)2068117. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/revised_5th_board_action_document_madad_health_lebanon_revised18042018.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٨. اقتراح بشأن مبدأ توجيهي للمجلس بشأن تعديل المبدأ التوجيهي ٢٠٠٦/١١٢/المفوضية الأوروبية حول نظام مشترك لضريبة القيمة المضافة المتعلقة بخطة الشركات الصغيرة. وثيقة عمل موظفي المفوضية. خلاصة تنفيذية لتقييم الأثر. SWD (٢٠١٨) ١١ نهائي. <http://www.ipex.eu/IPEXL-WEB/dossier/document/SWD20180011.do> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٨. تقييم مرحلي لصندوق اللجوء والهجرة والدمج ٢٠١٤-٢٠١٧ المرفق بالوثيقة. تقرير من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، ولجنة المناطق بشأن التقييم المرحلي لصندوق اللجوء والهجرة والدمج وصندوق الأمن الداخلي. وثيقة عمل موظفي المفوضية. SWD (٢٠١٨) ٣٣٩ نهائي. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52018SC0339> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المفوضية الأوروبية. ٢٠١٨. استراتيجية عالمية لتعزيز مصالح المواطنين. <https://europa.eu/globalstrategy/en/global-strategy-promote-citizens-interests> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

وكالة الاتحاد الأوروبي للحريات الأساسية. ٢٠١١. الحقوق الأساسية للمهاجرين ذوي الوضع غير النظامي في الاتحاد الأوروبي. <http://fra.europa.eu/en/publication/2012/fundamental-rights-migrants-irregular-situation-european-union> (تمت زيارة الموقع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات). ٢٠١٨. قاعدة بيانات اللجوء والهجرة. <https://ec.europa.eu/eurostat/web/asylum-and-managed-migration/data/database> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

فيلدمان، س. ٢٠٠٧. «الدمج المرتكز على التنمية: حلٌّ بديل للإقامة الطويلة المدى في مخيمات اللاجئين». مجلة فليتشير للأمن البشري (٢٢) ص. ٤٩-٦٦.

فينش، ت. ٢ آذار/مارس ٢٠١٦. «تحسين حماية اللاجئين من خلال إدارتها بشكل أفضل». الحقوق العالمية المفتوحة. <https://www.opendemocracy.net/openglobalrights/tim-finch/improve-refugee-protection-by-managing-it-better> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

غرابية، ف. ٢٠١٨. «وزارة التخطيط والتعاون الدولي: طاولة مستديرة حول التنمية- النزوح»، عرض خلال الطاولة المستديرة لمحور التنمية- النزوح حول خيارات السياسات، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

مرفق التمويل التساهلي العالمي. ٢٠١٨. التقرير السنوي ٢٠١٧-٢٠١٨. https://globalcff.org/wp-content/uploads/2018/11/GCFF-Annual-Report-2018_181113.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مرفق التمويل التساهلي العالمي. ٢٠١٨. التقرير السنوي ٢٠١٧-٢٠١٨. طلبات التمويل الموافق عليها وقيمة المشاريع المدعومة. <https://globalcff.org/supported-projects/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة. ٢٠١٤. خطة لبنان للاستجابة للضرورة. https://www.unocha.org/sites/dms/CAP/2015-2016_Lebanon_CRP_Web_EN.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الحكومة التركية والأمم المتحدة في تركيا. كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. استراتيجية الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي مع تركيا ٢٠١٦-٢٠٢٠. http://www.un.org.tr/wp-content/uploads/UNDCS-Final-_2016_-1.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

حداد، أ. ٢٠٠٨. «البعد الخارجي لسياسة الاتحاد الأوروبي للاجئين: مقاربة جديدة نحو اللجوء». الحكومة والمعارضة ٤٣ (٢). ص. ١٩٠-٢٠٥.

هاتاواي، ج. ٢٠١٦. «حلّ عالمي لضرورة اللاجئين العالمي». الأوراق الأوروبية ١ (١). ص. ٩٣-٩٩. http://europeanpapers.eu/en/system/files/pdf_version/EP_eJ_2016_1_8_Agenda_James_C_Hathaway.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

هاتاواي، ج. وس. ور. أ. نيف. ١٩٩٧. «جعل قانون اللاجئين الدولي ذا صلة بالوضع الراهن من جديد» اقتراح لحماية جماعية وموجهة نحو الحلّ». صحيفة هارفرد لحقوق الإنسان (١٠). ص. ١١٥-٢١١.

هيللي، س. ٢٠١٥. استهداف نقاط الضعف. التأثير على الإتجار بالأشخاص. دراسة حول سوريا، تركيا، لبنان، الأردن والعراق. فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Anti-Trafficking/Targeting_Vulnerabilities_EN_SOFT_.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

هندو، م. ٢٠١٠. الجاليات العراقية وهجرة العودة المؤقتة. أطروحة الماجستير، جامعة فيينا. المشرفة-كلية التاريخ والدراسات الثقافية: دانيكر، بيترا. <https://othes.univie.ac.at/13444/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

هولبورن، ل. و. ١٩٧٥. اللاجئون: مشكلة عصرنا: عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٩٥١-١٩٧٢. ميتوش، ن. ج.: مطبوعات سكيركو.

هوب، ك. ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. «دمج اللاجئين يبدأ في المنازل». فاينانشل تايمز. <https://www.ft.com/content/8e7003f2-9cb6-11e8-88de-49c908b1f264> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

هودن، د. ه. باتشيت وس. ألفرد. ٢٠١٧. «تجربة المواثيق. الدفع من أجل تأمين وظائف للاجئين يصطدم بالواقع في الأردن ولبنان». فصلية ريفوجيز ديبلي. <http://www.migration-media-award.eu/en/winning-stories-5/2018/129-english/winners-en/winners-en-2018/special-prize-long-read/247-the-compact-experiment-push-for-refugee-jobs-confronts-reality-of-jordan-and-lebanon> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

هوانغ، س. ون. آس. ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. «يجب تحسين ميثاق الأردن ولبنان، لا التخلي عنهما». نيوز ديبلي. <https://www.newsdeeply.com/refugees/community/2018/02/05/jordan-lebanon-compacts-should-be-improved-not-abandoned> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. ٢٠١٨. بناء القدرات.
<https://www.icmpd.org/our-work/policy-research/policy/migrants-in-countries-in-crisis/capacity-building/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ٢٠١٢. دليل وضع خطط الطوارئ. جنيف: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. <http://www.ifrc.org/PageFiles/40825/1220900-CPG%202012-EN-LR.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة التنمية البشرية (إنجيف). ٢٠١٧. تقييم سوق العمل في إسطنبول.
http://ingev.org/raporlar/Istanbul-%20Labour-Market-Assessment-%20Report_13.07.2017.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ٢٠١٨. فريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول تعزيز المحور الإنساني/الإنمائي مع التركيز على السياقات الطويلة المدى.
<https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-team-strengthening-humanitarian-development-nexus-focus-protracted-contexts> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ٢٠١٧. خطة عمل نيروبي الشاملة من أجل حلول دائمة للاجئين الصوماليين. ملحق بيان نيروبي حول الحلول المستدامة للاجئين الصوماليين وإعادة دمج العائدين في الصومال. نيروبي، كينيا، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧.
<https://igad.int/attachments/article/1519/Annex%20to%20the%20Declaration%20-%20Final%20Plan%20of%20Action%2011.04.2017.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ٢٠١٧. بيان نيروبي حول الحلول المستدامة للاجئين الصوماليين وإعادة دمج العائدين في الصومال. نيروبي، كينيا، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧.
<http://www.globalcrrf.org/wp-content/uploads/2018/04/ba47b8d6eb7af67b27899a8e1e3b1cbd-41f12af2.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

جانسن، م. ٢٠١٨. «عودة اللاجئين السوريين تتسارع لتصل إلى تدفق ثابت». ذا أيريش تايمز.
<https://www.irishtimes.com/news/world/middle-east/return-of-syrian-refugees-accelerate-to-steady-flow-1.3601227> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة الاستجابة الأردنية للآزمة السورية. ٢٠١٨. الصفحة الرئيسية. <http://www.jrpsc.org/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

قبانجي، ل. وج. قبانجي. ٢٠١٨. «تقييم محور التنمية- النزوح في لبنان». ورقة عمل. فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

كبيرباب، ج. ١٩٨٥. اللاجئين الأفريقيون: أفكار حول مشكلة اللاجئين الأفريقيين. ترينتون، ن.ج.: مطبوعات أفريقيا وولدر برس.

لبنان، وزارة التربية. ٢٠١٨. توفير التعليم لجميع الأطفال: راييس ٢ (٢٠١٧-٢٠٢١)
http://racepmulebanon.com/images/MEHE_REC_Fact_Sheet_July_2018.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

لبنان، وزارة التربية. ٢٠١٨. صحيفة وقائع حول راييس ٢. الركن ١. الوصول: أرقام رسمية حول التعليم الأساسي.
http://www.mehe.gov.lb/uploads/file/2016/Oct/RACE%20II_FINAL%20Narrative_29AUG2016.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

لبنان، وزارة التربية. ٢٠١٨. توفير التعليم لجميع الأطفال. <http://www.racepmulebanon.com/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

لينر، ك. ول. تيرنر. ٢٠١٨، شباط/فبراير. «التعلم من الميثاق الأردني». استعراض الهجرة القسرية. أكسفورد: جامعة أكسفورد، مركز الدراسات عن اللاجئين. <https://www.fmreview.org/syria2018/lenner-turner> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

لينر، ك. ول. تيرنر. ٢٠١٨. «نجاح تجربة اللاجئين؟ سياسة دمج اللاجئين السوريين في سوق العمل في الأردن». ميدل إيست كريتيك. <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/19436149.2018.1462601>

منصور- إيل، د. وم. هندو. ٢٠١٧. المهاجرون في بلدان الأزمات. دراسة حالة عن لبنان. العاملات المنزليات المهاجرات وأزمة ٢٠٠٦. https://www.icmpd.org/fileadmin/user_upload/LEBANON-Case-Study-FINAL.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

ميمشولو، ف. ٢٠١٨. ورقة عمل «تقييم محور التنمية- النزوح في تركيا». فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

ميتكالف- هوف؛ ف. ل. بول، س. بايلي وج. بيلانجر. ٢٠١٨. ٢٠١٨. التقرير المستقل السنوي للصفحة الكبرى ٢٠١٨. لندن: مجموعة السياسات الإنسانية. https://agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/2018/Jun/Grand%20Bargain%20annual%20independent%20report%202018_full.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات. ٢٠١٦. مبادئ توجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تواجه نزاعاً أو كارثة طبيعية.

https://micicinitiative.iom.int/sites/default/files/document/micic_guidelines_english_web_13_09_2016.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٧. معالجة النزوح القسري من خلال التخطيط الإنمائي والتعاون: توجيه للمانحين وصناع السياسات وأهل الاختصاص. أدوات سياسات التنمية الخاصة بالمنظمة. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264285590-en.pdf?ex-pires=1543315897&id=id&acname=guest&checksum=A3F45DD120C5EE262115472B88304E71> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٧. الاتساق بين الجانب الإنساني والإنمائي. <http://www.oecd.org/development/humanitarian-donors/docs/COHERENCE-OECD-Guideline.pdf>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٨. «التمويل من أجل الاستقرار: توجيه لأهل الاختصاص». أوراق سياسات التنمية الخاصة بالمنظمة (١١). <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/5f3c7f33-en.pdf?ex-pires=1543315796&id=id&acname=guest&checksum=EF84E0EB071A3809998CE098926CC8AB> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٨. الأزمات في البلدان المتوسطة الدخل. القمة العالمية للعمل الإنسانيك تطبيق السياسات عملياً. http://www.oecd.org/development/humanitarian-donors/docs/Crises_in_middle_Income_Countries_OECD_guideline.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٨. الاستجابة لأزمات اللاجئين في البلدان النامية: ماذا يمكن أن نتعلم من التقييمات؟ https://www.oecd-ilibrary.org/development/responding-to-refugee-crises-in-developing-countries_ae4362bd-en;jsessionid=yaFCLiJpOnV50uhSBKLIBXEy.ip-10-240-5-93 (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٨. التمويل من أجل الاستقرار. https://www.oecd-ilibrary.org/development/financing-for-stability_5f3c7f33-en (تمت زيارة الموقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٨. معالجة النزوح القسري من خلال الخطط والمساعدات الإنمائية. <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264285590-en.pdf?expires=1542802334&id=id&ac-cname=guest&checksum=60D147714B3B6DE436702A3953C5505F> (تمت زيارة الموقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

معهد التنمية الخارجية. ١١ شباط/فبراير ٢٠١٨. الميثاق الأردني. الدروس المستخلصة والتبعات على موثيق اللاجئين المقبلة. <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/61932> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

بابادوبولو، أ. ٢٠١٥. «برامج الحماية الإقليمية: هل هي أداة سياسات فعالة؟» المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين. <https://www.ecre.org/wp-content/uploads/2017/05/DOMAID-Regional-Protection-Pro-grammes-an-effective-policy-tool.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

بيرشينغ، ب. ٢٠١٦. مشاركة الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في التخفيف من الأزمات. موجز عن البحث. مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات. فيينا. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/MICIC/BRIEF_Actors_and_stakeholders_final.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

بيرشينغ، ب. وم. نواك. ٢٠١٦. الحوارات الإقليمية حول الهجرة والخطة العالمية للهجرة والتنمية. دراسة حول حوارات الهجرة الإقليمية الخمسة تجمع دولاً في أفريقيا وآسيا وأوروبا. فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. https://www.budapestprocess.org/index.php?option=com_attachments&task=download&id=314 (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

بيرشينغ، ب.، ل. راشيه وك. شاو. ٢٠١٧. المهاجرون في بلدان الأزمات. ملخص. فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. https://www.icmpd.org/fileadmin/user_upload/MICIC_SummaryPaper_EU_Responses.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

قدرة. ٢٠١٨. الأردن. <https://www.qudra-programme.org/en/countries/jordan/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

قدرة. ٢٠١٨. التماسك الاجتماعي. <https://www.qudra-programme.org/en/what-we-do/social-cohesion/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

قدرة. ٢٠١٨. تركيا. <https://www.qudra-programme.org/en/countries/turkey/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

رزاز، س. ٢٠١٧. سوق العمل الصعبة تزداد صعوبة: العمال الأردنيون والعمال المهاجرون واللاجئون في سوق العمل الأردنية. بيروت: منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_556931.pdf

ريد، ج. ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. «المجموعات الإنسانية تراقب تقنية البلوك تشاين». فاينانشل تايمز. <https://www.ft.com/content/4fca4e76-9c86-11e8-88de-49c908b1f264>

البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية. ٢٠١٨. لمحة عنا. <http://rdpp-me.org/RDPP/index.php> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة. ٢٠١٨. مشروع إعادة الرعاية الصحية الأساسية في حالات الطوارئ نحو تغطية صحية شاملة بالتنسيق مع البنك الدولي.

<https://moph.gov.lb/en/Pages/6/2918/eu-ifs-project#/en/Pages/6/779/universal-health-coverage-project-lebanon> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة. ٢٠١٨. لوحة متابعة مشروع إعادة الرعاية الصحية الأساسية في حالات الطوارئ. نصف سنوي، ٢٠١٨.

https://moph.gov.lb/userfiles/files/Programs%26Projects/Emergency%20Primary%20Health%20Care/EPHRP_Dashboard_June2018.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة. ٢٠١٨. مشروع الاتحاد الأوروبي/صك الاستقرار.

<https://moph.gov.lb/en/Pages/6/2918/eu-ifs-project> (تمت زيارة الموقع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

رويترز. ٢٠١٨، ٢٨ تموز/يوليو. «مجموعات لاجئين سوريين تعود من لبنان». رويترز. <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-lebanon/syrian-refugee-group-returns-from-lebanon-idUSKBN1KI0BG> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

رويترز. ٢٠١٨، ٥ حزيران/يونيو. «إردوغان يقول إن ٢٠٠ ألف سوري يعودون إلى المناطق الخاضعة للسيطرة التركية». رويترز. <https://www.reuters.com/article/us-turkey-election-syrians/erdogan-says-200000-syrians-returned-to-turkish-controlled-areas-idUSKCN1J125M> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

رواندر، ه. وس. موريسون- ميتوا. أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. الاستجابة لآزمات اللاجئين في البلدان النامية. ماذا يمكن أن نتعلم من التقييمات؟ فيينا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/ae4362bd-en.pdf?expires=1543315349&id=id&accname=guest&checksum=3B577513E60DF59B-414FF9DD492AE1AC> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

شيلينغز، ت. ٢٠١٨. «آثار الاقتصاد الكليّ للمعونة المقدّمة إلى اللاجئين السوريين». استعراض الهجرة القسرية (٥٨). أكسفورد: جامعة أكسفورد، مركز الدراسات حول اللاجئين. <https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/en/economies.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

شاك، ب. ه. ١٩٩٧. «تقاسم الأعباء المتعلقة باللاجئين: اقتراح بسيط». صحيفة يال للقانون الدولي (٢٢) ص. ٢٤٣-٢٩٧.

جمعية التضامن مع ملتسمي اللجوء والمهاجرين. ٢٠١٨. مراكز التدريب الصحي للمهاجرين. <http://en.sgdd.info/?p=1249> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

TENT ومركز التنمية العالمية. ٢٠١٨. الآثار الاقتصادية والضريبية لمنح اللاجئين حقّ الوصول الرسمي إلى أسواق العمل. <https://www.cgdev.org/sites/default/files/economic-and-fiscal-effects-granting-refugees-formal-labor-market-access-brief.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

TENT ومركز التنمية العالمية. ٢٠١٨. كيف تحسّن شركات الأعمال العالمية وصول اللاجئين إلى سوق العمل - ولم يجدر بها القيام بذلك.

<https://www.cgdev.org/sites/default/files/how-global-businesses-can-improve-refugee-labor-market-access-and-why-they-should.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

الهلال الأحمر التركي. ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٨. عرض بعنوان «آخر مستجدات برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتعليم من أجل اللاجئين» في اجتماع فرقة عمل شبكة الأمان الاجتماعي لحالات الطوارئ، أنقرة، تركيا.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٧. الحصول على مسكن، عدم إتقان التركية، والتوظيف هي أبرز التحديات بالنسبة إلى النساء السوريات في تركيا، بحسب تقرير جديد.
<http://eca.unwomen.org/en/news/stories/2018/06/un-womens-new-report-for-syrian-women-in-turkey> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ٢٠١٨. إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
<https://undg.org/document/2017-undaf-guidance/> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠١٦. مذكرة توجيهية-- مقارنة إنمائية نحو الهجرة والنزوح.
<http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/guidance-note---migration-and-displacement.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠١٦، أيار/مايو. وثيقة مناقشة- المقاربات الإنمائية نحو النزوح. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Sustainable%20Development/Migration%20and%20displacement/Discusion%20Paper_Development_Approaches%20to%20Displacement_final_reduced.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠١٦، ١٣ أيلول/سبتمبر. مسح عالمي لمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الهجرة والنزوح.
<http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/global-mapping-migration-displacement-initiatives.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مفوضية شؤون اللاجئين. التنسيق بين الوكالات العاملة مع المفوضية، لبنان. ٢٠١٦. إيجاد فرص عمل بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦. <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/57346> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مفوضية شؤون اللاجئين. التنسيق بين الوكالات العاملة مع المفوضية، لبنان. ٢٠١٧. التقرير السنوي- ٢٠١٧.
<https://data2.unhcr.org/en/documents/download/64657> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مفوضية شؤون اللاجئين. التنسيق بين الوكالات العاملة مع المفوضية، لبنان. ٢٠١٨. خطة لبنان للاستجابة للأزمة (٢٠١٧-٢٠٢٠). تحديث ٢٠١٨.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/LCRP2018_EN_Full_180122.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ورقة عمل مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين: اقتراح منقّح حول «البعد المتعلق بالاتحاد الأوروبي»
<https://www.refworld.org/docid/400e85b84.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠٠٥. برامج المساعدة الإنمائية للاجئين. كتيب للتخطيط والتطبيق. جنيف: مفوضية شؤون اللاجئين.
<https://www.unhcr.org/44c484902.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. الإطار الشامل للاستجابة للاجئين. توفير المزيد من الاستجابات الشاملة والمتوقعة للاجئين.
<https://www.unhcr.org/https://www.unhcr.org/comprehensive-refugee-response-framework-crrf.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. البوابة الرقمية العالمية. الإطار الشامل للاستجابة للاجئين.
<http://www.globalcrrf.org> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. البوابة الرقمية العالمية. الإطار الشامل للاستجابة للاجئين. أثيوبيا. http://www.globalcrf.org/crf_country/eth/ (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. البوابة الرقمية العالمية. الإطار الشامل للاستجابة للاجئين. كينيا. http://www.globalcrf.org/crf_country/kenya-2/ (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. الممارسات السليمة للإطار الشامل للاستجابة للاجئين. كينيا. http://www.globalcrf.org/crf_good_practices/?actors=1970&pillar=3&objectives=-&q (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. الاتجاهات العالمية للنزوح القسري في ٢٠١٧. جنيف: مفوضية شؤون اللاجئين.
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. هيكल التنسيق الدولي (الإنساني والإنمائي). <https://emergency.unhcr.org/entry/256830/international-coordination-architecture-humanitarian-and-development> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. التحديث العالمي آذار/مارس ٢٠١٨ بشأن الإطار الشامل للاستجابة للاجئين. <http://www.globalcrf.org/wp-content/uploads/2018/04/CRRF-External-Update-March-2018.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. البوابة التشغيلية- أوضاع اللاجئين. الخطة الإقليمية للاجئين سوريا. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria#_ga=2.255163791.649352983.1542041761-1488658155.1538394081 (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. الاتجاهات العالمية للمفوضية- النزوح القسري في ٢٠١٧. <https://www.unhcr.org/refugee-response-plans.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. خطط الاستجابة للاجئين. <http://www.unhcr.org/5b27be547.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. بيانات إعادة التوطين. <http://www.unhcr.org/resettlement-data.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. حالة طوارئ في سوريا. <https://www.unhcr.org/syria-emergency.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١٨. وضع خطط الطوارئ لمواجهة حالات الطوارئ المتصلة باللاجئين (أوضاع اللاجئين). <https://emergency.unhcr.org/entry/252525/ppre-contingency-planning-refugee-situations> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- الأمم المتحدة. ٢٠١٨. أين نعمل. <https://www.unrwa.org/where-we-work> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- شركة فولنتاس الاستشارية. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وضع الاستجابة للأزمة السورية: تقييم للتحديات الإنسانية والإقليمية وطرق المضيّ قدماً. http://voluntasadvisory.com/wp-content/uploads/2016/11/161129_Voluntas_Advisory_State_of_the_Syria_Crisis_Response_report.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

فاغنر، م. وأ. كرايلر. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. الحماية الدولية للاجئين والاستجابات الأوروبية. ورقة عمل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (١٢). فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.
https://www.icmpd.org/fileadmin/user_upload/Wagner_Kraler_VMC_IntProt_WP_12_15112016-FINAL.pdf (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

منظمة الصحة العالمية. ٢٠١٨. افتتاح مركز للتدريب على الصحة من أجل اللاجئين في تركيا.
<http://www.euro.who.int/en/countries/turkey/news/news/2017/05/inauguration-of-refugee-health-training-centre-in-turkey> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

البنك الدولي. ٢٠١٦. حشد مغربي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال.
<http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mobilizing-the-middle-east-and-north-africa-diaspora-for-economic-integration-and-entrepreneurship> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

البنك الدولي. ٢٠١٧. النازجون قسراً. نحو مقاربة إنمائية تدعم اللاجئين والنازجين داخلياً والجهات المضيفة.
<https://www.unhcr.org/events/conferences/5975a93e7/forcibly-displaced-toward-development-approach-supporting-refugees-internally.html> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

البنك الدولي. ٢٠١٨. برنامج الفرص الاقتصادية في أثيوبيا.
<http://projects.worldbank.org/P163829?lang=en> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

البنك الدولي. ٢٠١٨. المؤسسة الإنمائية الدولية. المؤسسة الإنمائية الدولية ١٨ تجديد.
<http://ida.worldbank.org/financing/replenishments/ida18-replenishment> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

البنك الدولي. ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. مجموعة البنك الدولي تُعلن عن صندوق جديد متعدد المانحين دعماً لتطبيق أهداف التنمية المستدامة. نشرة صحفية.
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/10/18/world-bank-group-launches-new-multi-donor-fund-in-support-of-sdg-implementation> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

البنك الدولي. ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. شركة عالمية تُعلن عن التزامات جديدة للمساعدة على معالجة أزمة اللاجئين. نشرة صحفية.
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/09/24/20-global-companies-announce-new-commitments-to-help-address-the-refugee-crisis> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

البنك الدولي. n.d. وثيقة معلومات البرنامج من أجل تحقيق النتائج، مرحلة إعداد مفهوم مشروع اتفاق فرص العمل. تقرير رقم: PIDC.١٢٢٥٦٩. PIDC.٥80241499855149882/
<http://documents.worldbank.org/curated/en/580241499855149882/PIDC.١٢٢٥٦٩.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

يونغ، كيم، ج. ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. أزمة اللاجئين: ماذا يمكن للقطاع الخاص أن يفعله.
<http://blogs.worldbank.org/voices/refugee-crisis-what-private-sector-can-do> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

زيتير، ر. وآخرون. ٢٠١٤. إعادة تأطير أزمات النزوح كفرص إنمائية. موجز عن السياسات أُعدّ من أجل المبادرة العالمية للحلول، اجتماع الطاولة المستديرة في كوبنهاغن، ٣-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤.
<https://www.rsc.ox.ac.uk/files/1/pn-reframing-displacement-crisis-2014.pdf> (تمت زيارة الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

زيتير، ر. وآخرون. ٢٠١٤. أزمة النزوح السوري وبرنامج التنمية والحماية الإقليمي: المسح والتحليل التلوي للدراسات الحالية حول الكلفة والأثر والحماية. كوبنهاغن: وزارة الخارجية الدانماركية.

